مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية

في الوطن العربي



أ.د. عبدالعزيز احميد
أ.د. محمد الفران
أ.د. عبدالرحيم الرحموني
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
أ.د. مختار زعر

تحرير: أ.د. علي بن إبراهيم السعود

مباحث لغوية ٢٠



www.kaica.org.sa

مجموعة باحثين
مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي

مسارات التنسيق والتكامل
بين المؤسسات اللغوية
في الوطن العربي

مباحث لغوية ٢٠

يُصدِر مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية هذه السلسلة ضمن خطة عمل مقسمة إلى مراحل، تشمل مرحلتها الأولى ثلاثين عنوانا، لموضوعات علمية رأى المركز – بعد الدراسة – حاجة المكتبة اللغوية العربية إليها، أو إلى بدء النشاط البحثي فيها، ويهدف من وراء ذلك إلى تنشيط العمل في المجالات التي تُنَبّه إليها هذه السلسلة، سواء أكان العمل علميا بحثيا، أم عمليا تنفيذيا، ويدعو المركز الباحثين كافة من أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسة. وتودّ الأمانة العامة أن تشيد بجهد السادة المؤلفين، وجهد محرر الكتاب، على ما تفضلوا به من التزام علمي لا يستغرب من مثلهم. والشكر والتقدير الوافر لمعالي وزير التعليم المشرف العام على المركز، الذي يحث على كل ما من شأنه تثبيت الهوية اللغوية العربية، وتمتينها، وفق رؤية استشرافية محققة لتوجيهات قيادتنا الحكيمة. والدعوة موجّهة لجميع المختصين والمهتمين بتكثيف الجهود نحو الصعود بلغتنا العربية، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة.









ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ – ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

مباحث لغوية (٢٠)

مسارات التنسيق والتكامل

بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي

تأليف :
أ.د. عبدالعزيز احميد
أ.د. محمد الفران
أ.د. عبدالرحيم الرحموني
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
أ.د. مختار لزعر

تحرير :
أ.د. علي بن إبراهيم السعود

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

© مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي. /
مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية .- الرياض، ١٤٣٦ هـ

٢٠٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩-٩-٩٠٦٧٣-٦٠٣-٩٧٨

١- التعاون العلمي ٢- اللغة العربية أ. العنوان

ديوي ٦٠٦ ٨٦٩٤ / ١٤٣٦

رقم الإيداع: ٨٦٩٤ / ١٤٣٦

ردمك: ٩-٩-٩٠٦٧٣-٦٠٣-٩٧٨

الناشر: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

ضمن مشروع سلسلة (مباحث لغوية)

مدير المشروع: أ.خالد بن أحمد الرفاعي

المشرف العام على المشروع : د.عبدالله بن صالح الوشمي


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

يجتهد مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في العمل في مجالات متعددة تحقق تعميق الوعي اللغوي على المستويات المختلفة (الاجتماعية والعلمية / الأهلية والرسمية)؛ وذلك للسمو باللغة العربية، وترسيخ منافستها للغات الحضارية في العالم، وتعميق قيادتها الدينية والتاريخية لشعوب شتى في أنحاء المعمورة.

وامتدادا لذلك. ينشط المركز في مجال النشر، مستقطباً الأعمال العلمية الجادة وفق لائحة معتمدة منظّمة لذلك، كما ينشط في مجال التأليف من خلال استكتاب مجموعة كبيرة من الباحثين ؛ لتأليف عدد متنوع من الإصدارات النوعية المقروءة التي تعالج عنواناتٍ يقتنصها المركز، ويلفت الانتباه إليها، ويعلن من خلالها الفرص الممكنة لخدمة اللغة العربية في المجالات المختلفة، ملبّياً بذلك الحاجات التي يلمس المركز تطلّع المكتبة اللغوية العربية إليها، ولافتاً الأنظار إلى أهمية التعمق فيها بحثياً، واستكشاف ما يمكن عمله تنفيذياً في هذه المجالات. ويسعد المركز بأن استقطب في المرحلة الأولى من هذا المشروع ما يربو على مئتي باحث، موسّعاً دائرة المشاركة محلياً وخليجيا وعربيا وإسلاميا وعالميا، ومنوّعاً مسارات البحث الرئيسية والفرعية، ومنفتحا على كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية بجميع الوسائل والأطر.

ويمثّل هذا الكتاب واحدا من الكتب التي صدرت ضمن سلسلة (مباحث لغوية) يحتوي عددا من الأبحاث لأساتذة مرموقين؛ استجابوا لما رآه المركز من الحاجة إلى التأليف تحت هذا العنوان، وبادروا إلى ذلك مشكورين.

وتودّ الأمانة العامة أن تشيد بجهد السادة المؤلفين، وجهد محرر الكتاب، ومدير هذا المشروع العلمي على ما تفضلوا به من التزام علمي لا يستغرب من مثلهم، وقد ترك المركز للمحرر مساحة واسعة من الحرية في اختيار الباحثين

ووضع الخطة العلمية – بالتشاور مع المركز –؛ سعياً إلى تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الإفادة العلمية، مع الأخذ بالاعتبار أن الآراء الواردة في البحوث لا تمثل رأي المركز بالضرورة، ولكنها من جملة الآراء العلمية التي يسعد المركز بإتاحتها للمجتمع العلمي وللمعنيين بالشأن اللغوي لتداول الرأي، وتعميق النظر، ونلفت انتباه القارئ الكريم إلى أن ترتيب أسماء المؤلفين على الغلاف موافق لترتيب أبحاثهم في الكتاب، وهي خاضعة للرؤية المنهجية التي تفضّل المحرر – مشكورا– باقتراح خطتها.

والشكر والتقدير الوافر لمعالي وزير التعليم المشرف العام على المركز، الذي يحث على كل ما من شأنه تثبيت الهوية اللغوية العربية، وتمتينها، وفق رؤية استشرافية محققة لتوجيهات قيادتنا الحكيمة، ويمتد الشكر لمعالي نائبه، وللسادة أعضاء مجلس الأمناء نظير الدعم والتسديد لأعمال المركز.

والدعوة موجّهة لجميع المختصين والمهتمين بتكثيف الجهود نحو النهوض بلغتنا العربية، وتحقيق وجودها السامي في مجالات الحياة.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن العناية باللغة العربية وآدابها حصل لها تحوّل نوعيٌّ فيما بين القديم والحديث، تمثّل بانتقالها من الأفراد إلى الجماعات، حيث كان المتقدمون يعتمدون على العمل الفردي المنطلق من المسؤولية الشخصية في دراسة اللغة وتحليلها، إلى أن أصبحت في عصرنا الحاضر مسؤولية جماعية، تقوم بها مؤسسات حكومية وأهلية .

ونظرًا للتعدد الكبير لهذه المؤسسات على المستويين الداخلي والخارجي، واختلاف الوظائف والمرجعيات فيها، وإن كانت ثمة أهداف كبرى تجمعها، جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يتناول «مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية في الوطن العربي»؛ لأسباب كثيرة، لعلّ من أهمها :

أولا: أنّ كثرة تلك المؤسسات اللغوية لم يكن لها انعكاس إيجابيّ على الواقع اللغوي؛ إذ لا يزال المعنيون بأمر اللغة، وهم من رواد هذه المؤسسات، أو العاملين فيها، يتباكون على هذا الواقع، مع أنهم سدنته وحراسه .

ثانيًا: أن الراصد للأنشطة اللغوية المتنوعة التي تقوم بها تلك المؤسسات يتبيّن له حجم التباعد فيما بينها، وأن هذه الأنشطة التي تقوم في أصغرها حجمًا تعيش بمعزل عن أخواتها في المؤسسات الأخرى، وأنها تسير في منظومة خاصة بها، غير ناظرة في الحراك اللغوي العام في المؤسسات المماثلة لها، سواء المتفقة معها في الوظائف أو المختلفة، ويتمثل ذلك في الأنشطة المكررة، بمضامينها وأهدافها وتوصياتها، لكن دون نتائج حقيقة، تكون مثمرة في الواقع اللغوي.

ثالثًا: أن التجارب الناجحة في الواقع اللغوي ظلت حبيسة في المنظومة التي قامت فيها، دون أن يحقق لها الشيوع، أو القراءة الفاحصة ، أو الدرس والتحليل، والوقوف عند نتائجها الإيجابية، ومن ثمّ الأخذ بها، أو تطويرها، أو تعميمها .

ولهذه وغيرها جاء هذا الكتاب منطلقًا من رسالة، عنوانها «خدمة اللغة العربية من خلال تقديم دراسات جادة، تحمل أفكار ورؤى إبداعية، تسهم في نهضة اللغة العربية »، ومن رؤية تحمل بين طياتها «تقديم وصف لواقع التنسيق بين المؤسسات اللغوية، وطرح مشاريع قصيرة، ومتوسطة، وبعيدة، قابلة للتنفيذ، تجعل من العملية اللغوية منظمة متكاملة حية» .

إن من أهم الأهداف التي يتوخى من هذا العمل ما يلي:

أ. رصد المؤسسات اللغوية، وتقديم صورة شاملة عنها، بأنماطها المختلفة .

ب. إبراز أهم المعوقات السابقة والحالية التي تحول دون بلوغ المستوى الأفضل للمؤسسات اللغوية .

ج. إيضاح أهم الوسائل التي يمكن أن تكون طريقًا تسلكه تلك المؤسسات .

د. طرح مشاريع وأفكار للتنسيق والتكامل بين تلك المؤسسات .

هـ. تقديم الرؤى والمقترحات الفاعلة في التكامل بين المؤسسات .

ولقد تضمن عنوان الكتاب جملة من المصطلحات ذات معان لها أثرها، نأمل من خلالها أن يكون نافذة تفتح الآفاق بين الباحثين - أولًا - للقراءة والتحليل وتقديم التصورات، وبين المؤسسات - ثانيًا - للنظر في أهمية هذه القضية، فـ «المسارات» هي الأنماط والطرق التي يمكن للمؤسسات اللغوية التكامل من خلالها . و «التنسيق» طرق الاتصال الممكنة والمقترحة بين المؤسسات اللغوية، و «التكامل» حفظ الإنجازات، والعمل على عدم تكرار الجهود، والتعاون في صوغ المشاريع والقيام المشترك فيها، و «المؤسسات اللغوية» هي كليات اللغة

العربية، وأقسامها، ومعاهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، والمجامع اللغوية، ومعاهد التعريب، والمركز البحثية اللغوية .

ومن أجل إعطاء تصوّر عن هذا الموضوع، بني الكتاب على فصول خمسة، هي:

الفصل الأول: المؤسسات اللغوية في العالم العربي – رصد وواقع – .

الفصل الثاني: وظائف المؤسسات اللغوية : التنوع والتطوير والتنمية

الفصل الثالث: معوقات التكامل والتنسيق بين المؤسسات اللغوية .

الفصل الرابع: وسائل ومشاريع التكامل والتنسيق بين المؤسسات اللغوية

الفصل الخامس: ثنائية التكامل والتنسيق في المؤسسات اللغوية العربية بين الإبداع والاتِّباع.

ويعدّ هذا الموضوع من القضايا التي_تعتريها الكثير من الصعوبات؛ لأسباب عدّة، من أهمها اثنان:

أولهما : أنه قضية تنالها الكثير من الاختلافات؛ لكونها لا تعتمد على فرضيات علمية، بل اجتهادات عقلية، هي محل الاختلاف بين الأفراد والمؤسسات؛ لأننا ما زلنا بعيدين عن مواطن التكامل، على الرغم من توفر وسائله المعاصرة التي بإمكانها أن توجد لنا أطرًا مشتركة، يمكن السير فيها نحو أهداف، تحقق واقعًا جيدًا للغة العربية.

وثانيهما : أن مثل هذا الموضوعات شحيحة المصادر، فهي تعتمد على التفكير بدرجة كبيرة، وليس التفكير وحده كافيًا في منح التصورات، بل لا بدّ من تجارب واعية لهذه القضية، تمكّن صاحبها من الإبحار فيها، وتقديم الرؤى والأفكار التي يمكن أن تكون إشعاعة في واقع مؤسساتيّ، يتصف بالكثير من العمل الفردي، والقطيعة في التواصل .

وقبل أن نترك للقارئ الكريم الإبحار في مضمون الكتاب، يجدر الإشارة إلى أمرين :

الأول : أنّ ما ورد في هذا الكتاب يعدّ رؤى، لا نؤمن بأنها هي أنجع الوسائل، وأفضلها، وأوحدها، بل هي منطلقات، يهدف منها إلى تجلية هذه القضية، وإبراز أهميتها، وأثرها في الواقع اللغوي، و أن تكون منطلقًا ورسالة إلى الأفراد والمؤسسات؛ للتحرك نحو هذا الموضوع بصورة عملية، وجعله من الأهداف الكبرى التي تنطلق منه، وإمعان النظر والبناء والتطوير والتجديد في الأفكار المطروحة؛ لبناء أمة لغوية مترابطة حية .

الثاني : أن الأساتذة الذين تناولوا الكتابة في هذا الموضوع ممن شُهِد لهم في واقعهم بحملهم همّ التفكير في هذه القضية، إضافة إلى رصيد كبير من التجربة في العمل الإداري في المؤسسات اللغوية .

ولهذا أتقدم بعظيم الشكر وأوفره لكل من الأساتذة الكرام : الأستاذ الدكتور عبدالعزيز احميد، والأستاذ الدكتور عبدالرحيم الرحموني، والأستاذ الدكتور محمد الفران، والأستاذ الدكتور محمد صلاح الدين الشريف، والأستاذ الدكتور مختار لزعر، الذين أعطوا هذا الموضوع من وقتهم، وفرغوا أنفسهم لأجله، مع علمي بالمهام المناطة بهم في مؤسساتهم .

وأخيرًا أرجو أن يكون هذا الكتاب نافذة مضيئة للمؤسسات والأفراد، وأن يكون منطلقًا لأعمال مستقبلية جادة، تخدم اللغة العربية محليًا وعالميًا، من خلال الإفادة من الخبرات المتنوعة المعنية باللغة العربية وشؤونها المتعددة .

المحرّر

أ.د. علي بن إبراهيم السعود

عميد كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بجامعة القصيم

الفصل الأول

المؤسسات اللغوية في العالم العربي

رصد وواقع

أ.د عبد العزيز احميد
• كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز
• جامعة سيدي محمد بن عبد الله– فاس – المغرب

أولا: مفهوم المؤسسة والمؤسسة اللغوية

المؤسسة هيكل تنظيمي يشتغل في إطار قانوني واجتماعي معين، يستهدف القيام بوظيفة معينة تجاه مجال اجتماعي أو إنساني محدد كالوظيفة الإدارية أو السياسية أو الثقافية أو الدينية أو الاجتماعية. ويعد المهاد الاجتماعي السياق المناسب الذي تنهض فيه المؤسسات بأدوارها المنوطة بها، وهي في عمقها استجابة لفكرة تفرض نفسها في المحيط وتدعو الحاجات الاجتماعية إلى إنشائها، ومن هنا تستمد شرعيتها وديمومتها، بل وأهميتها، وكل مجال من المجالات الاجتماعية يحظى بوجود أنواع من المؤسسات التي تكفل له نظامه ومساره وفق تشريعات مضبوطة وقواعد مسطورة، حتى تتهيأ لحل مشكلات هذا المجال وفتح آفاق تطويره.

وإذا كانت المؤسسات عبارة عن هياكل مؤطرة، ومنها المؤسسة اللغوية، فإنها تستند في وجودها لقرار ذي مرجعية قانونية وبنود تنظيمية وأهداف محددة، وترمي إلى خدمة اللغة العربية بصرف النظر عن الاسم الذي تحمله (مجمع، مركز، معهد، منظمة، جمعية، مختبر، كلية، شعبة...)، إلا أن هذه الخدمة تختلف من مؤسسة لأخرى، فمن المؤسسات ما ينصرف بالاهتمام لتعليم اللغة ونشرها في المجتمع، ومنها ما يهتم بتنميتها وحمايتها في خضم

المؤثرات والمتغيرات الحياتية، ومنها ما يركز على الجانب الدراسي العلمي لنظامها وظواهرها وخصائصها بتطبيق المناهج المختلفة قديمها وحديثها، بهدف فهم طبيعتها واستيعاب خصائصها الثابتة والمتحولة.

وتقع المؤسسات اللغوية في قلب المجال الاجتماعي؛ لأن مهمتها تتصل بأهم نسق رمزي ومقوم اجتماعي على الإطلاق، يتحقق به التواصل الاجتماعي والإنساني، ويثبت وحدة الكتلة الاجتماعية لتحقيق المنافع بين أعضائها.. ألا وهو اللغة التي تعد بدورها من أهم المؤسسات المعنوية والرمزية في المجتمع، «فهذا «ويتني» يعتبر اللغة مؤسسة اجتماعية مثلها في ذلك مثل سائر المؤسسات الأخرى ...، وإن كانت ليست مؤسسة اجتماعية شبيهة بما سواها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى في جميع النواحي»[١]، ومع ذلك فهي أعم الظواهر وأرسخها، «فاللغة – من بين جميع المؤسسات الاجتماعية – هي المؤسسة الوحيدة الأشد صمودًا في وجه بوادر التغيير، فهي تلتحم بحياة المجموعة الاجتماعية التحامًا.»[٢]

وتتصور الدراسات الاجتماعية المجتمع عبارة عن مجموعة من المؤسسات المترابطة بمقتضى ما تقوم به من الوظائف التي تصب في تحقيق التنظيم الاجتماعي الأعم وضبط العلاقات الناظمة لمكوناته.

ثانيًا : تاريخ المؤسسات اللغوية

لقد اعتنت المجتمعات الإنسانية القديمة بالعلم وكونت له المؤسسات بصورة أو أخرى، وكانت المؤسسات التي تعنى بشؤون اللغة في صدارة هذه المؤسسات، وقد تحقق هذا في تاريخ الحضارات الإنسانية الكبرى كلها. ومما

---

١) فرديناند دي سوسور، دروس في الألسنية العامة، ص ٣٠، تعريب: صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥.

٢) نفسه: ص ١١٩– ١٢٢ .

يجدر ذكره في هذا المقام مؤسسة الفيلسوف اليوناني أفلاطون (٤٣٠- ٣٤٧ ق م) التي أقامها «في إحدى ضواحي أثينا وأطلق عليها اسم «الأكاديمية» حيث كان يجتمع مع تلامذته ليحاضرهم ويحاورهم ويدربهم على البحث الفلسفي، واستمرت هذه الأكاديمية حتى سنة ٥٢٩م»[١].

وفي تاريخ الحضارة الإسلامية يمكن أن نذكر (بيت الحكمة) في بغداد زمن الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي تولى الخلافة سنة ١٠٣هـ، وبيت الحكمة الذي ظهر في عهد إبراهيم الأصغر الأغلبي في مدينة رقادة القيروان، و(دار الحكمة) التي أنشأها في القاهرة، الحاكم بأمر الله بن العزيز بالله سنة ٣٩٥هـ، وكانت تعنى بالترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية وتهتم بشؤون التنمية اللغوية بمتطلباتها النسقية، وهو ما يشبه مهمة أغلب المجامع اللغوية والعلمية الحالية[٢].

أما في أوروبا فتذكر لأول وهلة أكاديمية «دالا كروسكا»بإيطاليا التي تأسست سنة ١٦١٢م. وبعدها توالى تأسيس الأكاديميات اللغوية كالأكاديمية الفرنسية في عهد الملك لويس الثالث عشر على يد الوزير ريشيليو richilieu، ثم توالى تأسيس الأكاديميات في دول أوربية أخرى كالبرتغال حيث تأسست «الأكاديمية الملكية للتاريخ البرتغالي سنة ١٧٢٠م والأكاديمية الإسبانية[٣]. وكانت البوادر الأولى لظهور المؤسسات اللغوية في العالم العربي مع عصر

---

١) الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص ٢١٣. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٨. .

٢) الدكتور أحمد شفيق الخطيب، منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها، ضمن مؤتمر:إ قرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته، الذي أقامه مجمع اللغة العربية بدمشق، أيام: ٢٥-٢٨/١٠/١٩٩٩، الجزء الأول، ص ١٠.

٣) الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ، ص ٢٤٤، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

النهضة ابتداء من القرن التاسع عشر في صورة المجامع اللغوية التي سنعرض لها في فقرة تالية.

ثالثًا : أهداف المؤسسات اللغوية ومهماتها

تتنوع مهمة المؤسسات اللغوية بحسب الوظائف المنوطة بها من تعليمية إلى بحثية أكاديمية في نظام اللغة وطبيعتها التكوينية وكيفية اشتغالها وارتباطها بغيرها من الظواهر الاجتماعية والنفسية والثقافية، إلى مهمات تتصل بطرق تنمية اللغة والإشراف على تأهيلها لتساير العصر وتواكب المتغيرات الحادثة في الواقع ليتحقق بها التواصل العام في مناحي الحياة كلها، ودرء الأخطار المحدقة بها داخليًا وخارجيًا، وبسط نفوذها على الرقعة الجغرافية للأمة التي تتكلمها باعتبارها وسيلة التواصل وعنوان السيادة الوطنية وأداة تحقيق الهوية وترسيخها، والعمل على تمكينها من «تعميم المعرفة العلمية والتقنية بين المواطنين بلغة يفهمونها ويتداولونها وينطبق فيها المصطلح على المفهوم انطباقا تاما بحيث تتم عملية التواصل المطلوبة دون أية حواجز ناتجة من أي عنصر من عناصر العملية التواصلية»[١].

رابعًا : المؤسسات اللغوية في العصر الحديث

أ. أقسام اللغة العربية أو شعبها في الجامعات العربية:

الهدف من إنشاء الجامعات في أي مجتمع نشر التعليم الأكاديمي للغات والآداب والفنون والعلوم الإنسانية والمادية وسائر المعارف، والإسهام في ترسيخ الهوية وترقية المجتمع وإدماجه في سياق التقدم الإنساني، ومراكمة المعارف

---

١) الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص ٥٣، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

وبناء الحضارة. وتجمع الجامعات بين مهام التدريس والبحث العلمي وتوفير الخطط المناسبة لخدمة المجتمع وتحديثه.

وقد عرفت الجامعات منذ زمن قديم بصرف النظر عن مفهومها وقيمتها ووظيفتها من فترة تاريخية لأخرى، «فالتراث التاريخي لنشأة التعليم العالي تمتد جذوره من الناحية التاريخية آلاف السنين قبل الميلاد» وكل الوثائق ،رغم ندرتها، «تشير إلى وجود نظام التعليم العالي لدى عديد من الشعوب القديمة»[١]، لكن نشأتها في العصر الحديث كانت أسبق في المجتمعات الغربية[٢]، «أما الجامعات والكليات التي أسست بمبادرة وطنية في البلاد العربية، فلم تظهر إلا في القرن العشرين حيث أسست الجامعة المصرية كجامعة أهلية في ٢١ كانون الأول ١٩٠٨، ووضع الحجر الأساس لبنايتها من قبل فؤاد الأول عام ١٩١٤»[٣].

وقد سعت الجامعات العربية إلى التكتل في تجمعات كبرى؛ بغية تجميع الطاقات وبناء الخطط المنسجمة لرفع مستوى التعليم العالي وتطويره، كما هو الشأن في اتحاد جامعات العالم الإسلامي الذي تكون كثير من الجامعات العربية جزءًا منه[٤]، واتحاد الجامعات العربية الذي يتكون من عدة مؤسسات موزعة على مختلف الدول العربية[٥]، والذي يضم حاليا ٢١٣ جامعة ومؤسسة تعليمية عربية، وقد ورد أنّ من أهدافه: «العمل على أن تكون اللغة العربية لغة

---

١) الدكتور عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، ، ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،، ١٩٩١، ص ١٧ .

٢) رياض عزيز هادي، حول نشأة الجامعات وأهميتها في المجتمعات الإنسانية، ينظر: نشأة الجامعات وتطورها. ، ابتداء من ص ٤. سلسلة ثقافة جامعية – نصف سنوية. جامعة بغداد – العدد الثاني. ٢٠١٠.

٣) نفسه: ص ١١.

٤) ينظر : دليل اتحاد جامعات العالم الإسلامي ٢٠١٤، لائحة الجامعات الأعضاء في الاتحاد ابتداء من الصفحة ١٠ألى ٢٤. وموقع الاتحاد: http://www.fuiw.org/ar

٥) ينظر : موقعه على الشابكة: http://aarunews.ju.edu.jo/

التعليم في الجامعات ...، والسعي لتوحيد تعريف المصطلحات العلمية والاهتمام بالترجمة»، ومن مجالسه: المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي.[١]

وتتكون الجامعة من مؤسسات أدنى منها تعبر عن تخصصات علمية عامة هي بدورها تتكون من مؤسسات أخص منها وهي الشعب التي تتضمن تخصصات محددة تتولى تدريسها والبحث فيها، فمهمات العمل الجامعي، بحثًا وتدريسًا من الناحية العملية، موقعه في الشعب على الأصح، والجامعة عموما «هي تجميع للكليات والمدارس والمعاهد العليا على نمط جامعة نابوليون في القرن التاسع عشر»[٢]، ولها برامج ووسائل وأهداف وإستراتيجيات ترمي إلى تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة.

وفيما يلي رصد للشعب والأقسام الموجودة في الجامعات والمؤسسات العربية التي تمكنّا من تحصيلها من مظانها المختلفة، حسب توزيعها الجغرافي بالأقطار التي توجد بها بدءا من المغرب باتجاه الشرق، مرفقة بنماذج من برامج المواد الدراسية المعتمدة فيها بسلك الإجازة[٣] خاصة لإقامة مقارنة تقريبية بينها لمعرفة ما بينها من وجوه التشابه أو الاختلاف.

---

١) ينظر : موقع المجلس العربي للدراسات العلياوالبحث العلمي لاتحاد الجامعات العربية www.acgssr.org

٢) الدكتور أحمد بوحسن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بين التصور المعرفي والتصور الوظيفي، ص ١٣ بحث منشور ضمن أعمال ندوة: أي مستقبل لكليات الآداب والعلوم الإنسانية؟، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٥٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٣) عولت في العثور على المعلومات المتعلقة بهذه الفقرة على بعض الدلائل المطبوعة ولو في طبعات قديمة نسبيًا، وعلى الاتصال المباشر بأطر بعض الجامعات المعنية عمداء أو مسؤولين إداريين أو أساتذة باحثين منتسبين، نظرا لعدم وجود المعلومات الكافية منشورة ورقيا أو إلكترونيا، وهذا من أكبر المشكلات التي تعترض الباحث في هذا المجال بالذات، فهناك نقص مهول في المعلومات المطلوبة حتى نتمكن من بناء معلومات كافية عن هذا الموضوع واقعا وتاريخا لمعرفة الماهية والتطور والقيام بالاستنتاجات اللازمة بطريق إجراء المقارنة بأبعادها المتعددة، علما بأن اكتمال التصور لن يتحقق إلا باستحضار مقررات كل مراحل التكوين بشعب اللغة العربية من الإجازة (الليسانس) إلى الماستر فالدكتوراه، حتى نتبين طبيعة

١. **شعب اللغة العربية وآدابها في الجامعات المغربية** [١]:

ونجد تلك الشعب في عدد من الجامعات، منها : جامعة القرويين، جامعة محمد الخامس أكدال، جامعة محمد الخامس السويسي، جامعة الحسن الثاني، جامعة الحسن الثاني، جامعة سيدي محمد بن عبد اللّه، جامعة محمد الأول، جامعة القاضي عياض، جامعة ابن طفيل، ، جامعة المولى إسماعيل، جامعة عبد الملك السعدي، جامعة شعيب الدكالي، جامعة السلطان مولاي سليمان، جامعة ابن زهر، جامعة محمد الأول، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، جامعة المولى إسماعيل، جامعة القاضي عياض، جامعة عبد الملك السعدي.

وفي بعض هذه الجامعات أكثر من شعبة حسب الكليات التابعة لها.

٢. **أقسام اللغة العربية بالجامعات الجزائرية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات والمراكز، منها :جامعة بليدة، جامعة تلمسان، جامعة عنابة، جامعة فرحات عباس، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة قسنطينة، جامعة وهران السنية، جامعة باتنة، جامعة بيسكرة، جامعة تبسة، جامعة تيزي وزو، جامعة سيدي بلعباس، المركز الجامعي في شلف، جامعة مستغانم، جامعة ورغلة، جامعة الجزائر ٢، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

٣. **شعب اللغة العربية بالجامعات الموريتانية:**

ونجد تلك الشعب في عدد من الجامعات والمعاهد، منها : جامعة انواكشوط، جامعة العلوم العربية والإسلامية، المعهد لعالي للدراسات

التكوين الذي يتلقاه الخريج من هذه الشعب وفق مقاييس العصر ومراعاة التحديات التي تعترض اللغة العربية وثقافتها في مجتمعات تتطلع للتقدم.

١) دليل الجامعات المغربية، وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يوليوز ١٩٩٥.

والبحوث الإسلامية، جامعة شنقيط العصرية، جامعة عبد الله ابن ياسين.

٤. **أقسام اللغة العربية بالجامعات التونسية:**

ونجد تلك الشعب في عدد من الجامعات، منها: جامعة ٩أبريل، جامعة الزيتونة، جامعة قرطاج، جامعة الجنوب، جامعة القيروان، جامعة سوسة، جامعة منوبة.

٥. **أقسام اللغة العربية بالجامعات الليبية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : جامعة بنغازي، جامعة عمر المختار، جامعة مصراته، جامعة سبها، جامعة الزاوية، جامعة المرقب، جامعة سرت، الجامعة الأسّمريّة، جامعة طرابلس.

وفي بعض الجامعات أكثر من قسم حسب التوزيع المكاني لكلياتها .

٦. **أقسام اللغة العربية وآدابها المصرية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : جامعة الأزهر، الإسكندرية، أسوان، أسيوط، بنها، بني سويف، بورسعيد، جنوب الوادي، حلوان، دمنهور، دمياط، الزقازيق، سوهاج، السويس، طنطا، عين شمس، الفيوم، القاهرة، قناة السويس، كفر الشيخ، المنصورة، المنوفية، المنيا .

٧. **أقسام اللغة العربية بالجامعات السودانية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها: ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها: جامعة الخرطوم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جامعة وادي النيل، جامعة النيلين، جامعة السودان

للعلوم والتكنولوجيا، جامعة دنقلا، جامعة شندي، جامعة أم درمان الإسلامية، جامعة سنار.

وفي بعض هذه الجامعات أكثر من قسم للغة العربية حسب توزيع كلياتها.

٨. **أقسام اللغة العربية بالجامعات السورية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : جامعة الرباط الوطني، جامعة البعث، جامعة تشرين، جامعة حلب، جامعة دمشق، الجامعة الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا.

٩. **أقسام اللغة العربية بالجامعات اللبنانية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : جامعة بيروت العربية، الجامعة اللبنانية، جامعة القديس يوسف، جامعة الروح القدس، جامعة البلمند، جامعة الآداب والعلوم والتكنولوجيا .

١٠. **أقسام اللغة العربية بالجامعات الفلسطينية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : جامعة بير زيت، جامعة الخليل، جامعة القدس، جامعة النجاح الوطنية، جامعة الأزهر بغزة.

١١. **أقسام اللغة العربية بالجامعات العراقية:**

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : جامعة البصرة، جامعة بغداد، جامعة صلاح الدين، جامعة المستنصرية، جامعة الموصل، جامعة القادسية، الجامعة العراقية، جامعة ذي قار، جامعة أهل البيت العالمية.

١٢. **أقسام اللغة العربية بالجامعات الأردنية** [١]:

---

١) ينظر : موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الأردن
http://www.mohe.gov.jo/ar/Pages/default.aspx

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة، وجامعة اليرموك، وجامعة عمان الأهلية، جامعة آل البيت، جامعة البتراء، جامعة الإسراء الخاصة، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، جامعة فيلاديفيا، جامعة جرش الأهلية. جامعة الزيتونة الأردنية الأهلية، جامعة إربد الأهلية. جامعة الزرقاء الخاصة. جامعة الحسين بن طلال، جامعة الشرق الأوسط، جامعة جدارا .

١٣. **أقسام اللغة العربية ومعاهد تعليم اللغة العربية بالجامعات السعودية** [1]:

ونجد تلك الأقسام في عدد من الجامعات، منها : الجامعة الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الدمام، جامعة القصيم، جامعة تبوك، جامعة الطائف، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك خالد، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، جامعة شقراء، جامعة نجران، جامعة جازان، جامعة حائل، جامعة شمال جدة، جامعة بيشة، جامعة حفر الباطن .

وفي بعض الجامعات أكثر من قسم للغة العربية، حسب التوزيع المكاني للكليات، وبعضها فيها الأقسام حسب التخصص الدقيق، كقسم النحو والصرف وفقه اللغة، وقسم البلاغة والنقد، وقسم الأدب، كما في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١٤. **أقسام اللغة العربية بجامعة قطر:**

ومن ذلك في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر.

---

١) ينظر : موقع وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية
http://he.moe.gov.sa/ar/default.aspx

١٥. **شعب اللغة العربية بجامعتي الكويت:**

ونجد ذلك في كل من الجامعات الآتية: جامعة الكويت، والجامعة الأمريكية.

١٦. **قسم اللغة العربية بجامعة البحرين:**

كما في جامعة البحرين .

١٧. **قسم اللغة العربية بجامعة عمان:**

كما في جامعة السلطان قابوس .

١٨. **أقسام اللغة العربية وآدابها بدولة الإمارات العربية المتحدة:**

كما في جامعة الإمارات، وجامعة الشارقة .

١٩. **أقسام اللغة العربية بالجامعات اليمنية** [1]:

في الجمهورية اليمنية عشر جامعات حكومية رئيسية تغطي بكلياتها وفروعها التي تتكون من كليات متعددة التخصصات كلَّ محافظات اليمن التي يبلغ عددها ٢٢ محافظة، ومن ذلك : جامعة صنعاء، وجامعة عدن، وجامعة تعز، وجامعة حضرموت، وجامعة أب، وجامعة البيضاء، وجامعة الحديدة، وجامعة حجة، وجامعة عمران . وفي كل جامعة أكثر من شعبة للغة العربية حسب كلياتها في توزيعها المكاني حيث يوجد في كلية (التربية والآداب ، وأحياناً في كلية اللغات أو مراكز اللغات التابعة للجامعات) ، وعدد أقسام اللغة العربية في اليمن ثلاثة وأربعون قسماً موزعاً على عشر جامعات بكلياتها وفروعها التي تغطي كامل التراب اليمني.

(١ http://www.manaralyemen.com/section

إن ما رصد من شعب للغة العربية في مختلف الجامعات العربية لا يدعي الإحاطة التامة بهذه الشعب باعتبارها مؤسسات تعليمية للغة العربية وآدابها وفنونها، وبحثية في شؤونها وقضاياها وظواهرها ومشكلاتها وذلك بسبب المساحة المحدودة لهذا المبحث ارتباطا بالغاية المنشودة من وراء ذلك، لكن الرصد الكافي يجب أن يأخذ واقع هذه المؤسسات بكل امتدادها بدءا من الإجازة إلى ما بعدها من مستويات عليا، هذا من الناحية الشكلية، وهناك الناحية التي تتصل بالمحتويات والمقررات الدراسية والمشاريع البحثية التي تنهض بها أطر هذه المؤسسات وهي الأولى بالنظر والرصد لأن معرفتها قمينة بتقريبنا من نوعية الخريج والمشتغل بها قياسا إلى مطالب العصر الراهن وتحدياته.

ب. المجامع اللغوية:

أشعرت النهضة العربية التي ظهرت بوادرها ابتداء من القرن التاسع عشر في العالم العربي بالحاجة إلى الانفتاح على الثقافات والمعارف الأخرى التي شكلت تحديا كبيرا أمام مستعملي اللغة العربية التي صار لزاما عليها أن تستوعب الجديد من المفاهيم والأفكار الجديدة الوافدة عبر بوابة الترجمة وغيرها من وسائل التنمية اللغوية التي يجب أن تخضع للاطراد النسقي المستند إلى الضوابط المنبثقة من خصوصية اللغة العربية التداولية الصوتية والصرفية والدلالية وتجاوز الاجتهادات الفردية العفوية إلى اعتماد العمل المؤسسي التشاركي، ومن هنا انبثق للوجود تأسيس المؤسسات اللغوية التي تختلف تسمياتها ومهماتها واختصاصاتها، لكن يجمع بينها كلها العمل على مواكبة تنمية اللغة العربية وفق طرق منهجية ومبادئ علمية، ومن هذه المؤسسات المجامع اللغوية التي ظهرت تباعا في الزمن والجغرافيا، ومنها ما عمر ردحا من الزمن ومنها ما انفرط عقده بعد حين، ونذكر منها:

أولًا : المجمع اللغوي للوضع والتعريب بمصر:

وتتحدد مهمته من العنوان الذي يحمله وأسس سنة ١٨٩٢ بمبادرة السيد توفيق البكري والشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي وآخرين، لكنه لم يتجاوز ١٩٢٢م[١]

ثانيًا : مجمع دار الكتب بمصر:

تولى هذا المجمع مهمة تعريب الكلمات الأعجمية الرائجة على الألسن وقد أنشئ سنة ١٩١٦، لكن عمره لم يتجاوز ١٩١٩ وهو موعد اندلاع الثورة المصرية.

ثالثا : المجمع العلمي بلبنان:

بزغ للوجود سنة ١٩٢٠ بقرار من المجلس النيابي اللبناني،واستنادا إلى هذا القرار أصدر رئيس الجمهورية اللبنانية قراره بإنشاء مجمع علمي لبناني هدفه الحفاظ على اللغة العربية والعناية بها، وكان يتكون من مجموعة من اللجان الوظيفية ومنها «اللجنة اللغوية، ومهمتها التدقيق في وضع الكلمات والمصطلحات للمعاني العلمية الجديدة وللمسميات الحديثة من أجل وضع معجم واف بحاجة العصر»[٢] لكنه ألغي سنة ١٩٣٠ بدعوى التقليل من نفقات الخزينة.[٣]

وما تقدم من المجامع يمثل التجربة التاريخية للمجامع الأولى التي لم يعد لها وجود، أما المجامع القائمة الآن فهي كالتالي:

أولا : مجمع اللغة العربية بدمشق:

---

١) الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته المنهجية، ص ٢٤٥.

٢) المرجع السابق ص ٢٤٦ .

٣) الدكتور حسن حمدان العساف، إطلالة على مجامع اللغة العربية،
www.diwanalarab.com

تأسس في عهد حكومة الملك فيصل سنة ١٩١٨ للنهوض باللغة العربية والعمل على أن تسود في جميع مجالات الحياة بعد أن كانت اللغة التركية تكتسح أغلب المرافق الحياة فكان له دور كبير في تعريب مؤسسات وهيئات الدولة وتعريب التعليم وإنشاء المدارس الأولى في سورية. ويتألف المجمع من عشرين عضواً عاملاً في سوريا يشكلون عدة لجان كلجنة المخطوطات وإحياء التراث، ولجنة المصطلحات، ولجنة اللهجات العربية المعاصرة. يصدر المجمع مجلة فصلية تعنى بشؤون اللغة العربية. توالى على رئاسته الأساتذة: محمد كرد علي (حتى ١٩٥٣)، خليل مردم بك (حتى ١٩٥٩)، مصطفى الشهابي (حتى ١٩٦٨)، حسني سبح (حتى ١٩٨٦)، وشاكر الفحام.[١] ويرجع إليه الفضل في تكوين مجمعي القاهرة وبغداد.

وقد وضع المجمع منذ نشأته أمامه مجموعة من الأهداف نجملها كالتالي:

- البحث في علوم اللغة العربية وآدابها، والحرص على سلامتها، وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة والاتصال في تحقيق هذه الأغراض بالمراجع والمجامع اللغوية والعلمية، والعمل على توحيد المصطلحات في الأقطار العربية.
- البحث في تاريخ العرب وآثارهم وعلومهم ومدنيتهم وصلة الأمم الأخرى بالحضارة الإسلامية.
- العناية بالكتب الأدبية والعلمية التي خلفها أدباء العربية وعلماؤها، سواء أكانت مخطوطة أم مطبوعة.
- تنظيم دور الكتب العامة في الدولة والإشراف عليها.[٢]

ثانيًا : مجمع اللغة العربية في مصر:

---

١) موقع المجمع: http://www.majma.org

٢) المجمع العلمي العربي بدمشق. دورية مجلة اللسان العربي، العدد الأول يونيو ١٩٦٤.

تأسس مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٣٢ وبدأ العمل فيه سنة ١٩٣٤، وكان يرأسه الأستاذ محمد توفيق رفعت ثم الأستاذ أحمد لطفي السيد وتلاه الأستاذ الدكتور طه حسين ثم الأستاذ الدكتور إبراهيم مدكور ومن بعده الأستاذ الدكتور شوقي ضيف منذ ١٩٩٦. [١]

و «تتجلى أغراضه في المحافظة على سلامة اللغة العربية والحرص المنطقي على وفائها بمطالب العلوم والفنون في تقدمها لحاجيات العصر الحديث وإحياء التراث العربي في العلوم والفنون والآداب، وتوحيد المصطلحات في اللغة العربية والبحث في كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية»[٢].

وقد تكثر أهداف مجمع اللغة العربية أو تقل من مجمع إلى مجمع أو تطول في مجمع وتقصر في آخر، ولكنها تلتقي جميعها على أهداف أساسية واحدة، ومن أهداف هذا المجمع:

- المحافظة على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون، وملائمة لحاجات الحياة المتطورة.
- النظر في أصول اللغة العربية وأساليبها، لاختيار ما يوسع أقيستها وضوابطها ويبسط تعليم نحوها وصرفها، وييسر طريقة إملائها وكتابتها.
- دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية وكذلك دراسة الأعلام الأجنبية، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.
- بحث كل ما له شأن في تطوير اللغة العربية والعمل على نشرها.
- بحث ما يرد المجمع من موضوعات تتصل بأغراضه السابقة.

ووسائل المجمع لتحقيق أهدافه هي:

---

١) ينظر: موقع المجمع
http://www.sis.gov.eg/newVR/acadmy/html/acadmay07.htm

٢) الاتحاد العلمي العربي مجلة اللسان العربي، ص ٩٢، العدد الأول ١٩٦٤،

- وضع معجمات لغوية محررة على النمط الحديث في العرض والترتيب، ومعجمات علمية اصطلاحية خاصة أو عامة ذات تعريفات محددة.
- بيان ما يجوز استعماله لغويا ، وما يجب تجنبه من الألفاظ والتراكيب في التعبير.
- الإسهام في إحياء التراث العربي في اللغة والآداب والفنون، وسائر فروع المعرفة المأثورة.
- دراسة اللهجات العربية قديمها وحديثها دراسة علمية لخدمة الفصحى والبحث العلمى.
- دراسة قضايا الأدب ونقده، وتشجيع الإنتاج الأدبى، بالتنويه به أو بعقد ندوات ومسابقات فيه ذوات جوائز أو بأية وسيلة أخرى.
- إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوي قرارات المجمع وأعماله وبحوث أعضائه وغيرهم، مما يتصل بأغراض المجمع.
- توصية الجهات المختصة باتخاذ ما يكفل الانتفاع بما ينتهى إليه المجمع لخدمة سلامة اللغة، وتيسير تعميمها وانتشارها وتوحيد ما فيها من مصطلحات.
- الدعوة إلى عقد المؤتمرات والندوات التى تتصل بأغراض المجمع والاشتراك فيما يدعى إليه المجمع من مؤتمرات وندوات تتصل بأغراضه.
- توثيق الصلات بالمجامع والهيئات اللغوية والعلمية في مصر وفى خارجها.
- اتخاذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق أغراض المجمع.[1]

ثالثًا : المجمع العلمي العراقي:

---

١) ينظر : موقع المجمع http://www.arabicac.com

نشأ هذا المجمع تطورا عن لجنة علمية كانت تعنى بالتأليف والترجمة والنشر تابعة لوزارة المعارف العراقية سنة ١٩٤٧، ترأسه منذ البداية الشيخ محمد رضى الشبيبي، وقد وضعت له مجموعة من الأهداف منها:

- العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة.
- البحث والتأليف في آداب اللغة العربية، وفي تاريخ العرب والعراقيين ولغاتهم وعلومهم وحضارتهم.
- حفظ المخطوطات والوثائق العربية النادرة وإحياؤها بالطبع والنشر على أحدث الطرق العلمية.
- البحث في العلوم والفنون الحديثة وتشجيع الترجمة والتأليف فيها وبث الروح العلمية في البلاد.

أصدر المجمع مجموعة من المعاجم الخاصة والكتب المهمة في مختلف التخصصات الحيوية التراثية والحديثة.

ومن أبرز العلماء والباحثين الفاعلين في هذا المجمع: منير القاضي ومصطفى جواد ومحمد بهجة الأثري ويوسف عز الدين وأحمد مطلوب، وغير هؤلاء من العلماء والباحثين في مختلف المجالات والتخصصات.[١]

رابعًا : مجمع اللغة العربية الأردني:

على غرار ما حدث مع المجمع العلمي العراقي فقد نشأ هذا المجمع تحويلا عن لجنة التعريب والترجمة والنشر التابعة لوزارة التربية والتعليم، بقرار حكومي سنة ١٩٧٦، وترأسه أول الأمر الدكتور عبد الكريم خليفة، أما أعضاؤه فقد كانوا أردنيين وغيرهم من الأعضاء المنتمين لدول عربية أخرى.

---

١) المجمع العراقي، دورية مجلة اللسان العربي، ص ٩٢ العدد الأول يونيو ١٩٦٤، وعلم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الدكتور علي القاسمي، ص ٢٥٠، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٨

وقد حدد المجمع لنفسه مجموعة من الأهداف لا تبعد كثيرا عن أهداف المجامع التي سبقته إلى الوجود ومنها:

- الاهتمام بالكتب العلمية الدقيقة مع تركيز على المصطلحات المستعملة فيها واتخاذها ملحقات في آخرها.
- جمع ألفاظ الحضارة في البلاد الأردنية بناء على عمل ميداني في حصر هذه الألفاظ من المجالات التي تستعمل فيها بالذات.
- ترجمة المصطلحات التقنية والعلمية المستعملة في الإدارات الأردنية من اللغات الأجنبية، ونشرها في معجمات خاصة بمجالاتها كالتجارة والاقتصاد وبعض المهن[١].

خامسًا : مجمع اللغة العربية بالخرطوم:

تأسس المجمع سنة ١٩٩٠ بقرار من رئيس دولة السودان، باعتباره مؤسسة مستقلة تابعة للرئاسة، ثم عين بعد ذلك المرحوم الدكتور عبد الله الطيب رئيسا، إلى أن وافته المنية سنة ٢٠٠٢، فخلفه الدكتور علي محمد بابكر، وهو يتكون من أربعين عضوا ينتدبهم رئيس المجمع ليوافق رئيس الجمهورية عليهم بعد ذلك.

يصدر المجمع مجلة علمية تنشر جهوده العلمية، أما أهدافه فلا يبعد فيها عن باقي المجامع الأخرى التي تستهدف تطوير اللغة العربية وإقدارها على مواكبة العصر ومسايرة ركب الحضارة المعاصرة وولوج عالم المعرفة الجديد بكل نبضه وتدفقه.[٢]

١) مجلة مجمع اللغة العربي الملكي، الجزء ١، ص ٦ – ٧ ومجلة اللسان العربي، ص ٢٢٦ – ٢٢٧، المجلد السادس عشر، الجزء الأول.

٢) الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص ٢٥١.

سادسًا : المجمع الجزائري للغة العربية:

لم يعرف عن هذا المجمع جهود معتبرة كأغلب المجامع الأخرى، ولعل السبب يرجع لحداثة نشأته التي كانت سنة ١٩٩٢ بقرار رئاسي باعتباره مؤسسة تابعة لرئاسة الجمهورية مباشرة، ورسمت له أهداف لا تبعد عن أختها بالمجامع الأخرى، وترمي إلى صيانة اللغة العربية وتطويرها معجميا ومصطلحيا لاستيعاب المستجدات ومواكبة التطورات في مختلف المجالات، وبقي المجمع بدون رئيس حتى سنة ١٩٩٨، فصدر قرار رئاسي بتعيين الدكتور التجاني الهدام رئيسا له، وبعد وفاته خلفه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح سنة ٢٠٠٠، وهو بدوره يصدر مجلة لنشر أعماله لكنها بقيت متعثرة أغلب الوقت.

سابعًا : مجمع اللغة العربية الفلسطيني:

تأسس سنة ١٩٩٤ بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية، ولا يبعد في أهدافه عن غيره من المجامع اللغوية، وبعد سن بنوده وقوانينه التنظيمية وتحديد أهدافه وتكوين لجانه تأهل لينضم عضوا لاتحاد المجامع اللغوية بالقاهرة، يصدر مجلة تتضمن جهود أعضائه وجهود الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي الرامية إلى تطوير اللغة العربية وتمكينها في محيطها، كما أصدر بعض الأعمال العلمية المعجمية والبحثية في قضايا اللغة العربية.[1]

ثامنًا : مجمع اللغة العربية الليبي:

أنشِئَ بقرار حكومي سنة ١٩٩٤، يتكون من أعضاء دائمين وأعضاء مراسلين عند الحاجة. ترأسه منذ نشأته الدكتور علي فهمي خشيم، وتلخص أهداف المجمع فيما يلي:

١) علم المصطلح قضاياه النظرية وتطبيقاته العملية، ص ٢٥٤ – ٢٥٥

- المحافظة على سلامة اللغة العربية وتطويرها.
- دراسة المصطلحات العلمية والفنية والأدبية والسعي إلى توحيدها في الوطن العربي.
- دراسة التراث العربي في العلوم والفنون والآداب وصلات الحضارة العربية بالحضارات الأخرى.
- وضع معجمات عامة ومتخصصة[1]. إلى غير ذلك من الأهداف التي عبرت عنها مجلته التي يصدرها منذ سنة ٢٠٠٣.

تاسعًا : اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية:

تأسس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية صباح يوم الخميس ١٨ من ربيع الأول سنة ١٣٩١هـ (الموافق ١٣ من مايو سنة ١٩٧١م)، ووضع مجلس الاتحاد النظام الأساسي، واللائحة الداخلية له، كما أقر أهدافه وأهمها: تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية، وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية ونشرها.

يتكون الاتحاد من مجموعة من المجامع الأعضاء هي:- مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مجمع اللغة العربية بدمشق- المجمع العلمي العراقي- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - مجمع اللغة العربية الأردني- مجمع اللغة العربية الليبي- مجمع اللغة العربية الفلسطيني- مجمع اللغة العربية الجزائري- مجمع اللغة العربية بالسودان، ثم لحق بعدُ ما أسس من مجامع في باقي الدول العربية.

كان تعريب الدولة وتعريب التعليم بجميع مراحله من أبرز المهامّ التي أولاها العناية. فأنشئت شعبة للترجمة والتأليف، ثم ديوان المعارف، لتؤسس

---

١) نفسه، ص ٢٥٦

في ١٩١٩/٦/٨م المجمع العلمي العربي، ووكل إليه تعريب الدواوين والمدارس، وتقويم لغة الكتابة والصحافة والتأليف، وإزالة ما علق بالعربية من شوائب الضعف، ونشر آداب العربية وإحياء تراثها، ووضع ما تتطلبه الحياة العصرية من ألفاظ الحضارة والمصطلح العلمي، وكان لتعاونه الوثيق مع أساتذة الجامعات ما ساعد على تحقيق أهدافه العلمية.

وكانت الخطوة الأولى انعقاد مؤتمر المجامع اللغوية العلمية العربية بدمشق (٢٩/٩-٤/١٠/١٩٥٦م) بإشراف الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، وأسفرت بحوث المؤتمر ومناقشاته عن توصيات مهمة ترمي إلى تحقيق نهضة لغوية شاملة. وقد أُدرجت هذه التوصيات في خمسة أقسام أساسية:

أولها: تأسيس اتحاد للمجامع اللغوية العلمية العربية ينظم الاتصال بينها، وينسق أعمالها، ويكون المرجع الذي يوحّد المصطلحات التي تضعها المجامع والمؤسسات العلمية والعلماء.

الثاني: وسائل ترقية اللغة العربية.

الثالث: تشجيع التأليف والترجمة.

الرابع: وضع المصطلحات العلمية.

الخامس: تحقيق المخطوطات ونشرها.

وللاتحاد هدفان أساسيان:

أولهما: تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية، وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي.

وثانيهما: العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية ونشرها.

ويدير أعمال الاتحاد مجلس يسمى «مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية»، ويؤلَّف من عضوين عن كل مجمع لغوي، يختارهما المجمع العضوُ،

لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. أما نشاط الاتحاد الأساسي فقد درج على أن يكون لمعجمات المصطلح التي تصدرها المجامع والمؤسسات العلمية جانب كبير من اهتمامه وعنايته، لما لذلك من شأن في تيسير تعريب التعليم العالي. وسارع الاتحاد إلى إصدار حصيلة هذه الندوات في كتيبات خاصة، ليسهل نشرها وتوزيعها في الجامعات والمراكز العلمية، فتغدو قريبة المتناول لطالبيها.

وعقد الاتحاد عددًا من الندوات بعدد من الدول العربية، وأسفرت البحوث والمناقشات عن توصيات مهمة، أبرزها:

- استعمال الكلمات والاصطلاحات التي أقرتها المجامع في كتب القراءة المدرسية. والعناية بمكتبة الطفل وتزويدها بقدر صالح من الثروة اللغوية.
- والالتزام باستخدام العربية، وحظر استعمال العامية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- والعمل على وضع معجم عربي مدرسي يرجع إليه الطلاب.
- والسعي لتيسير تعليم النحو في مراحل التعليم العام.
- إسراع المجامع في إخراج المعاجم المتخصصة في مختلف الموضوعات العلمية والفنية، والعمل عن طريق الاتحاد على وحدة المصطلح العربي في مختلف الأقطار العربية.
- والتوسع في ترجمة الكتب العلمية المختلفة، وكتب المعارف الإنسانية.
- اعتبار قضية التعريب قضية قومية ذات أثر كبير في النهوض بالتعليم العالي والجامعي ورفع مستوى الخريجين.
- التأكيد أنّ في غنى العربية وشمولها وحيويتها قدرة فائقة على استيعاب التطور العلمي المتلاحق في شتى قطاعات العلم والمعرفة.
- وأن السبيل الوحيد لتعريب لغة العلم هو المعلم والكتاب، فلابد من أن ندرّس ونحاضر في كلياتنا العلمية باللغة العربية، وعلينا أن نؤلف ونترجم

بلغة واضحة سليمة، ونعدّ لكل علّم مراجعه العربية. وعلى الجامعات أن تشارك في التشجيع على التأليف والترجمة بالعربية، كي نغني المكتبة العلمية العربية المتخصصة[١].

ج. معاهد التعريب.

- مكتب تنسيق التعريب بالرباط:

جاءت فكرة إنشاء مكتب تنسيق التعريب، في إطار تصور جهاز عربي متخصص، يُعنى بتنسيق جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، والإسهام الفعال في إيجاد أنجع السبل لاستعمال اللغة العربية في الحياة العامة، وفي جميع مراحل التعليم، وفي كل الأنشطة الثقافية والعلمية والإعلامية، ومتابعة حركة التعريب في جميع التخصصات العلمية والتقنية «حتى تكون هناك لغة عمل واحدة تسهل للتبادل الفكري وتوحد المفاهيم في مسائل العمل»[٢].

وقد اقتنعت الدول العربية بدور هذا الجهاز وبأهمية إحداثه، فانعقدت - تنفيذاً لتوصيات مؤتمر التعريب الأول الذي التأم بالرباط سنة١٩٦١- الدورة الأولى لمجلسه التنفيذي بالرباط في ١٩ فبراير ١٩٦٢، ثم أُلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مارس ١٩٦٩.

وعند قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كوكالة متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية في يوليو ١٩٧٠، اُلحق بها هذا الجهاز في مايو/أيار ١٩٧٢، وكان يسمى آنذاك (المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي)، وتم إقرار نظامه الداخلي من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الثامنة المنعقدة بالقاهرة من ١/٢٧ إلى ١٩٧٣/٢/٣ .

---

١) http://www.majma.org

٢) المعجم العربي لمصطلحات العمل. مجلة اللسان العربي، ص١٧٦، المجلد الخامس عشر، الجزء الأول.

ووفق قرارات المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في دورته الرابعة والستين لسنة ١٩٩٦، في موضوع دراسة أوضاع الأجهزة الخارجية للمنظمة، وتقييم أدائها واستشراف مستقبلها، تمت الموافقة على الهيكل التنظيمي للمكتب في الدورة السابعة والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة سنة ١٩٩٨.

وانطلاقاً من هذه الأهداف يمكن تحديد مهام المكتب في الأعمال الآتية:

١. تنسيق الجهود التي تبذل لإغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي.

٢. تتبّع ما تنتهي إليه بحوث المجامع اللغوية والعلمية وكذلك أنشطة العلماء والأدباء والمترجمين مما يمسّ مباشرة قضايا التعريب والمصطلح. وجمع ذلك كله وتنسيقه وتصنيفه تمهيداً للعرض على مؤتمرات التعريب.

٣. تمتين أواصر التعاون المثمر مع المجامع اللغوية العربية ومع كلّ الجهات العربية والدولية المتخصصة لتحقيق أهداف المكتب.

٤. تنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه ومواده، وفي الأجهزة الثقافية ووسائل الإعلام المختلفة.

٥. تتبع حركة التعريب وتطور اللغة العربية العلمية والحضارية في الوطن العربي وخارجه، بجمع الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ونشرها أو التعريف بها.

٦. إعداد المشروعات المعجمية المتخصصة التي تقرّها مؤتمرات التعريب وإصدارها، والإعداد لعقد الندوات والحلقات الدراسية المقرّرة في برامج المكتب.

٧. إنشاء قاعدة البيانات المصطلحية لتخزين المصطلحات وتصنيفها وتبادل المعلومات والمصطلحات مع البنوك المتخصصة في هذا المجال. سعياً وراء تحقيق معاجم موحّدة وموسوعات عربية متعدّدة المداخل باللغات الأجنبية.

٨. عقد المؤتمرات الدورية للتعريب.

٩. نشر الجهود العلمية في ميدان التعريب وضبط المصطلح والتعريف بها.

وتتوزع مهام مكتب تنسيق التعريب إلى قسمين رئيسيين، هما:

أ. مهام داخل البرامج، وتنحصر في تنفيذ البرامج والمشروعات التي يقترحها المكتب وفق الخطط المستقبلية للمنظمة وتوصيات مؤتمرات التعريب واجتماعات المجلس العلمي الاستشاري للمكتب.

ب. مهام خارج البرامج، وتشتمل على أنشطة مكثفة ومتنوعة نذكر منها على الخصوص:

- تقديم المشورة والدعم الفني والعلمي للقطاعات العامة والخاصة الراغبة في التعريب.
- الحضور والإسهام المكثف في الندوات والمؤتمرات واللقاءات والمعارض الثقافية المرتبطة باختصاصات المكتب.
- ربط صلات التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المهتمة بقضايا التعريب في الوطن العربي.
- التعريف بأنشطة المكتب المختلفة من خلال وسائل الإعلام والاتصال والمعارض.

- تزويد الباحثين والطلبة بالمعلومات التي يطلبونها لمساعدتهم على إنجاز أبحاثهم[١].
- إصدارات المكتب:

ولمكتب تنسيق التعريب إصدارات مهمة ترمي في جملتها إلى تحقيق الأهداف المسطرة التي أعلن عنها منذ تأسيسه، ومنها:

- سلسلة المعجم الموحد للمصطلحات العلمية المتعدد اللغات، وقد وصل عددها إلى خمسة وثلاثين (٥٣) معجما، وهناك حوالي ستة عشر (٦١) معجما في طريقها للصدور أو قيد الإعداد.
- دورية مجلة اللسان العربي.
- ويعمل المكتب على إنجاز مشاريع واعدة في العمل المعجمي الإلكتروني تتماشى مع التطورات المتسارعة في المجال التقني المرتبط بقضايا المعرفة والتواصل، ومن ذلك مشروع المرصد اللغوي ومشروع القاموس التقني، وهو قاموس إلكتروني للمصطلحات التقنية.[٢]

د. المراكز البحثية اللغوية:

- معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط:

وهو تابع لجامعة محمد الخامس السويسي بمدينة الرباط بالمغرب، وقد استحدث بقرار حكومي باقتراح من وزير التربية الوطنية. ويتكون معهد الدراسات والأبحاث للتعريب من مجلس مؤلف مما يأتي:

- عميد الجامعة بصفة رئيس.

---

١) http://www.arabization.org.ma/

٢) نفس المرجع.

- الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية أو ممثله.
- رؤساء الأقسام بوزارة التربية الوطنية أو ممثلوهم.
- المفتش الممتاز المكلف بتسيير معهد الدروس والأبحاث بخصوص التعريب والمتولي شؤون كتابة المجلس.
- شخصيات (يبلغ عددها ١٠ على الأكثر) يعينها وزير التربية الوطنية باقتراح من عميد الجامعة نظرا إلى خبرتها الخصوصية.

وقد حددت للمعهد أهداف خاصة صدرت ضمن البنود المنظمة بالجريدة الرسمية ومنها:

- وضع لغة العمل العربية (اللغة العربية العصرية).
- إحصاء المفردات الأساسية لاستعمالها في التعليم.
- إحصاء واقتباس المفردات الموحدة في العالم العربي والمعدة لوضع الكتب المدرسية.
- إحصاء العبارات التقنية الغير الموحدة وتسهيل توحيدها بالاتصال مع المعاهد العلمية بالعالم العربي.
- إحصاء العبارات التقنية التي ليس لها مقابل في اللغة العربية والعمل على إحداثه.
- المساهمة في نهضة الأدب العربي العلمي والشعبي.
- تقديم عبارات اللغة العربية التقنية الموحدة لجميع المنظمات العمومية والخصوصية وكذا لكل شخص يرغب في معرفتها.
- انسجام درس اللغة العربية مع اللغات الأجنبية بوسائل السمع والرؤية وبأساليب تربوية عصرية جد متقنة.
- تحقيق جميع الأدوات الضرورية لإنتاج المعدات التهذيبية.

- وأخيرا إنجاز أو توجيه غير ذلك من الأشغال التي قد تظهر ضرورية لتعريب التعليم والبحث[١].

تولى إدارته مجموعة من الباحثين كالأستاذ المرحوم لخضر غزال والدكتور عبد القادر الفاسي الفهري والدكتور محمد بن موسى والدكتور محمد غاليم والدكتور محمد الفران.

وقد عمل المعهد على إرساء معالم منهجية ومبادئ إجرائية في التعريب منذ انطلاقته الأولى[٢].

وقد أصدر مجموعة من الأبحاث والدراسات والأعمال العلمية المختلفة التي تصب في الجوانب المنهجية والتطبيقية لتعريب مختلف المجالات والمرافق الحياتية في المجتمع منها:

- التوليد والنسقية والترجمة الآلية – العربية في الاقتصاد والإدارة – المعجم العربي المولد– معجم النباتيات – معجم التعمير – المعالجة الآلية للغة العربية – عربية الصحافة – العربية في الإشهار– الهندسة المعرفية والتدبير الحاسوبي في المصطلح المولد – تمكين اللغات – التكنولوجيا والاتصال – تعليم اللغة العربية والتعليم المتعدد – المصطلح بين المعيارية والوظيفية – منهجية العمل الاصطلاحي...إلى غير ذلك من المنشورات والأعمال العلمية[٣]

---

١) الجريدة الرسمية عدد ٢٤١٣ بتاريخ ١٩٥٩/٠١/٢٣ الصفحة ٢٤٣

٢) ينظر : مجلة اللسان العربي، المجلد الخامس عشر، الجزء الثالث، ص ٦٠ وما بعدها.

٣) للاطلاع على بعض ما أنجزه المكتب ينظر مكتب تنسيق التعريب منجزات وأهداف (١٩٦١-١٩٩١) لمحمد أفسحي، مجلة اللسان العربي، ص١٨٩، عدد ٣٤، ١٩٩٠.

كما يصدر المعهد مجلة تحمل عنوان: أبحاث لسانية، تهتم بنشر أعمال الأنشطة والندوات العلمية التي يقوم بها المعهد إضافة بحوث علمية يشارك بها باحثون غير منتمين للمعهد بالضرورة.[١]

- بيت الحكمة التونسي المعاصر[٢]:

تأسس سنة ١٩٨٢ باسم «المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات» وكان من ضمن أقسامه: المعهد الوطني للترجمة الأدبية والعلمية ووضع المصطلحات. ومعهد تاريخ النصوص وتحقيقها ودراستها، وقد رقيت هذه المؤسسة ابتداء من ٣٠ نونبر ١٩٩٢ إلى مجمع تونسي للعلوم والآداب والفنون، «بيت الحكمة» ، ونص الفصل الثاني من القانون المحدث على مهام هذا المجمع، ومنها:

- المساهمة في إثراء اللغة العربية والسهر على سلامة استعمالها وتجميع قدراتها وتطويرها لكي تواكب مختلف العلوم والفنون، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة في العالم.
- المساهمة في العناية بالتراث في مجالات البحث والنشر وتأليف المعاجم والموسوعات وترجمة المؤلفات.

وقد أصدر المجمع جملة من المصادر المحققة والكتب المترجمة والبحوث والدراسات والفهارس في مختلف المجالات، وطبع الندوات العلمية المقامة في شتى الموضوعات.[٣]

- جمعية المعجمية العربية بتونس:

---

١) دليل منشورات المؤسسات التابعة لجامعة محمد الخامس السويس الرباط. نشرة رقم ١٧، فبراير ٢٠١١.
٢) يمكن أن تعتبر هذه المؤسسة ضمن المجامع اللغوية أيضا لأنها آلت إلى ذلك بالفعل.
٣) مساهمات تونسية في وضع المصطلحات العلمية، الدكتور سعد غراب رئيس المجمع التونسي، مجلة اللسان العربي، ص٩٩-١٠٢، العدد التاسع والثلاثون، يونيو ١٩٩٥.

تأسست سنة ١٩٨٣، ومن أهم أهدافها الاهتمام بقضايا المعجم العربي قديما وحديثا في مستويي التنظير والتطبيق.

تصدر مجلة نصف سنوية تحمل اسم (مجلة المعجمية) وصدر أول عدد منها سنة ١٩٨٥.

تقوم الجمعية بأنشطة علمية ومدارسات ومحاضرات، ويتركز اهتمامها على المعجم العربي دراسة ونقدا وتاريخا وإبداعا، وكانت لها مبادرة امتدت لسنوات ثم توقفت تهم مشروع «المعجم التاريخي الموسوعي للغة العربية»[١].

- معهد الدراسات المصطلحية بفاس.

وهو عبارة عن «مؤسسة للبحث العلمي متخصصة في البحوث والدراسات المصطلحية، تابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس - المغرب».

نشأ تطورا عن «مجموعة البحث في المصطلح النقدي» سنة ١٩٩٣ بكلية الآداب ظهر المهراز بفاس.

أما أهدافه فتتلخص، حسب بنوده المعلنة، في «العناية بكل ما يؤدي إلى تطوير البحث العلمي في المصطلح: نظريات ومفاهيم ومناهج ووسائل...في التاريخ والواقع معا»[٢].

---

١) حول جهود هذه الجمعية في هذا المجال ينظر: تجربة الجمعية المعجمية التونسية في إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية. الدكتور عبد العزيز احميد، أعمال ندوة المعجم التاريخي للغة العربية قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية، الجزء ٢، ص ٧٩٩، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١١..

٢) دليل معهد الدراسات المصطلحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز - فاس، السنة الجامعية ١٩٩٣-١٩٩٤ .

ومن أهم أنشطته:

- تحضير الندوات واللقاءات العلمية والمشاركة فيها داخل المغرب وخارجه.
- تنظيم التداريب لفائدة الباحثين الناشئين.
- إصدار مجلة سنوية خاصة بالدراسة المصطلحية.
- التأليف والترجمة والنشر، وإحياء التراث المصطلحي.
- التعاون مع كل الجهات العلمية الوطنية والدولية لخدمة أهداف المعهد.

وقد نجح المعهد في تنظيم عشرات الندوات والمدارسات وطباعة الكتب في مختلف المجالات العلمية ذات الطبيعة المصطلحية، كما وصلت أعداد المجلة التي يصدرها إلى ما يناهز الاثني عشر عددا (١٢)، وأنشأ مجموعات بحثية في مختلف الجامعات المغربية.[١]

- مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية:

تتويجًا لجهود المملكة العربية السعودية في نشر اللغة العربية داخل المملكة وخارجها، من خلال المؤسسات الحكومية ودعم المؤسسات الأهلية، تم تأسيس مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، بأمر ملكي على إنشاء مركز دولي لخدمة اللغة العربية، وله شخصية مستقلة ماليا وإداريا، ويرتبط ارتباطا مباشرا بوزير التعليم العالي، وذلك باسم «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية»، ومقره الرياض، ويمتد نشاطه إلى أنحاء العالم.

وتأسس المركز لتحقيق الأهداف الآتية:

- المحافظة على سلامة اللغة العربية.
- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير وترسيخ اللغة العربية ونشرها.

---

١) ينظر : دليل معهد الدراسات المصطلحية. السنة الجامعية: ٢٠٠٠-٢٠٠١.

- الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلمها.
- العناية بتحقيق ونشر الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية.
- وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها.
- تكريم العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية.
- تقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية.

وللمركز مجلس أمناء مكون من عدد من علماء اللغة العربية العرب، من جنسيات مختلفة.

وقد أتاح المركز فيه للعلماء والباحثين إمكان تمويل مشروعاتهم، وأتاح لهم دليل البحوث والمشروعات على موقعه الإلكتروني

٤- جائزة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

وقدرها ١,٥ مليون ريال سعودي = ٤٠٠ ألف دولار .

٥- الفعاليات.

وفيه نظم المركز العديد من المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والمحاضرات على مدار العام، بعضها يعقد بصفة دورية.

- الفعاليات التي نظمها المركز خلال المدة الماضية:
- الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- حلقة النقاش: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية (آفاق الريادة والتميز(.

- اللقاء التشاوري الأول والثاني لعمداء كليات اللغة العربية ومعاهد تعليمها ورؤساء أقسامها في الجامعات السعودية.
- حلقة النقاش: المواقع الحاسوبية الخادمة للغة العربية.
- حلقة النقاش: اللغة العربية والإعلان.
- حلقة نقاش لغة الشباب العربي في وسائل التواصل الحديثة.
- المحاضرة العلمية: اللغة العربية بين الاستقرار والتطور.
- بالإضافة لعدد كبير من الفعاليات التي يحضر المركز لتنظيمها خلال المدة القادمة.

٦- المجلات والنشر.

- برنامج النشر العلمي.
- مجلة اللسانيات العربية.
- مجلة علوم اللغة العربية.
- نشرة أخبار المركز.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر.

رغم أنه مؤسسة تهتم بقضايا أعم من الشأن اللغوي إلا أن الاهتمامات اللغوية تقع في صميم أعماله ضمن مشاريع تطبيقية أعم، ومن أجل الأعمال العلمية التي ينهض بها حاليا مشروع «المعجم التاريخي للغة العربية» الذي يعد من الأعمال الحضارية الكبرى التي سالت في موضوعها أقلام وعقدت ندوات ولقاءات لكنها بقيت مؤجلة ومتعثرة على مر السنين.[١]

(١ http://www.dohainstitute.org /

خاتمة:

بعد هذه الجولة في حصر المؤسسات التكوينية والعلمية الأكاديمية التي تعنى بشأن اللغة العربية ورصد واقعها، يمكن أن نسجل جملة من الملاحظات الظرفية:

- صعوبة الإحاطة بهذا الموضوع للأسباب التالية:

١. لأنه مجال عرضة للتغير والتطور المستمر، فلا يكاد يثبت على شيء، فالمؤسسات تحدث باستمرار وتتلاشى باستمرار أيضا، وأقل شيء أن تغير من محتوياتها وأهدافها وبرامجها ووظائفها.

٢. نقص التوثيق وتفاوته من قطر لآخر ومن مؤسسة لأخرى، فقد نجد بعض المؤسسات التي لا تحتفل بتوثيق نفسها أو ما يتعلق بها وبأنشطتها، وقد يعود ذلك لنقص الإمكانيات.. بل إن المؤسسات التي يظن أن يكون بها إلمام بالمؤسسات اللغوية وبشؤونها في العالم العربي ليس الأمر فيها كذلك للأسف، كاتحاد جامعات العالم الإسلامي[١] واتحاد الجامعات العربية.

٣. قد يوجد التوثيق لكن لا توجد مواكبة، وهذا يسبب نقصا في كم المعلومات المطلوبة ومعرفة المآل الذي ألت إليه المؤسسة المعنية وما حصل بها من تطور في المحتوى والوسائل والأهداف والمنجزات[٢] .

---

١) ينظر : دليل جامعات العالم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو ١٩٩٩م. الرباط المملكة المغربية.

٢) مثال على ذلك مطبوع دليل الجامعات المغربية الذي غطى المرحلة مابين ١٩٩٠ – ١٩٩٥ تعريفًا بالجامعات المغربية ومؤسساتها وبرامجها لكنه لم يعاود الصدور بعد ذلك. وكذلك دليل المختبرات والجمعيات العالمة ومجموعات ومراكز الأبحاث بكلية الآداب بالمغرب، فقد كان آخر صدوره سنة ١٩٩٥ كذلك.

٤. الكثرة الكاثرة في عدد المؤسسات من حيث الطبيعة والوسائل المعتمدة في النشر والتواصل، وإن تقاربت أو تشابهت أهدافا، فمنها ما اتخذ دعامة الوسائل المكتوبة ومنها ما اتخذ دعامة الوسائل الإلكترونية، ومنها ما جمع بين الوسيلتين لتحقيق أكبر قدر ممكن لتوصيل المعلومات وتقريبها باللغة العربية وتمكينها من حضور أكبر في الشابكة.

وبناء على ما تقدم فمن العسير حصر كل البنيات البحثية المهتمة باللغة العربية في العالم العربي كله في بحث كهذا لسببين:

- أحدهما ذاتي، لأن هذا الضرب من البحث يتطلب العمل المؤسسي بكل إمكانياته البحثية والتواصلية التي تتجاوز الطاقات الفردية بحثا عن تفاصيل المعلومات أنى وجدت.
- وثانيهما موضوعي، ذلك أن من طبيعة هذه البنيات أنها في تغير مستمر كميا ونوعيا، كالمختبرات ومجموعات البحث.. لأنها تابعة للمتغيرات القانونية والإدارية المنظمة لشؤون البحث العلمي والتطور البنيوي الذي تخضع له المؤسسات وما يعتري مناهج التعليم وخطط البحث العلمي من تغيير بمقتضى التصورات الجديدة، لهذا فهي عرضة للتغير بلا انقطاع.

واعتبارًا لما سبق، فإن المأمول أن تقام بحوث جزئية خاصة بكل بلد، ثم يتم التركيب بينها وتجميعها، بعد تصنيفها، ليدرك ما بينها من صور التكامل والتداخل واكتشاف الفراغات التي تحتاج لملء، في أفق رسم خطط للتنسيق وإقامة المشاريع التكاملية في مناهج التدريس وشؤون البحث العلمي.

٥. الافتقار للمعلومات المكتملة عن هذه المؤسسات لأنها متفرقة في مختلف المظان والمواقع، ولا يوجد دليل واحد أو موقع واحد يمكن أن يشفي الغليل ويحيط بالمعلومات التي تخص هذه المؤسسات، رغم أن المهام والأهداف متداخلة متقاربة، ومن هنا تبرز قيمة المبادرة التي يقوم بها مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، لأنها ستسد خصاصا مهولا في المجال وتحقق أمنية غالية لكل باحث ومهتم بالمجال، وتسدي خدمة جليلة للغة الضاد.

٦. إن أبسط مقارنة بين برامج الأقسام والشعب يفضي إلى إدراك ما بينها من الاختلاف، ولعل مرد ذلك إلى اختلاف المرجعيات المؤثرة من فرانكفونية إلى أنجلوفونية وخاصة من الناحية الشكلية، مراعاة للمعادلة بين شواهد التخرج ولو كان هذا الاعتبار التقني على حساب المحتويات المعرفية والسياقات الاجتماعية ومستويات التنمية الاقتصادية والإنسانية..

كما يلاحظ المتابع بطئا في تجديد برامج التكوين، وإن كان ذلك على تفاوت من بلد لآخر، لمواكبة المستجدات التقنية في التعليم والتواصل والتطورات الحاصلة في المعارف والأفكار، فقد تمر السنوات الطوال دون أن يلحق التغيير هذه البرامج شكلا أو مضمونا.

٧. يلاحظ أن المجامع العلمية للغة العربية مؤسسات متقاربة الأهداف وتحظى بطابع قومي محلي في الغالب، يجمعها هاجس تنمية اللغة العربية وتأطيرها منهجيا بغية تأهيلها لمواكبة العصر ومسايرة ركب الحضارة المعاصرة، واقتراح البدائل التي تمكنها من تجاوز الإقصاء الذي تفرضه أمامها اللغات الأجنبية ومزاحمتها في عقر ديارها بسبب سبق هذه اللغات إلى احتضان التقنية الحديثة وتعبيرها عن قيم الحداثة بأبعادها الشاملة في العلوم والمعارف

والفنون وسائر مناحي الحياة المعاصرة التي تمتاز بالتدفق والحيوية والسند المادي والاقتصادي الذي تجده من المسؤولين في مجتمعاتها. لكن أكبر عائق يصد هذه المؤسسات عن تحقيق رسالتها وبلوغ غاياتها وإنفاذ قراراتها، رغم الجهود المبذولة والإمكانيات المهدورة، هو افتقادها للقرار الملزم، ذلك أن جهود هذه المؤسسات وقراراتها لا تعدو دائرة الاقتراحات غير الملزمة، الشيء الذي يقلل من مردودية الجهود المبذولة، وكان الأولى، وهي مؤسسات ذات صبغة حكومية أن تحظى بما تحظى به سائر القرارات في مختلف المجالات من حرص على التنفيذ حتى تنضبط الأحوال اللغوية في المجتمعات العربية وتنسجم لغة التواصل العام والخاص وتتحقق التنمية اللغوية الشاملة وفق منهجية موحدة أو هي أقرب.

والملاحظ أن هذه المؤسسات اللغوية في حاجة إلى إصلاح مستمر، لكن إصلاح أوضاع المؤسسات اللغوية لا يمكن أن ينفصل عن إصلاح الأوضاع الاجتماعية والتعليمية العامة، ذلك «أن العمل الإصلاحي في التعليم يتأثر بعدد من العوامل، من المهم معرفتها ليتيسر فهم هذا العمل»[١]، ومنها: الطلب الاجتماعي للتعليم والظرفية الاقتصادية والوضع السياسي وثقل التقاليد والجهاز الإدري.[٢]

ويجب التذكير بأن مهمات إصلاح الوضع اللغوي وتأطيره تتجاوز نطاق المؤسسات المهتمة باللغة العربية في حدود العالم العربي الجغرافية إلى عوالم أخرى بها مؤسسات تتمتع بالحيوية والقدرة على إبداع البدائل واقتراح الحلول،

١) الدكتور المكي المروني، الإصلاح التعليمي بالمغرب: ١٩٥٦-١٩٩٤، ص ٢١٧. ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

٢) نفسه، ص ٢٢١، ٢٢٢.

وقد يكون موقعها ببعض البلدان المتقدمة مقربا لها من الإمكانيات العلمية والمنهجية في دراسة اللغات وتنميتها، مما يفرض على مؤسساتنا بالعالم العربي الانفتاح على هذه المؤسسات وعقد الصلات والتنسيق معها تعاونا على خدمة اللغة العربية وتمكينها من القيام بأدوارها المنوطة بها جنبا إلى جنب مع سائر اللغات الكبرى في هذا العالم المتغير.

قائمة مراجع الفصل الأول

- اتحاد جامعات العالم الإسلامي، دليل جامعات العالم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيسكو ١٩٩٩م. الرباط المملكة المغربية.
- اتحاد جامعات العالم الإسلامي، دليل اتحاد جامعات العالم الإسلامي ٢٠١٤.
- احميد عبد العزيز حول جهود هذه الجمعية في هذا المجال ينظر: تجربة الجمعية المعجمية التونسية في إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية. أعمال ندوة المعجم التاريخي للغة العربية قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية، الجزء ٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ٢٠١١.
- الخطيب أحمد شفيق، منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها، مؤتمر: إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته، تنظيم: مجمع اللغة العربية بدمشق، أيام: ٢٥-٢٨/١٠/١٩٩٩. الجزء الأول.
- أفسحي محمد ، منجزات ومشاريع المكتب الدائم لتنسيق التعريب، مجلة اللسان العربي، عدد ٣٤، ١٩٩٠.
- الأمانة العامة للحكومة المغربية، الجريدة الرسمية عدد ٢٤١٣ بتاريخ ٢٣/٠١/١٩٥٩.
- بوحسن أحمد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بين التصور المعرفي والتصور الوظيفي، بحث منشور ضمن أعمال ندوة: أي مستقبل لكليات الآداب والعلوم الإنسانية؟ منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٥٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

- جامعة محمد الخامس، دليل منشورات المؤسسات التابعة لجامعة محمد الخامس السويس الرباط. نشرة رقم ١٧، فبراير ٢٠١١.
- دي سوسور فرديناند، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥.
- رياض عزيز هادي: نشأة الجامعات وتطورها، سلسلة ثقافة جامعية – نصف سنوية. جامعة بغداد – العدد الثاني، ٢٠١٠.
- عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩١.
- العساف حسن حمدان إطلالة على مجامع اللغة العربية ، على الرابط التالي:

  www.diwanalarab.com
- غراب سعد، مساهمات تونسية في وضع المصطلحات العلمية، مجلة اللسان العربي، العدد التاسع والثلاثون، يونيو ١٩٩٥.
- القاسمي علي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته المنهجية، الدكتور علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
- كلية الآداب سايس– فاس، دليل المختبرات والجمعيات العاملة ومجموعات ومراكز الأبحاث بكلية الآداب بالمغرب، ١٩٩٥.
- مجلة اللسان العربي، المجمع العلمي العربي بدمشق. دورية ، العدد الأول يونيو ١٩٦٤.
- مجلة اللسان العربي الاتحاد العلمي العربي، العدد الأول ١٩٦٤.
- مجلة اللسان العربي ، المجمع العراقي، العدد الأول يونيو ١٩٦٤.
- مجلة اللسان العربي، المجمع العلمي الأردني، المجلد السادس عشر، الجزء الأول.

- مجلة اللسان العربي، المجلد الخامس عشر، الجزء الثالث.
- مجلة اللسان العربي، المعجم العربي لمصطلحات العمل، المجلد الخامس عشر، الجزء الأول.
- مجلة مجمع اللغة العربي الملكي الأردني، الجزء ١.
- المروني المكي، الإصلاح التعليمي بالمغرب: ١٩٥٦-١٩٩٤، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٦.
- معهد الدراسات المصطلحية، دليل معهد الدراسات المصطلحية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز – فاس، السنة الجامعية ١٩٩٣-١٩٩٤، والسنة الجامعية: ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ، دليل الجامعات المغربية، يوليوز ١٩٩٥.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مطبوع دليل الجامعات المغربية١٩٩٠ – ١٩٩٥ تعريفا بالجامعات المغربية ومؤسساتها وبرامجها لكنه لم يعاود الصدور بعد ذلك.
- اتصال مباشر ببعض رؤساء الجامعات والعمداء والأساتذة المنتسبين للمؤسسات المعنية.
- مواقع الشابكة:
  - موقع الاتحاد:
    http://www.fuiw.org/ar
  - موقع المجمع الأردني:
    http://aarunews.ju.edu.jo

- المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي:
  www.acgssr.org
- موقع ديوان العرب:
  www.diwanalarab.com
- موقع مجمع اللغة العربية بدمشق:
  http://www.majma.org
- موقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة:
  http://www.sis.gov.eg/newVR/acadmy/html/acadmay.htm
- http://www.arabicac.com
- موقع مكتب تنسيق التعريب بالرباط:
  http://www.arabization.org.ma
- موقع معهد دراسة السياسات:
  http://www.dohainstitute.org/
- موقع الجريدة الرسمية للمملكة المغربية:
  www.sgg.gov.ma/arabe/.../BulletinsOfficielsAns.aspx
- دليل الجامعات الأردنية:
  http://www.ammanads.com/education-development/universities
- دليل الجامعات السعودية:
  http://kr.mohe.gov.sa/ar/eservices/Pages/ksa_gov_universites
- دليل الجامعات اليمنية:
  http://www.manaralyemen.com/section

الفصل الثاني

وظائف المؤسسات اللغوية
التنوع والتطوير والتنمية

أ.د محمد الفران
• جامعة محمد الخامس بالرباط - المملكة المغربية

تحتل اللغة العربية في سياق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها مجتمعنا العربي؛ أهمية قصوى ليس بالنسبة للباحثين والفاعلين التربويين فحسب، بل بالنسبة لفعاليات المجتمع برمته .

لقد أصبحت القضية اللغوية عموما؛ واللغة العربية على وجه الخصوص تدخل من وجهة النظر التعليمية والثقافية؛ ضمن القضايا الراهنة التي تشغل الرأي العام العربي، وتحتل الصدارة في نقاشه العمومي. ويمكن أن نلمس ذلك بوضوح، من خلال الأهمية القصوى التي تحتلها اللغة العربية بالتحديد في الدساتير وفي مواثيق التربية والتكوين وفي القوانين المنظمة لمؤسسات ومعاهد اللغة العربية في العالم العربي .

وقد تنبهت وجهات النظر هاته، لضرورة الرفع من مستوى التحكم في كفايات اللغة العربية، الذي من شأنه أن يرسخ لدى الناشئة مقومات الهوية، المنفتحة على العالم والمتشبثة بمقومات الأصالة، ويحقق من جهة أخرى التماسك الاجتماعي الأمتن والأمثل، ويساعد المنظومة التعليمية على الوصول إلى النتائج المرجوة والمردودية التي تنشد الجودة والتنافسية العالميتين.

إن المتتبع للقضية اللغوية في العالم العربي، سيرصد طبيعة المشاكل والأخطاء التي تعاني منها، حيث لم يعد من الممكن تجاوزها أو التغاضي عنها لما قد يترتب عن ذلك من أخطار ستلقي بظلالها على المسار المنشود للتنمية

البشرية ، سواء على المستوى المعرفي أو على مستوى الحقول الأخرى المتفرعة عنه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما إلى ذلك.

لقد طرحت على المستوى العربي، في تقرير التنمية البشرية العربية الثاني الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، قضية اللغة بوصفها عنوانًا من عناوين الأزمة المعرفية والحضارية التي تعاني منها الأقطار العربية، ويتمثل ذلك بجلاء في تراجع المستوى اللغوي الذي يشكل القاعدة الذهنية لكل إبداع معرفي وحضاري. وذهب التقرير أيضًا، إلى أن من مظاهر أزمة التعليم في البلدان العربية ضعف الاهتمام بالبعد الوظيفي في استعمال اللغة، وعدم التركيز على تطوير المهارات التواصلية في الاكتساب وفي الحياة العملية بوجه عام.

وإذا كانت أغلب كتابات المختصين التي تناولت قضية اللغة العربية في العالم العربي، قد أجمعت على ضعف المستوى اللغوي، وعلى وجود ثغرات وعيوب في عملية تعليم اللغة العربية، فإنها اختلفت في كشفها عن أسباب الضعف وتحليلها لمظاهره وتجلياته، واقتراحها لأساليب معالجته وتصحيحه.

وبالمقابل أجمعت على ضرورة إعادة النظر في المؤسسات التي تعنى باللغة العربية في العالم العربي سواء على مستوى تنسيق الجهود فيما بينها أسوة باللغات الحية الأخرى الفرنسية والإنجليزية والألمانية على سبيل المثال، أو على مستوى التحديد الواضح لوظائفها ومهامها حتى لا تتشتت جهودها وتتكرر مشاريعها، إذ يجب أن تعنى كل مؤسسة في جهودها على مهمة محددة ودور واضح يدعم ويكمل ما تقوم به المؤسسات الأخريات في تنسيق تام واستراتيجية واحدة وموحدة.

أولا: وظائف مؤسسات اللغة العربية في العالم العربي

تتميز المجتمعات الحديثة بوجود مؤسسات ترعى شؤونه المختلفة، وتعمل على حماية حقوقه ومكتسباته من جهة، ومقومات هويته وثقافته من جهة ثانية. في هذا الإطار ظهرت في وطننا العربي منذ بدايات القرن العشرين مجموعة من المؤسسات اللغوية اتخذت لنفسها اسم «مجمع اللغة العربية» وكانت وظيفتها الأساس الاعتناء باللغة العربية بمختلف شؤونها، من أجل حفظ الإرث اللغوي لهذه الأمة ودعم اللغة في أداء أدوارها والقيام بوظائفها على أحسن وجه.

ولا يخفى على المهتمين أن عصر النهضة ضخ دماء جديدة في الفكر العربي بكافة مستوياته، وكانت مصر وبلاد الشام والعراق البؤر الأولى لتجديد الثقافة العربية وإلباسها حلة جديدة على غرار ما عرفته أوروبا في نهضتها المعروفة.

وفي هذا السياق الفكري والاجتماعي أعادت اللغة العربية تواصلها واتصالها مع لغات حضارات العالم الحديث، وخاصة الفرنسية والإنجليزية والألمانية منها. وظهرت مؤسسات لغوية جديدة في صورة مجامع تحملت عبء نشر العلوم والمعارف باللغة العربية، وسعت إلى إحياء هذه اللغة وتنميتها لتستوعب حصيلة الفكر الإنساني المعاصر على وجه العموم.

لقد ظهرت هذه المجامع اللغوية العربية[1] في صورة مؤسسات علمية تشتغل بالبحث كما تُعنى بالمصطلح، وشؤون التعريب واللغة في جميع مجالات المعرفة الإنسانية، كمجمع اللغة العربية في القاهرة، والمجمع العلمي العراقي، والمجمع العلمي العربي في دمشق، ومجمع اللغة العربية الأردني، ومعهد الدراسات

١) يمكن الرجوع فيما يخص المجامع اللغوية إلى كتابين : كتاب مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني للدكتور إبراهيم مدكور، طبعة القاهرة ١٠٤١هـ الموافق لـ ١٨٩١م؛ وكتاب مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م للدكتور شوقي ضيف طبعة القاهرة ١٩٨٤م

والأبحاث للتعريب بالمملكة المغربية[1]، ومجمع اللغة العربية في السودان، ومجمع اللغة العربية في حيفا، والمجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر[2] .

إن هذه الهيئات والمؤسسات المعنية باللغة العربية ووسائل تنميتها وتعليمها ونشرها في الوطن العربي إذا ما أردنا اختزال كل جهودها في جملة من الأهداف، فسنلفيها على النحو التالي:

١. إغناء اللغة العربية وجعلها مواكبة لمتطلّبات العصر .

٢. وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة وذلك تحقيقًا لسلامة المنهج ووحدة الفهم والإفهام في لغة العلم .

٣. الترجمة والتعريب بوصفهما رافديْن من روافد اللغة العربية من حيث تنمية ثروتها وطاقاتها التعبيرية .

٤. وضع المعاجم التي تلبي الحاجيات في هذا الباب، مع الاستفادة ممّا وصلت إليه المعاجم الأوروبية من تطوّر ودقة وحسن في التبويب .

٥. تيسير تعليم اللغة العربية، نحوًا وصرفًا وكتابةً، من أجل تسهيل انتشارها والإقبال عليها، وضمان تقويم ملكتي الكلام والفهم لدى الناشئة التي تستخدم اللغة العربية .

٦. إحياء التراث وتحقيق أمهات الكتب العربية القديمة ونشرها.

ورغم هذه المجهودات التي تبذلها المجامع والمؤسسات والمعاهد، فإن عالمنا العربي حتى الآن لم يستطع مجاراة لغات العشرات من الدول الصغيرة والفقيرة، في جعل لغته، لغة للتعليم العلمي العالي، تستخدم في المختبرات والتخصصات العلمية والتكنولوجية. إن هذه المؤسسات رغم عراقتها

---

١) المرسوم رقم ١٩٦٥-٥٩-٢ الصادر يوم ١٤ يناير ١٩٦٠الجريدة الرسمية المملكة المغربية.

٢) يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني في الشبكة العنكبوتية .

وأعمالها ومنجزاتها ومشاريعها العلمية المعتبرة فإنها تعاني من مجموعة من المشاكل يمكن إجمال بعضها على النحو التالي[1]:

١. **ضعف المواكبة :**

ويتمثل في عدم قدرة هذه المجامع والمؤسسات والمعاهد على إيجاد معاجم وقواميس، تمس النواحي السياسية والفلسفية والعلمية والحضارية والتكنولوجية والنفسية والاجتماعية والتاريخية، وتواكبها مواكبة علمية مدروسة تسير حذوك النعل بالنعل مع متطلبات العصر وإيقاعاته السريعة. وهذا الأمر لا يمكن أن يقوم به في الوقت الراهن مجمع أو مؤسسة أو فرد، بل لابد أن يكون هناك جهد عربي جماعي، تتحمل أعباءه كل المجامع والمؤسسات الثقافية والتربوية والعلمية.

٢. **غياب التنسيق:**

على الرغم ما يقال من أن هذه المجامع والمؤسسات والمعاهد لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، وأنه يجمعها اتحاد المجامع العربية، الذي عقد أول مؤتمر له بدمشق سنة ١٩٥٦م. والذي يقوم بتنظيم الاتصال بين المجامع العربية، وينسّق أعمالها، كما يعمل على تنشيط التعاون بين المجامع والجامعات، فإن واقع الحال يكذب ذلك سواء من حيث غياب التنسيق الفعلي في إنجاز المشاريع أو من حيث وجود تصور واضح في ما يخص توزيع الوظائف والأدوار في هذا الشأن، أسوة بما عليه الأمر مثلا بالنسبة للمؤسسات اللغوية الفرنكفونية.

٣. **غياب التوحيد :**

يترتب عن غياب التنسيق غياب التوحيد الذي يجب أن يكون من آكد مهمات عمل المجامع اللغوية في الوطن العربي. والتوحيد الاصطلاحي

١) محمد الفران، التحكم في الكفايات اللغوية، المجلس الأعلى للتعليم، المملكة المغربية ٢٠١١م .

العربي يعاني منه العلماء والمختصون والمترجمون والطلبة، ويشتكون منه بشدة منذ المراحل الأولى لمشاريع التعريب التي عرفها عالمنا العربي. فالمصطلحات الصادرة عن مجمع من المجامع الآنفة الذكر، تختلف عن المصطلحات المستعملة في المدارس والجامعات والمؤسسات الأخرى سواء في المشرق أوفي المغرب العربي.

٤. **ضعف الإنتاج:**

إن هذه المجامع والمؤسسات، لم تقدم ما يرضي طموح العالم العربي في حفظ لغته و تنميتها. ولعل ضعف إنتاج المجامع والمؤسسات اللغوية العربية إذا ما قورنت بمثيلاتها الفرنسية والإنجليزية على سبيل المثال، جعل الحاجة ملحة إلى قيام مؤسسات جديدة في مختلف بقاع الوطن العربي، من شأنها أن تسهم في تدعيم و تنمية العمل اللغوي في إطار استراتيجية عربية كبرى توزع الوظائف تبعا للأهداف التي يجب أن تسطر سلفا فيما يخص تجديد النظر والأسلوب في حماية وتطوير وتنمية ونشر اللغة العربية.

٥. **غياب التجديد:**

لقد صار لزاما على المؤسسات والمعاهد اللغوية في عالمنا العربي أن تعيد النظر في أسلوب عملها وكيفية توزيع الأدوار فيما بينها من خلال تقوية التشبيك، والتنسيق مع المجتمع المدني والجمعيات المهنية المتخصصة من جهة أخرى.

إن تفعيل دور المجامع والمؤسسات فيما يخص أداء دورها على الوجه المطلوب يقتضي إعادة توجيه هذه الوظائف بعد تحديد الحاجات الخاصة وفق الإمكانات المتاحة.

وتبقى هذه السلبيات محكومة بالإمكانات المادية والبشرية والتقنية المحدودة لدى هذه المجامع بما لا يتناسب مع طموحاتها وأهدافها؛ فهي تحتاج من الحكومات العربية والقطاع الخاص على وجه الخصوص إلى مزيد من الدعم المادي و البشري والتقني و التشريعي.

ثانيًا : دور المؤسسات اللغوية في حماية اللغة العربية

في ظل التعدد والتنوع اللغوي الذي أصبح يعرفه العالم سواء من خلال الاعتراف القانوني باللغات المحلية أو الاعتراف بلغات الانفتاح؛ بوصفها تمثل جزء لا يتجزأ من اللغات المستعملة في عالمنا العربي، أصبحت مسألة حماية اللغة العربية ضرورة ملحة على غرار ما هو معمول به بالنسبة للغات الحية الأخرى، وذلك في ظل تيار العولمة الجارف .

لقد خصصت اللغات الحية الأخرى مؤسسات خاصة بمسألة التشريع اللغوي في إطار الحماية اللغوية التي نحتاج إلى مثلها في العالم العربي، وتكون مهمتها كما يلي[١]:

أ – التشريعات اللغوية :

ويتعلق الأمر بالتشريعات اللغوية الملزمة[٢]. ومعلوم أن هناك كثيرًا من التشريعات في الدول المتقدمة تسن بعض القوانين والقرارات الملزمة التي يجري بها العمل في ما يخص استعمالات اللغة واستخداماتها وضبط استعمال فضاءاتها . وهذه القوانين والقرارات الزجرية يتم تفعيلها عند تعمد ارتكاب

١) قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، ندوة لجنة اللغة العربية، الحلقة الثانية، فاس، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ماي ٢٠٠٥ م .

٢) محمد الفران، اللغة العربية في الإدارة المغربية بين الإكراهات والتطلعات، في اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ٢٠١١، ص١٢٢-١٢٣.

الأخطاء اللغوية والعمل على مخالفة الضوابط اللسانية في الحياة العمومية سواء تعلق الأمر بالإدارة أو بالإعلام أو بالنسبة لعالم المال والأعمال أو غيرها من المجالات.

ويمكن أن نضرب مثلا في هذا الصدد بالقانون البلجيكي الصادر في١٨يوليوز١٩٦٦بشأن استعمال اللغات في المجال العمومي. وكذلك القانون الكندي المتعلق باللغات الرسمية الصادر سنة ١٩٨٥ والذي يسري على جميع المؤسسات الفيدرالية، ومداولات وأشغال البرلمان والأعمال التشريعية وإدارة العدل والتواصل مع العموم، بل أيضًا مجال تقديم الخدمات.

أما بالنسبة لفرنسا فنلاحظ أنه خلال الفترة المتراوحة ما بين٣١مارس١٩٦٦إلى غاية١٦ أكتوبر٢٠٠١ أصدر المشرع الفرنسي أكثر من ٢٣ نصًا قانونيًا في شكل قوانين ومراسيم تتعلق بالدفاع عن استعمال اللغة الفرنسية وحمايتها ونشرها، وإنشاء أجهزة ومجالس ومؤسسات أكاديمية وعلمية ومندوبيات ولجان وسلطات حكومية من أجل ذلك.

أما بريطانيا فتقوم بعمل كبير من خلال المجالس الثقافية البريطانية وآلاف البرامج والمشاريع العلمية والمؤسسات التعليمية والجامعية لنشر اللغة الإنجليزية على الصعيد العالمي[١].

ونجد في فرنسا مؤسسات خاصة ترعى السياسية اللغوية الفرنسية ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، أكاديمية اللغة الفرنسية والمجلس الأعلى للغة الفرنسية والمندوبية العامة للغة الفرنسية واللجنة الاستشارية للغة الفرنسية

١) اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ٢٠١١.

واللجنة العامة للمصطلحات والتوليد اللغوي والتي تنضوي تحتها عدة لجان مختصة تنبثق عن مختلف الوزارات[١].

إن القيام بهذا الدور لا بد أن يوكل في عالمنا العربي لمؤسسات رسمية ذات سلطة مرجعية عالية، لها صلاحية البت في هذه الأمور وتقديرها وفق الظروف والملابسات. وعرضها على الجهات المسؤولة.

من هذا المنطلق يجب أن تكون لنا في العالم العربي مؤسسات ذات سلطة ملزمة على كل المستويات اللسانية للغة العربية؛ وإليها يتم الرجوع فيما يخص تطبيق القوانين اللغوية وكذا فرض كل القرارات التي تمت المصادقة عليها سواء من طرف أعضائها أو من طرف السلطات المخولة لذلك. وهكذا يمكن أن تفرض جميع المصطلحات والمفردات التي تم اعتمادها في المعجم عن طريق نشرها في المقررات الدراسية للتلاميذ والطلبة وكذا في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها.

ومن جهة أخرى على تشريعاتنا اللغوية أن تعمل على رفع ما أصبحنا نشهده في أغلب واجهات أسواقنا، وأسماء مشروعاتنا وعلامات منتجاتنا، من تسيب لغوي فهي إما مكتوبة بحروف لاتينية وإما تحمل أسماء أجنبية وإما أنها مفردات أجنبية مكتوبة بالحروف العربية.

ب - التخطيط اللغوي:

إن حماية اللغة العربية يرتبط حتمًا بالتخطيط اللغوي الذي سيأخذ بعين الاعتبار ضرورة تهيئ اللغة العربية في المجتمع العربي بالنظر إلى وضعها في

---

١) صالح بلعيد، هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟ منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر ٢٠١٤ م.

المحيط الذي يتميز بالتعدد اللغوي واللهجي أيضا.[1] ويعمل ثانيًا على التهيؤ الداخلي لنسقها النحوي بإنتاج الأدوات والآليات الملائمة.

ولا بد لذلك من مؤسسة تعمل وفق منهجية يمكن أن تأخذ مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى : تعمل على جرد المعطيات لتوصيف الوضع وتحديد المشاكل التي يراد معالجتها واقتراح الحلول المناسبة لها والنتائج المتوقعة عند الانتهاء من كل ذلك.

المرحلة الثانية : يتم فيها تنفيذ الحلول من خلال استعمالها على أرض الواقع وإخضاعها لمحك الممارسة والتجريب.

المرحلة الثالثة : وفيها يتم تقويم النتائج وفق سلمية محددة سلفًا؛ تساعد على معرفة مواطن القوة ومكامن الضعف للمراجعة والتجاوز.

كما أنه لا بد لأي تخطيط لغوي في عالمنا العربي من أن تأخذ المؤسسات التي يمكن أن تتكفل به، بعين الاعتبار ثلاث مسائل أساسية:

الأولى : إدماج اللغة العربية ضمن مشاريع التنمية المستدامة؛ واتخاذ القرار المناسب لجعلها لغة الإدارة والتعليم والمرافق العامة؛ وتطبيق هذا القرار على أرض الواقع حتى لا يبقى عبارة عن نصوص قانونية معطلة ومعلقة.

الثانية : الأخذ بعين الاعتبار عند وضع أي سياسة لغوية في بلدنا التعدد اللغوي واللهجي المتفاوت في الوطن العربي؛ لأنه مقوم أساس وميزة من مميزات مجتمعاتنا وغناه؛ ولا سيما في عصر عولمة وسائل الإعلام والاتصال.

الثالثة : خطة محكمة للترجمة؛ لأنها ستساعد على احتكاك اللغة العربية بالثقافات الأخرى من جهة، وتُغني الثقافة العربية بملامح الثقافة الإنسانية

---

١) عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتحدة: ط١، ٢٠١٣

على وجه العموم. ويلزم هذه وحدها مؤسسة خاصة على غرار بيت الحكمة في العصر العباسي.

ثالثًا : المؤسسات اللغوية ومسالك تطوير وتنمية اللغة العربية:

أما مسالك تنمية اللغة العربية في وطننا العربي فينبغي أن تأخذ المؤسسات اللغوية فيها، بعين الاعتبار، الرهانات المطروحة في سياق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها مجتمعاتنا العربية، وأن تنحو تبعًا لذلك المناحي التي يمكن أن تتحقق من خلالها الأهداف المرجوة :

- اللغة العربية والتعدد اللغوي :

إن تدبير السلوك اللغوي في مجتمعنا العربي لا يمكن أن يؤدي نتائجه المتوخاة ما لم يكن مندمجًا في صلب المشروع المجتمعي الذي تطمح الشعوب إلى تحقيقه. ويقوم – أولاً – على ضرورة حماية اللغات الرسمية للتمكين لها في المؤسسات والمجتمع برمته، ودعم مشاريع تنميتها وتأهيلها لتخوض غمار التنافس.

ويقوم – ثانيًا – على ضرورة النظر إلى هذه اللغة من خلال التنوع اللغوي، وهو تنوع يمنح اللغة العربية امتياز اللغة الداعمة للهوية وللوحدة الوطنية، ويمنح اللغات الأخرى مجالاً وسوقًا للتداول يقوم على التكامل وتوزيع الوظائف لا على التدافع وتكريس الانقسام، كما يفتحها أيضًا على مجالات ومعارف وقيم عديدة ومتنوعة.

وما من شك اليوم أن تقاطع –ولا أقول الصراع أوالتدافع– العربية ولغات الهوية الأخرى كالأمازيغية والكردية والنوبية وغيرها كثير، والفرنسية والإسبانية والإنجليزية وباقي اللغات الأخرى في مجتمعنا يقدم تجربة خاصة؛

تنتظر من الباحثين في السوسيولسانيات؛ أن يستخلصوا آثار هذا التقاطع على موروثنا اللغوي والثقافي عمومًا، وكذا تبعاته وقيمته في سوق تداول أسهمه الرمزية في المجتمع.

إن التعدد اللغوي الذي لا يقوم على «السِّلم اللغوي» بين كل اللغات المستعملة في العالم العربي سيكون تعددًا سطحيًا. وهذا الأمن اللغوي لن تتأتى الاستفادة منه على الوجه الأكمل، إلا عندما يتم تحديد دور ووظائف اللغات في المحيط الوطني والعربي على وجه العموم أولًا، وإعادة الاعتبار للغة العربية بوصفها تجسد مرجعية تاريخية وثقافية لشخصيتنا ثانيًا؛ وهذا هو النهج السليم في نظري لتحقيق السلم اللغوي المنشود.

إن اللغة العربية لتؤتي أكلها كل حين في عالمنا العربي الإسلامي، لا بد أن تعيش في كنف محيط يطبعه تعدد لغوي وثقافي حقيقي؛ لا تتصارع فيه اللغات وتقصي فيه إحداهما الأخرى، بل تتشارك فيه اللغات؛ وتتعاون وقد تتكامل أحيانا، فتسند كل منها الأخرى.

وهذا التعدد سيعطي للغة العربية مكانتها بوصفها لغة معرفة واتصال وإدماج؛ وقاعدة للتجانس اللساني والثقافي .كما سيعطيها دورها المعتبر في الإدارة والاقتصاد والتجارة والمقاولات . وفي هذا الجو نريد للفصحى أن تسترد مكانتها، بأن تخلق علاقة ثقافية، مع اللغة الفرنسية والانجليزية والاسبانية وغيرها، قوامها التوازن والتعادل؛ فما من شك أن هذه اللغات بالنسبة لنا في الوطن العربي لغات انفتاح ثقافي ونافذة من النوافذ التي نطل بها على العالم الحديث، إلا أنه لا ينبغي أن تطغى كليا على اللغة العربية وأن تسلبها مجالاتها الحيوية وتقف سدًا منيعًا أمامها يحول بينها وبين ركوب أسباب التطور والتقدم في العالم الحديث.

وفي هذا الجو أيضًا، يمكن للعاميات وللفصحى أن تنسجا في ما بينهما علاقات أخذ وعطاء، علاقات تكامل وتآزر تزيح كل أحكام القيمة بين لغة المجتمع ولغة التربية والتعليم. من هذا المنطلق على مؤسساتنا اللغوية العمل من أجل:

- تكثيف التفاعل بين الفصحى والعربية الدارجة التي يطغى استعمالها في الحياة العامة ويتخذ معجمها مواصفات تختلف عن مضامين ومعاني المعجم المقروء والمكتوب للفصحى.
- تكثيف التفاعل بين تنمية اللغة العربية وبين مختلف المكونات الاقتصادية الإنتاجية والتواصلية والحقوقية والقانونية لأن كل هذه المكونات ستساعد على توفير الشروط المناسبة للغة العربية حتى تُنَمَّى وتنتشر وتندمج على المستوى العلمي والاقتصادي، كما ستساعد من جهة ثانية على الانخراط في مجالات التنمية. ولا يخفى على أحد اليوم أن تنمية المجتمع لا تنفصل بتاتا عن تنمية لغته على حد ما تبيَّن بالنسبة لتجارب بعض الدول. لقد صار من المسلم به أنه لا يمكن عزل تنمية الموارد البشرية عن تنمية لغة الأمة، إذ بقدر انتشار الأمية وانعدام أسباب اكتساب الخبرات والمهارات اللغوية تتعطل طاقات الأمة وتصاب بالإعاقة والشلل.
- التخلص من عقدة النقص التي يعانيها بعض من لا يحسن اللغة العربية، وكذا بعض المتشددين والمتحمسين لها من الذين يكتفون بالبكاء والشكوى من التآمر على هذه اللغة؛ بل والمبالغة في هذا التآمر لحد يجعل خطابهم قريبا من الخطاب الديماغوجي الذي تحكمه الإيديولوجية العمياء .كل ذلك دون بذل أي جهود علمية حقيقية صادقة وناجعة للنهوض بهذه اللغة وتقديمها بالشكل الأنسب.
- اللغة العربية وتحديات العولمة

لا يخفى على أحد أن المسافة بين اللغة العربية ومجتمع المعرفة الجديد الذي أفرزته العولمة؛ يزداد اتساعًا يومًا بعد يوم، وإن ثورة المعلوميات وتكنولوجيات الاتصال الحديثة أصبحت تشكل تحدّيا حقيقيًا في وجه اللغة العربية.

أجل؛ قد يكون في كل هذا تحفيز وتنشيط للفكر وتعميق في مسارات البحث بالنسبة لكل ما نتوسل به من الوسائط اللغوية، وقد يكون من جهة ثانية عاملًا أساسيًا في تفجير إمكانات اللغة العربية في الخلق الإبداع بواسطة آليتي التوليد والاشتقاق، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يصبح كافيًا ما لم يتم استيعاب منتجات الطفرة التكنولوجية الهائلة وهضمها وهضم كل ما يستتبع ذلك من تركيب للأدوات والبرامج الفاعلة في النظام اللغوي العالمي.

إن قدرة مجتمعاتنا العربية على اللحاق بركب الثورة المعرفية - التكنولوجية، يتوقف على أمرين أساسيين ومتوازيين:

الأول : تأهيل اللغة العربية لتخضع وتطاوع متطلبات المعالجة الآلية.

والثاني : تسخير الآلة للتعامل مع اللغة العربية وخصائصها النحوية والدلالية.

وما لم نقم بالتخطيط لذلك على وجه السرعة، سترمى اللغة العربية على أرصفة الطرق السيارة للمعلومات، وسيزج بها بعد ذلك في غياهيب التخلف عن ركب الحضارة الحديثة.

- اللغة العربية من التعريب إلى التأهيل العلمي

من المعلوم أنه في بداية عصر النهضة أي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وبعد أن تعرضت الأقطار العربية للاستعمار الأجنبي، أصبح التعريب يشكل قضية كبرى بعد أن استرجعت هذه الأقطار استقلالها، غير أن التعريب تجاوز الوضع اللغوي ليأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وثقافية

واجتماعية ونفسية، ربطته بالهويات الوطنية وما تتطلع إليه من تقوية مقوماتها التي تعتبر اللغة إلى جانب الدين أهمها على الإطلاق.

في هذا السياق ارتبط شعار التعريب في الدول العربية بعد الاستقلال بالبحث عن الدعائم القادرة على إرساء ما كان يعتبر آنذاك الدعامة الكبرى لمقومات وحدة الدولة الوطنية، إلا أن هذه الدعامة لم تلبث أن أصبحت مجرد شعار يتكرر رفْعُه والدعوة إليه كلما تجدد الحديث عن إصلاح التعليم؛ وذلك بسبب الفشل الذي عرفته حركة التعريب جراء اتكالها على سياسات ضعيفة ومرتجلة لم تُدرس ولم تُمَحَّص بالصورة الكافية المطلوبة.

لقد أفرز التعريب تبعًا لذلك نتائج لم تكن متوقعة بل أدى من خلال بعض مقارباته إلى معارك طاحنة، وإن كانت جانبية، فاقَمَت من معضلات وضعية اللغة العربية في المنظومة التعليمية العربية، وبمرور السنوات وتعاقبها اتسع خرق الأزمة، وأصبح يرتبط بالتربية والتعليم والإدارة والإعلام، وبواقع المجتمع في سائر شؤونه على وجه العموم.

ويبدو أنه من منطلق الإيمان بالتعدد اللغوي وتنوعه يمكن أن نستبدل استراتيجية التعريب الشامل باستراتيجية أخرى تجعل من آكد مهماتها تطوير اللغة العربية وتأهيلها؛ إذ إن هذا المسار كفيل بأن يمنح اللغة العربية القوة والدعم الكافيين ليس في المنظومة التعليمية فحسب، بل في سائر مناحي الحياة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار يصبح من المشروع والمقبول أن نبحث عن السبل المؤدية لهذا التطوير والتثوير، وأن نبحث عن وسائل تأهيل نسق العربية ليصبح قادرًا ليس فقط على التعبير عن اهتمامات المجتمع وهمومه؛ بل أيضًا على التعبير بسهولة ومرونة في نفس الآن، عن مشاريع الإنتاج والمعرفة والقيم الجديدة التي أصبحت تتقبلها النفوس وتطمئن إليها.

إن مشروع التأهيل سيساعدنا لا محالة على إعادة النظر في رصيد اللغة العربية من خلال معاينة الواقع اللغوي الفعلي، في علاقته المعقدة بمحيطه الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي ومحيط التحولات الجارية في العالم وخاصة في المجال التكنولوجي والعلمي والتقني، وإن هذا المشروع سيفرض على مؤسساتنا أن تعمل جاهدة على تأهيل نسق اللغة العربية وتيسير مناحي استعمالها بإصلاح مناهج التعليم والتلقين وتوحيد المصطلحات وإقامة قاعدة للمعطيات وبنك للنصوص الخالدات.

- مسالك التنمية

من خلال ما تقدم، يبدو أن المؤسسات اللغوية في عالمنا العربية لا بد لها أن تضع استراتيجيات عامة فيما يخص مسالك تنمية اللغة العربية يمكن إجمال مفاصلها فيما يلي:

- تنمية اللغة العربية في الثقافة العامة .
- تنمية اللغة العربية في منظومة التربية والتكوين .
- تنمية اللغة العربية في الحياة العمومية .

ولابد لتحقيق ذلك من أمور أساسية واستعجالية، من بينها:

- تحديث اللغة العربية وذلك بتبسيط النحو العربي وتيسيره، وإدماج الرصيد اللغوي الدارج بعد صيانته وجمعه على حد ما كان يقوم به المرحوم العلامة عبد العزيز بنعبدالله الذي كان وراء تأسيس مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
- العمل على تقريب اللغة العربية الكتابية باللغة الوسطى لغة الحياة اليومية عن طريق برامج عملية توطد للفصحى، وتقرب الهوة بين هذين المستويين اللغويين، كالبرامج الإذاعية والتلفزية والأنشطة المسرحية والأعمال السينمائية والدرامية والشبكة العنكبوتية.

- تنمية اللغة العربية في الثقافة العامة بإيجاد الوسائل لتوطيد وتنمية اللغة العربية في المجتمع العربي، وذلك بوضع الموسوعات والمعاجم والقواميس وترجمة بعض الكتب العامة في الثقافة العلمية والتقنية والأدبية .
- العمل على أن يكون هناك اتساق بين اللغة العربية في منظومة التربية والتكوين، والتخطيط المنشود للغة العربية على مستوى العالم العربي، ومن ثم وجب تشجيع القراءة باللغة العربية خصوصا بالنسبة للأطفال والشباب وتهيئ المعاجم الأساسية العصرية والكتب النحوية الميسرة ليجد فيها المستهلكون ضالتهم وتعينهم على تملك اللغة العربية في زمن معلوم وبأقل الجهود بالمقارنة باللغات الحية .
- تطوير اللغة العربية

إن مجال تطوير اللغة العربية مجال واسع، يتطلب إعادة النظر فيما سبق القيام به من جهة، وما يجب أن نلجه من مجالات جديدة من جهة ثانية. ويمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال الجانب المعلومياتي الذي يجب أن ننشئ في العالم العربي مؤسسات خاصة به لأهميته وضرورته في المستقبل.

إن الثقافة صارت في عصرنا اليوم هي محور عملية التنمية في مجتمع المعلومات؛ وتبعا لذلك أصبحت معالجة اللغة آليًا بواسطة الحاسوب تمثل محورا أساسا من محاور تكنولوجيا المعلومات لكون اللغة تشكل المنهل الطبيعي الذي تستقي منه هذه التكنولوجيا أسس ذكائها الاصطناعي بلغات البرمجة.

لقد جاءت تكنولوجيا المعلومات – لسوء الحظ – لتُضيف إلى أزمات اللغة العربية بعدًا فنيًّا آخر يتعلق بمعالجة اللغة العربية آليًّا بواسطة الحاسوب. ولا يخفى على أحد اليوم، أن وضعنا اللغوي الراهن أصبح ينذر بفجوة لغوية تفصل بيننا وبين كثير من الأمم التي تولي لغاتها أقصى درجات الاهتمام بصفتها – أي اللغة – شرطًا أساسيًّا للحصول على عضوية نادي المعلومات العالمي.

لقد أصبحت معالجة اللغات الطبيعية آليًّا بواسطة الحاسوب أحد المقومات الأساسية في تصميم معمارية نظم المعلومات، ودخلت تبعًا لذلك اللسانيات في مصاف العلوم الدقيقة، بعدما قامت على النموذج الرياضي للنحو التوليدي الذي يتميز بقابلية عالية للمعالجة الآلية وبالتالي للتطبيق الهندسي العملي.

إن اللغة العربية أحوج من غيرها إلى الهندسة والمعالجة الآليتين، جراء كثرة الفجوات في تنظيرنا اللغوي الذي تعج به الكتابات اللسانية العربية المعاصرة. ولا شك في أن الهندسة بأساليبها العملية المراسية تستطيع سدّ جزء كبير من الثغرات النظرية التي تعرفها الأوصاف الحديثة للغة العربية. وإن لم نفعل ذلك فسيطول الوقت انتظارًا لاكتمال الأسس النظرية لمعالجة العربية آليًّا، وهو ما سيتطلب منا إشراك كل الفاعلين في هذا الإطار الحاسوبيين والمهندسين واللسانيين وعلماء اللغة.

وفي هذا السياق لا بد من الاشتغال على أمرين أساسيين:

أولهما: تكليف مؤسسات بعينها لاستحداث مشروعات بحثية مشتركة بين تخصصات متعددة يشارك فيها اللسانيون الذين يشتغلون على اللغة العربية إلى جانب علماء الهندسة والمعلوماتية والذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية من أجل القيام بأبحاث خلاقة حول معالجة اللغة آليًّا مثل: استحداث وسائل متقدمة للفهرسة والتلخيص والبحث، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص العربية وفهمها آلياً.

ثانيهما: الترجمة الآلية، إذ إن من آكد القضايا التي تحتاج إلى أن تركز عليها البحث العلمي الجاد في المؤسسات اللغوية العربية، قضية الترجمة الآلية من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية وذلك لسد الفجوة العلمية الناتجة عن تضخم الإنتاج العالمي الثقافي بالقياس إلى نظيره العربي. ويمكن للترجمة

الآلية في هذا السياق أن تسهم مساهمة فعالة في تضييق هذه الفجوة في زمن محدود وبصورة مرضية وناجعة.

إن معالجة اللغة آليًّا انطلاقًا من الأمرين السابقين سيساعد اللغة العربية على:

- إقامة نماذج حاسوبية تساعد على فهم الأداء الشامل لمنظومة اللغة العربية.
- الاهتمام بالترجمة الآلية باعتبارها مختبرات عملية لفهم أداء اللغة العربية .
- تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي على اللغة العربية غير المشكولة .
- تحليل دقيق لخصائص العلاقة بين اللغة العربية، وتقنيات المعلومات .

وهكذا فالمعالجة الآلية ستضيف للغة العربية أشياء كثيرة، وستعمل على تطويرها التطوير الذي يتماشى مع روح العصر الحديث سواء على المستوى الصرفي أو التركيبي أو الدلالي.

أ. فعلى المستوى الصرفي:

١. الإحصاء الصرفي، وما يمكن أن يضيفه للقواعد الصرفية .

٢. التوليد الصرفي الآلي .

٣. ضغط النصوص باستخدام الأسلوب الصرفي .

٤. استرجاع النصوص باستخدام الأسلوب الصرفي .

٥. تصحيح الأخطاء الإملائية باستخدام الأسلوب الصرفي .

٦. دعم التشكيل الآلي للنصوص .

ب. والمستوى التركيبي :

١. التحليل التركيبي وتفكيك الجملة لعناصرها التركيبية الأولية .

٢. الإحصاء التركيبي وما يمكن أن يضيفه للقواعد التركيبية .

٣. توليد النصوص.

٤. ضغط النصوص باستخدام الأسلوب التركيبي .

ج. تصحيح الأخطاء الإملائية النحوية .

١. عمل التشكيل الآلي للنصوص .

٢. تعليم النحو للصغار ولغير الناطقين بالعربية باستخدام الحاسوب.

د. الترجمة الآلية .

هـ. الفهم الآلي للنصوص .

إن استغلال المعالجة الآلية للغة العربية سيمكننا مستقبلًا من تحليل نصوصها تحليلًا نستفيد منه في:

أ. إنشاء قاعدة بيانات نصية تخدم جميع مجالات الدراسة اللغوية، وتطبيقاتها ويمكن عن طريقها وضع برامج إحصائية لحصر لما يلي :

١. أشكال الجمل والتراكيب، والمفردات في الكتابة العربية المعاصرة .

٢. الأساليب اللغوية المعاصرة .

٣. التعرف على الأخطاء اللغوية (الصرفية والتركيبية والدلالية)، وتصحيحها بما ينسجم مع قواعد اللغة العربية، وأساليبها الصحيحة.

ب. مدُّ ودعم المعجم العربي بسمات، وخصائص، ودلالات جديدة.

ج. إمكانية تحليل النصوص آلياً ومن ثم إعراب النصوص آلياً والعودة إلى الشكل التام بالتدريج.

د. سهولة الترجمة.

هـ. تحليل النصوص الأدبية، وحفظ سماتها؛ مما يمكننا فيما بعد من توليد نصوص بنفس الصيغة، ونفس الأداء.

و. قراءة الكتب آليا، وعمل ملخصات لمحتوياتها.

ز. استعادة المعلومات عن طريق المحادثة باللغة الطبيعية مع الحاسب، ومع شبكات المعلومات.

ح. ترجمة الكتب، والمقالات من جميع اللغات وإليها، والاستفادة منها.

خاتمة

وبعد، لقد حاولنا رصد واقع المؤسسات اللغوية في عالمنا العربي، كما عرضنا لأهم القضايا والمشاريع المرتبطة بحماية اللغة وتطويرها وتنميتها والتي يجب على المؤسسات اللغوية في العالم العربي أن تضطلع بها على أحسن وجه؛ من خلال إعادة النظر في أساليب عملها بتجديد مشاريعها ورؤيتها لبرامج العمل المنتظرة، وذلك بما يتناسب مع التحديات الآنية التي تختلف عن طبيعة التحديات التي كنا نواجهها في القرنين الماضيين. كما صار لزامًا عليها أن تنسق الجهود فيما بينها، وتوزع المهام وتتبادل المعلومات من أجل تحقيق الهدف المنشود المتمثل في حماية وتنمية وتطوير لغتنا العربية رمز هويتنا وثقافتنا كما أنها تمثل رافدا أساسا من روافد الحضارة الإنسانية حالا واستقبالا.

قائمة مراجع الفصل الثاني

- إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، طبعة القاهرة ١٠٤١هـ الموافق لـ ١٨٩١م .
- أكاديمية المملكة المغربية، قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، ندوة لجنة اللغة العربية، الحلقة الثانية، فاس، مطبوعات ماي ٢٠٠٥.
- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م طبعة القاهرة ١٩٨٤م .
- صالح بلعيد، هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟ منشورات مختبر الممارسات اللغوية في الجزائر ٢٠١٤ م .
- عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة، دار الكتاب الجديدة المتحدة: ط١، ٢٠١٣.
- محمد الفران، التحكم في الكفايات اللغوية، المجلس الأعلى للتعليم، المملكة المغربية ٢٠١١م
- محمد الفران، اللغة العربية في الإدارة المغربية بين الإكراهات والتطلعات، في كتاب «اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب»، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ط١الرباط ٢٠١١، صص١٢٢-١٢٣.

الفصل الثالث

معوقات التكامل والتنسيق بين المؤسسات اللغوية

أ.د. عبد الرحيم الرحموني
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز
- جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس - المغرب.

مدخل

لعله قبل النظر فيما يتعلق بقضايا التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية ومعوقاتها، لابد من تقديم نظرة عامة عن هذه المؤسسات والهيئات تمهيدًا لمعرفة واقع التنسيق ومعوقاته.

ويمكن القول إن المؤسسات التي تعنى باللغة العربية تدريسًا أو بحثًا أو تطويرًا أو تنميةً أو خدمةً ومحافظةً أو استعمالاً أو ما شابه ذلك تتجلى في جانبين كبيرين:

أحدهما : جانب رسمي.

والآخر : جانب غير رسمي.

فأما الجانب الرسمي فيتكون بصورة عامة من قطاعين كبيرين:

أولهما: القطاع الجامعي: ويتجلى في كليات اللغات العربية وأقسامها في كليات الآداب واللغات في الجامعات العربية؛ وهي مؤسسات خاضعة - كما هو معلوم - لنظام كل جامعة أو كل دولة على حدة، شكلًا ومضمونًا، إذ إن كل

مؤسسة جامعية أو كل دولة لها أنظمتها الخاصة المتعلقة بإنشاء هذه الكليات أو هذه الأقسام وبتحديد وظيفتها ودورها ورسم الأهداف المنوطة بها.

ثانيهما: قطاع المجامع العلمية التي غالبًا ما يكون إنشاؤها راجعاً هو الآخر إلى قرارات أو مراسيم رسمية، في كل دولة على حدة، ومن ثم عرفت عدد من الدول العربية إنشاء مجامع خاصة، ربما تختلف أسماؤها لكنها تتفق أو تكاد في الأهداف والغايات. ويضاف إلى هذا بعض المؤسسات التابعة لمنظمات رسمية .

وأما الجانب غير الرسمي فيتجلى أساسًا في الهيئات المدنية التي تعنى باللغة العربية في جوانبها الاجتماعية العامة، وهي هيئات خاصة نذر أعضاؤها أنفسهم للدفاع عن اللغة العربية وحمايتها من تغول اللغات الأجنبية والدعوة إلى التمكين لها ومحاولة إيجاد موطئ قدم لها في سياق التيار الجارف للغات الأخرى في القطاعات الصناعية والاقتصادية والتجارية والإنتاجية، بل وحتى في القطاعات التربوية والتعليمية على اختلاف مستوياتها.

ومن هنا يمكن الحديث عن هذا التنسيق والتكامل من خلال مستويات متعددة، تكشف لنا الواقع، ونتبين من خلالها المعوقات .

١. **على مستوى المؤسسات الجامعية:**

حينما ننظر إلى المؤسسات الجامعية التي تعنى باللغة العربية، وأقصد بالذات -كما سبق الذكر- كليات اللغة العربية وأقسامها ، فإن ما سُطّر في أهدافها لا ينص إطلاقًا على ما يمكن أن يسمى تنسيقًا فيما بين هذه الأقسام داخل الجامعات العربية ، بل وربما حتى داخل جامعات الدولة الواحدة، حتى وإن تشابهت المقررات أو تقاربت.

ذلك أننا نجد لكل قسم أهدافه الخاصة به، أو في أحسن الأحوال أهدافًا مشتركة بين أقسام جامعات الدولة الواحدة، تسطرها في الغالب الجهات

الوصية على التعليم العالي في سياق ما تسطره من برامج ذات الصلة باللغة العربية تدريسًا وبحثًا وتأطيرًا وانفتاحًا أو تواصلًا مع المحيط بكل مكوناته وتفاعلاته.

ولنأخذ بعضا من نماذج هذه الأهداف التي نجده مسطرة في ديباجة العديد من أدلة أقسام اللغة العربية أو في مواقعها الإلكترونية، ولتكن البداية نموذجًا من الجامعة المغربية:

في النظام الجديد للتكوين للجامعة المغربية على مستوى الإجازة الذي استحدث سنة ١٩٩٧م، والذي اعتمد نظام الفصول بدل السنوات، نجد الوزارة قد سطرت مجموعة من الأهداف التي أطلقت عليها «أهداف التكوين»، وهي أهداف مشتركة بين جميع أقسام اللغة العربية في الجامعات المغربية، على مستوى الفصول الأربعة الأولى[١]، بينما يبقى الاختيار لهذه الأقسام في تسطير «تخصصات» قد تكون ضيقة في بعض الأحيان، وذلك على مستوى الفصلين الخامس والسادس، أي السنة الأخيرة من الإجازة. وحينما نتصفح هذه الأهداف المشتركة نجد من بينها ما يلي:

١. العمل على الارتقاء بالدرس اللغوي والأدبي والفني في الجامعة المغربية وباللغة العربية إلى مستوى أعلى.

٢. مواكبة الدراسات والأبحاث العالمية في الحقل اللساني والأدبي والفني وتحديث طرق التدريس و البحث.

٣. جعل الدراسة الأدبية منفتحة على الفنون وعلى مختلف أشكال التعبير الشفوية والكتابية والرقمية.

---

١) هي أهداف التكوين الموحدة المسطرة لمسلك الدراسة العربية في جميع الجامعات المغربية، وتوجد على جميع صفحات مواقع الجامعات وكليات الآداب، ينظر مثلا موقع كلية الآداب ظهر المهراز على الرابط التالي:
http://www.fldm-usmba.ac.ma/_pages/depart_ar.htm

٤. تعميق صلات اللغة العربية وآدابها وفنونها المختلفة بالحياة الاجتماعية والثقافية وتوسيع مجالها ليشمل المظاهر الشعبية واليومية، وتأهيل المشتغلين بها للعب دور (تحليلي ونقدي ومعرفي ، وإنتاجي)، في المجتمع .

وكما هو واضح فليس هناك –من خلال هذه الأهداف– أي تنصيص على ما يتعلق بالتنسيق أو التكامل فيما بين هذه الأقسام داخل الجامعة المغربية، بل على العكس من ذلك هي نسخ متكررة هنا وهناك في الإطار العام، وتميز فيما يتعلق بطريقة تطبيق المقررات وطرق تفصيلها وإيصالها إلى الطلبة.

وإذا كان الأمر كذلك داخل جامعات البلد الواحد، فإن الأمر لا يختلف كثيرا بالنظر إلى ما هو وارد في أقسام اللغة العربية في جامعات الدول العربية الأخرى؛ فلو أخذنا نماذج مما ورد من أهداف في بعض هذه الكليات والأقسام لوجدنا مثلًا ما يلي:

أ. **كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.**

نصت رؤية الكلية على أنها «تتطلع إلى أن تكون الرائدة على المستوى القومي في الحفاظ على تراث الأمة ونشر لغة القرآن، وتطوير البحث العلمي بما يواكب الاتجاهات الحديثة ويحافظ على خصوصية جامعة الأزهر». كما أكدت بأن رسالة الكلية «تتميز بكونها أقدم كلية في عالمنا العربي والإسلامي تحمل هذا الاسم، وتخرِّج المتخصصين في علوم اللغة العربية وآدابها من المؤهلين معرفيًا ومهاريًا لتلبية احتياجات المجتمع المحلي والدولي في تدريس اللغة العربية، واستقطاب الطلاب الوافدين من العالم الإسلامي، وإمدادهم بالمعارف التي تمكنهم من فهم حقيقة الإسلام. وتقوم الكلية بدور رائد في إحياء تراثنا العربي وتحقيقه ونشره، وتعزيز دور اللغة العربية في تقوية الشعور القومي ودعم وحدة الأمة، وتنمية الوعي بتاريخها وحضارتها، والإسهام في

حركة التنوير من خلال برنامج إعلامي متكامل، والاتساع بمجالات البحث العلمي بما يحقق الانفتاح على الفكر الإنساني والآداب العالمية [١] ».

ب. **قسم اللغة العربية بجامعة البحرين.**

من بين أهداف برنامج اللغة العربية بجامعة البحرين نجد ما يلي:

١. المحافظة على سلامة اللغة العربية بوصفها لغة القرآن الكريم، وعنوان شخصية الأمة، ورمز هويتها.

٢. إثراء المعرفة الإنسانية باللغة العربية لغة وأدباً وثقافة وحضارة.

٣. تعميق الشعور بالانتماء للعروبة ، وغرس حب الوطن في قلوبهم

٤. تكوين الشخصية الفكرية المتجذرة في واقعها الجغرافي والتاريخي، المتفتحة على الثقافات الإنسانية الحية.

٥. التفاعل مع ثقافات العصر ومعارفه وتجاربه وإقامة جسور التواصل الإنساني مع هذا الواقع المعاصر الذي صارت فيه نظريات اللغة وإبداعات الأدب ومذاهب النقد تراثاً مشاعاً وملكاً لكل لغة

٦. نشر اللغة العربية الفصيحة وآدابها في أوساط المجتمع.[٢]

ج. قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإدارية للبنات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

من بين الأهداف التي سُطرت في هذا القسم نجد مايلي:

١. تبصير الطالبات بأهمية الفصحى لترسيخ العقيدة الإسلامية لديها وتحصينها ضد الأفكار الهدامة والتيارات الفكرية المضللة.

---

١) موقع كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٢) موقع جامعة البحرين

http://www.uob.edu.bh/pages.aspx?module=pages&id=478&SID=110

٢. تعزيز الارتباط باللغة العربية لتحقيق التوازن بين ماضي الأمة وحاضرها.

٣. تدريب الطالبات على الحوار والنقاش والإلقاء الجيد واستثمار المهارات الكتابية عند الموهوبات منهن وصقلها.

٤. تنمية روح البحث العلمي وتنوير وعي الطالبة بأهميته.

٥. إعداد الدراسات اللغوية والأدبية والبلاغية التي تهدف إلى خدمة التراث واستيعاب كافة النظريات الحديثة.

٦. التعاون مع المؤسسات والهيئات الإسلامية لتعليم اللغة العربية في الدول الإسلامية والأقليات[١].

معنى هذا أن مسألة التنسيق والتكامل ليست حاضرة في منظور أقسام اللغة العربية، أو على الأقل هي باهتة، كما يبدو من الهدف السادس لقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإدارية للبنات بجامعة أم القرى، أو من الهدف الخامس للقسم في جامعة البحرين، مما يترتب عن ذلك نوع من التنافر بين خريجي هذه الأقسام، سواء على مستوى الدولة الواحدة، أو على امتداد الجامعات العربية كلها. فمثلا في الوقت الذي يعرف فيه الطالب خريج الجامعات المغربية الكثير عن أدب المشرق قديمه وحديثه، لا يكاد يعرف الطالب خريج الجامعات المشرقية شيئًا مُهما عن أدب الأندلس وأدب المغرب وخاصة في العصر الحديث إلا الشيء القليل، أو ربما لا تكون لديه أي فكرة على الإطلاق[٢].

ومما يلاحظ أن هذه الأهداف عوض أن تركز على مسألة التنسيق والتكامل، ركزت عوض ذلك – بشكل يكاد أن يكون مشتركًا – على أمور أخرى

١) الموقع الإلكتروني لجامعة أم القرى. https://uqu.edu.sa/harizq/ar/139804

٢) يبدو ذلك واضحا من خلال مقررات بعض الجامعات.

لا يبدو أنها يتحقق منها الشيء الكثير كما نرى في الواقع الملموس، كإجادة اللغة نطقًا وتعبيرًا وكتابةً، و نشر اللغة العربية الفصيحة وآدابها في أوساط المجتمع، أو إغناء المعرفة الإنسانية باللغة العربية لغة وأدباً وثقافة وحضارة، وما شابه ذلك. وكلنا نعرف حقيقة واقع اللغة العربية الفصيحة في عالمنا العربي اليوم، حيث أصبحت غريبة كل الغرابة، بل حتى في عقر أقسام اللغة العربية، حيث أصبحت العاميات هي سيدة الموقف في العديد من الجامعات العربية، بما تحمله هذه العاميات من سوآت الألفاظ الأعجمية الدخيلة.

صحيح أن ما ذكر من أهداف يدخل في صميم اهتمام الأقسام العربية في الجامعات وضمن وظائفها الأساسية، لكن البعد التكاملي فيما بين هذه الأقسام يدخل ضمن وظائفها أيضًا، وبخاصة في هذا العصر الذي بدا فيه بشكل واضح أن التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات إقليميًا وجهويًا وحتى دوليًا أمر مطلوب وأساسي في البناء السديد والمتين لكل شيء بما فيه الشأن اللغوي، وخاصة بالنسبة للغة العربية التي تعيش حاليا واقعا لا تحسد عليه.

ويزداد الشرخ اتساعًا حينما يتعلق الأمر بأبحاث الماجستير والدكتوراه، حيث إنه رغم بعض الجهود الحميدة التي بذلتها، وما زالت، بعض المؤسسات[١] من أجل وضع فهارس شاملة لعناوين الأطروحات التي أنجزت في العديد من الجامعات، لكن ذلك لم يمنع من التكرار والقرصنة والسرقة للكثير من الأعمال والأبحاث الأكاديمية الجامعية؛ وذلك لعدة أسباب، أولها انعدام ضمير البحث العلمي لدى من يقوم بهذا العمل السافل، يشجعهم على ذلك

١) نذكر على سبيل المثال ما أنجزته بعض الجامعات والكليات والأفراد من ذلك: - دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب (١٩٦١-١٩٩٤)
Répertoire des thèses Universitaires enregistrées dans les Facultés des Lettres du Maroc 1961-1994.، تحت إشراف عمر أفا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ٣٧٦ . وملحقاته التي صدرت بعد هذه السنة ، وكذلك الأدلة التي أصدرتها بعض الجامعات السعودية والتي تعتبر جهدا متميزا على مستوى الجامعات في العالم العربي.

ويساعدهم محدودية تداول هذه الفهارس بين أيدي الأساتذة الباحثين الذين يشرفون عادة على هذه الأبحاث الجامعية، إضافة إلى أن هذه الفهارس غير شاملة لجميع الأبحاث التي أنجزت على مستوى الجامعات العربية، بسبب ضعف الفهرسة وعدم إحاطتها أو متابعتها لما أنجز، أو ربما انعدامها في بعض الأحيان[1].

ويبدو أن غياب التنسيق والتكامل بين الكليات والأقسام التي تعنى باللغة العربية بشكل رسمي، والتي يُفترض أن تكون الحامية الأولى للغة العربية والمدافعة عنها، وحاملة لواء التنسيق والتكامل فيما بينها، إن غياب هذا التنسيق راجع بالإضافة إلى ما سبق إلى ضعف الإحساس بدور اللغة العربية وآدابها وتاريخها وحضارتها وثقافتها في صناعة إنسان يشعر بانتمائه القومي كما يشعر بانتمائه الوطني، وأن اللغة رابط من روابط الوحدة[2]، هذا فضلاً عن الأصل في المقررات والمناهج في هذه الأقسام قد وضعت أسسَها أيد واحدة، أو يكاد أن يكون الأمر كذلك[3]، ولم يكن شعور الواضعين حينذاك مدركًا

---

١) ينظر : بحث «تكوينات الدراسات العليا بشعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ظهر المهراز» للدكتور عبد الرحيم الرحموني، ضمن أعمال المؤتمر الدولي لشعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ظهر المهراز، حيث تبين أن أبحاث الماجستير لا تصنف على الإطلاق ولا توضع لها فهرسة، ربما بسبب النظرة الدونية لها. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه لتكون هذه البحوث مجالا للعبث بها. مع العلم أن العديد من هذه الأبحاث ذات قيمة علمية عالية.

٢) من المعلوم أن الرابطة اللغوية حاضرة في العديد من التجمعات الإقليمية والدولية، شأنها شأن الروابط الأخرى السياسية والاقتصادية وغير ذلك. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال المنظمة الدولية للفرنكوفونية، تمثل مجالا من أكبر المجالات اللّغوية العالمية. وإن كانت كما تعرف نفسها أنها ليست «مجرّد تقاسم لغة»، ولكنها أيضا «تعتمد على أساس الاشتراك في القيم الإنسانية التي تنقلها اللغة الفرنسية» لكن في الوقت ذاته «يمثل هذان العنصران الدّعائم التي ترتكز عليها المنظمة الدّولية للفرنكوفونية»: (الموقع الرسمي للفركوفونية: http://www.francophonie.org).

٣) من المعلوم أن الأساتذة العرب الرواد في جل الجامعات العربية، وخاصة في أقسام اللغة العربية، كانوا من مصر، ومن ثم فإن ما تشترك فيه مقررات أقسام اللغة العربية من مفردات يعود في جانبه الكبير إلى هذا السبب – في تقديري–.

لأهمية التنسيق والتكامل فيما بين هذه الأقسام. ثم إن هذه الأقسام لم تشهد تطورًا بنيويًا في برامجها ومناهجها، إلا ما اقتضاه تطور الدرس اللساني في عدد من الجامعات العربية.

لقد ولّد هذا الغياب الشبه الكامل للتنسيق فيما بين أقسام اللغة العربية الإحساس لدى قطاع كبير من الأساتذة الجامعيين المشتغلين بميدان اللغة العربية بضرورة التنسيق فيما بين أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية وحتى في غيرها؛ بغية ترشيد البحث فيها، وتأسيس تدريسها على أساس منهجي متين، فعقدت لذلك ندوات ومؤتمرات لعل آخرها المؤتمر الذي نظمته شعبة اللغة العربية ولآدابها بكلية الآداب ظهر المهراز فاس في الذكرى الخمسين لتأسيسها، والتي كان من بين توصياتها ما يلي:

١. ضرورة التواصل بين شعب اللغة العربية وآدابها وكلياتها داخل المغرب وخارجه، للتعاون من أجل عقد هذا المؤتمر.

٢. الانفتاح على الشعب والكليات الأخرى من أجل تنظيم مؤتمرات علمية تخدم اللغة العربية في علاقتها بمختلف العلوم والمعارف والفنون.

٣. التعاون بين شعب اللغة العربية وكلياتها من أجل وضع دليل شامل للمنجز فيها والمسجل من الأطروحات، وإحداث قاعدة بيانات لهذا المنجز من الدراسات والبحوث والأنشطة العلمية.

٤. دعم جهود شعب اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية من أجل اقتراح موضوعات للبحث في اللغة العربية وآدابها على مستوى الماجستير والدكتوراه.

٥. التنسيق بين شعب اللغة العربية في الجامعات العربية وغيرها في أفق إنشاء اتحاد عالمي لشعب اللغة العربية وآدابها[1].

إن إنشاء اتحاد عالمي لشعب اللغة العربية وآدابها على مستوى الجامعات العربية حلم، ولذلك فإن تحقق فإنه سيكون له الأثر الكبير في النهوض باللغة العربية على الأقل على مستوى الجامعات تدريسًا وبحثًا، لكن يبدو أن هذا الحلم ومعه كل توصيات هذا المؤتمر، وكذا عدد من توصيات مؤتمرات سابقة عُقدت هنا أو هناك، فإنها – على أهميتها – ستظل صيحة في واد، حيث إنها – وقد مرّت سنة كاملة على تنظيم المؤتمر المذكور، وسنوات على مؤتمرات أخرى – ولحد الآن لم نر أي بادرة في الأفق تُبشر بأي تنسيق على الإطلاق، ولذلك فإن هذا الإحساس بضرورة التكامل والتنسيق يبقى مجرد شعور وإحساس لدى طائفة من المهتمين، ولا شيء أكثر من ذلك.

ومن المؤسف جدّا أنه حتى في حالة تدريس العربية للناطقين بغيرها، مما يقوم به عدد من المعاهد والمؤسسات والكليات والأقسام في الجامعات العربية وغير العربية يبقى هو الآخر خاضعًا لاجتهادات خاصة تبعًا للحاجات والإمكانات، فلا تنسيق على مستوى المستهدفين، ولا على مستوى البرامج والمقررات، ولا تعاون فيها بالنظر إلى الاستفادة من الجهود والخبرات، ولا تكامل فيها بالنظر إلى طبيعة المستهدفين وبيئاتهم اللغوية والثقافية والاجتماعية، وقدراتهم العقلية والمادية، وما يتطلبه كل ذلك من تعاون وتبادل للخبرات.

وبذلك فإن معوقات التكامل فيما يخص هذه المؤسسات الجامعية تعود في أصلها إلى عدم وجود الفكرة أساسًا، فالذي يدفع إلى أي شيء هو وجود نص

---

١) توصيات مؤتمر اللغة العربية وآدابها في الجامعة : التراث والامتداد. ينظر موقع شبكة ضياء:
http://diae.net/13652

قانوني يستند إليه ويرجع إليه من أجل تفعيل الفكرة، ثم الحاجة إليه، وخاصة الحاجة المادية، لأن الحاجة أم الاختراع كما يقال.

كما أن المرجعية القانونية تعتبر مسؤولية في حد ذاتها، تدفع المرء دفعا إلى القيام بواجبه. لكن لَما لم تكن هناك حاجة نفعية مادية أو معنوية، ولَما لم يكن هناك دافع قانوني كان ذلك أكبر عائق في سبيل إيجاد أي نوع من التنسيق فيما بين الأقسام المهتمة باللغة العربية وآدابها.

٢. **المجامع العلمية:**

لقد كان الهدف الأكبر للمؤسسين الرواد لمجامع اللغة العربية أن يخدموا هذه اللغة الشريفة باعتبارها وعاء فكريًا وعلميا وثقافيا لهذه، ومن ثم كان أول مجمع عرفته البلاد العربية هو «المجمع اللغوي للوضع والتعريب» الذي تأسس سنة ١٨٩٢م، وكان من بين أعضائه الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود الشنقيطي[١]، ثم تلته بعد ذلك مجامع أخرى داخل مصر وخارجها، وحرص بعضها أن يكون أعضاؤه ممثلين لكل الأطياف والمجتمعات العربية، فكان «مجمع اللغة العربية» الذي أسس في مصر سنة ١٩٣٢م يتكون من عشرين عضوًا عاملاً، يُختارون من بين العلماء المعروفين بخبرتهم في مجال اللغة العربية، من غير تقيد بالجنسية[٢].

ولقد كان من بين أهداف هذا المجمع مايلي:

١. الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون.

٢. وضع معجم تاريخي للغة العربية، ونشر أبحاث دقيقة في الموضوع.

---

١) عيسى إسكندر المعلوف : المجامع العلمية في العالم. مجلة المجمع العلمي العربي – المجلد الأول – ص ١٠٤.

٢) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١/ ٦-٧. ومما يشار إليه أن مجمع دمشق أنشئ سنة ١٩١٩م ، بينما أنشئ مجمع بغداد سنة ١٩٤٧م.

٣. البحث عن كل ماله شأن في تقدم اللغة العربية[١].

إذن يبدو من خلال هذه الأهداف، وغيرها من الأهداف التي رسمتها المجامع الأخرى، سواء أكانت متقدمة النشأة أم متأخرة [٢]، أن مسألة التنسيق غير واردة، أو أنها باهتة على الأقل، إذ لا يبدو ذلك إلا في بعض الهيئات التي لم يُذكر لها حضور قوي في مجال خدمة اللغة العربية [٣]، أو بشكل هامشي في المجامع الأخرى. ثم إنه إذا كانت العبرة بالنتائج، فإن ما أنجزته هذه المجامع تبدو في مجملها جهودًا مستقلة ذاتية، كل مجمع على حدة، وليس فيها أثر للتعاون والتنسيق، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن تبادل المطبوعات وعقد المؤتمرات المشتركة يعد تنسيقا وتكاملا[٤].

---

١) المرجع السابق .

٢) من المجالس التي أنشئت في وقت متأخر مقارنة مع المجالس التي أنشئت مبكرا، نشير مثلا إلى المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر الذي أنشئ سنة ١٩٩٦، وهو هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية الجزائرية، وتتلخص مهامه في ترقية اللغة العربية بالجزائر واستعمالاتها. (عن موقع ويكيبيديا. http://ar.wikipedia.org/wiki).

٣) يشار مثلا إلى «بيت الحكمة» التونسي الذي أنشئ سنة ١٩٨٣، وحول اسمه سنة ١٩٩٢م إلى: «المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة»». ومن الغريب أن من بين أهدافه في أول تأسيسه «المساهمة بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهة به في العالم في إثراء اللغة العربية والسهر على سلامة استعمالها وتجميع قدراتها وتطويرها لكي تواكب مختلف العلوم والفنون»، بينما اختفى هذا الهدف في التشكيلة الأخيرة، وحتى البوابة الإلكترونية لهذه المؤسسة مصاغة باللغة الفرنسية. ينظر الرابط: http://www.baitelhekma.nat.tn.

كما أنه من الطريف أيضا أن بعض المجامع قد نصت في بداية تأسيسها على إقامة صلات ثقافية مع جهات من غير المجامع العربية، ولم تنص على إقامة علاقات مع المؤسسات العربية إلا بعد المراجعات المتتابعة لقانون التأسيس، (مثلا نموذج المجمع العلمي العراقي الذي تجدد قانونه مرات عديدة)، مما يشي أن أفق التنسيق فيما بين المجامع والتفكير فيه كان ضيقا ومحدودا.

٤) يبدو أن هذا التبادل هو ماكان يعتبر تنسيقا فيما بين المجامع، على الأقل في نظر البعض، فلقد اعتبر الدكتور ناجح محمد خليل الراوي الرئيس السابق للمجمع العلمي العراقي عن ذلك بقوله وهو يعبر عن التنسيق بين المجمع العراقي وغيره من المجامع: «هناك تعاون جاد مع مجمع اللغة العربية في الأردن وفي سورية، يتمثل في تبادل المطبوعات، وخاصة المجلات التي تصدر عن الأقطار الثلاثة. وهناك تعاون مع مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بخصوص المصطلحات العلمية.

بل إن مما يلاحظ في بعض هذه المجامع أنه قد بدا عليها منذ وقت مبكر النزوع نحو الاهتمام بالمجالات العلمية العامة عوض الاقتصار على مجال اللغة العربية فقط، فقد صرح الدكتور ناجح محمد خليل الراوي الرئيس السابق للمجمع العلمي العراقي «أن تطور العلم والثقافة وضرورة الاهتمام بالتراث جعل اهتمامات المجمع متعددة، إضافة إلى اهتمامه باللغة العربية [١]».

وحتى اتحاد المجامع العربية[٢] الذي يُفترض أن يكون الحاضن الأول لهذا التنسيق والدافع والمشجع له، لم يكن في أعماله ونتائجه ما يبرهن بشكل جدي على آثار التنسيق والتكامل فيما بين المجامع المكونة له. مع العلم أن نظامه الأساسي نص على أنه «يتألف من المجامع الثلاثة في دمشق والقاهرة وبغداد، وكلِّ مجمع لغوي علمي تنشئه دولة عربية مستقلة، ويوافق مجلس الاتحاد على قبوله[٣]»، وأن من بين أهدافه هدفين أساسيين: «أولهما: تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية، وتنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية وبتراثها اللغوي والعلمي، وثانيهما: العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها»[٤].

والناظر إلى النتيجة الحاصلة لعمل الاتحاد يجد أنها تكاد تنحصر في عشر ندوات انعقدت في مختلف العواصم العربية ما بين المشرق والمغرب، وخرج

وهناك تبادل مطبوعات مع الأكاديمية العلمية في كل من المغرب والسودان». حوار مع رئيس المجمع العلمي العراقي. جريدة الشرق الأوسط. الخميس ٢٨ ربيع الثانى ١٤٢٢ هـ ١٩ يوليو ٢٠٠١ العدد ٨٢٦٩.

١) المرجع السابق .

٢) أسس اتحاد المجامع العربية في ١٣٩١/٣/١٨هـ الموافق ١٩٧١/٥/١٣م بحضور ممثلي المجامع الثلاثة. وتمّ إقرار نظامه الأساسي ولائحته الداخلية، وانتُخب الدكتور طه حسين رئيس مجمع القاهرة رئيساً له.

٣) ضم الاتحاد في نهاية مطافه أزيد من عشرة مجامع، بما في ذلك أكاديمية المملكة المغربية في الرباط ، والمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) بتونس.

٤) اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. شاكر الفحام. عن موقع: الموسوعة العربية: http://www.arab-ency.com/index.php?module

بعضها بتوصيات مهمة، من بينها توصيات الندوة الثالثة عُقدت بالجزائر في يونيو سنة ١٩٧٦م، وكان من بينها:

- استعمال الكلمات والاصطلاحات التي أقرتها المجامع في كتب القراءة المدرسية.
- العناية بمكتبة الطفل وتزويدها بقدر صالح من الثروة اللغوية.
- الالتزام باستخدام العربية، وحظر استعمال العامية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

كما كان من توصيات الندوة الخامسة التي انعقدت بالرباط سنة ١٩٨٤م، ما يلي:

- أن التعريب قضية قومية ذات أثر كبير في النهوض بالتعليم العالي والجامعي ورفع مستوى الخريجين.
- ضرورة التدريس والتأليف باللغة العربية والترجمة إليها[1].

هذه التوصيات جاءت نتيجة عمل مشترك محدود، وهو تنظيم الندوات، ولو كان هناك تنسيق فعلي في برامج المجامع ذاتها لكانت هناك نتائج أخرى أهم بكثير. لكن مهما كان الأمر فإن مسألة التنسيق بين هذه المؤسسات لا ينبغي أن تكون قاصرة على مستوى إعداد الندوات، بل كان ينبغي أن تبرز في صورة تكاملية مما يمكّن من تتجنب الازدواجية في العمل، تلك الازدواجية التي جنت الكثير على أعمالنا الفردية والمؤسسية.

وبذلك يمكن القول إن من بين معوقات التنسيق بين هذه المؤسسات وتكاملها تعود فيما تعود إليه إلى الجانب التنظيمي لهذه المجامع، حيث لم تنص

١) مع الأسف أن هذه التوصيات لم يتحقق منها أي شيء . ولذلك قال د. شاكر الفحام: « لم يستطع الاتحاد، لظروف خارجة عن إرادته، أن ينهض بمهمته على الوجه الأمثل، ولابد من مضاعفة الجهد للقضاء على جميع العقبات التي تقف في طريق الاتحاد كي يقوى على تأدية ما نيط به من مهام. (ينظر المرجع السابق).

قوانين تأسيسها بشكل صريح على التنسيق والتعاون والتكامل، بل حتى مفهوم التنسيق ربما يكون هلاميًا يمكن أن يفسر حسب الهوى والرغبات والظروف السياسية القائمة بين الدول المحتضنة لهذه المجامع.

وبالتأكيد فإن ما سبق ذكره لا يقلل من أهمية هذه المجامع، ولا حتى من الاتحاد، إذ أنها كلها قامت بجهود كبيرة في سبيل خدمة اللغة العربية، وخاصة في جانبها التراثي، لكن ما يتعلق بالجانب التداولي للغة العربية واستعماله في التعليم والمؤسسات الإدارية وفي الواقع الاجتماعي، ثم قبل ذلك وبعده، تتبع التطور اللغوي الهائل الذي تعرفه اللغات العالمية الحية نتيجة تطور العلوم، وما يحتاج ذلك من جهود مضنية وتعاون وتنسيق ومتابعة حتى لا تتكرر الجهود أو تضيع، هو الذي ينقص هذه الأعمال الكبيرة.

وإن ما قيل عن هذه المؤسسات يمكن أن يقال أيضًا عن مؤسسات أخرى كمكتب تنسيق التعريب بالرباط، فهو عضو في اتحاد المجامع العربية وتنص أهدافه بشكل صريح – على خلاف جل المجامع الأخرى – على التنسيق مع الهيئات والمؤسسات التي تعنى باللغة العربية وتتبع حركة التعريب وتطور اللغة العربية العلمية والحضارية في الوطن العربي وخارجه[1]، لكن كل ذلك يعتبر تنسيق جمع لما هو حاصل، لا تنسيق تخطيط يخدم اللغة العربية في أفقها البعيد، بل وحتى القريب.

٣. **الهيئات المدنية :**

في ظل ما تشهده اللغة العربية من انحسار في الاستعمال والتداول على مختلف الأصعدة والمجالات؛ بدءاً بالتعليم، وخاصة في الحقول العلمية البحتة، ومرورا بالاقتصاد والتجارة والسياسة وما تبع ذلك، وانتهاء بالمستوى

---

١) ينظر أهداف مكتب تنسيق التعريب، على موقع المكتب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على الرابط: http://www.arabization.org.ma/Objectifs.aspx

الاجتماعي العام، حيث نرى محاصرة اللغات الأجنبية واللهجات العامية والمحلية للغة العربية، في ظل ذلك ظهرت إلى الوجود في مختلف مناطق العالم العربي عدد من الجمعيات المدنية، تنادى مؤسسوها إلى ضرورة الحفاظ على اللغة العربية وحمايتها والدفاع عنها ضد الأخطار المحدقة بها. وبما أن الحاجة كانت خاصة ولم تكن عامة مشتركة، أي أن حاجة كل بلد كانت تفرض عليه طبيعة الجمعية المطلوبة، قانونًا وأهدافًا، تبعاً للغة الأجنبية السائدة، وللأطياف الاجتماعية الموجودة في كل بلد عربي وعلاقتها باللغة العربية بُعدًا وقربًا، تبعًا لكل ذلك نشأت هذه الجمعيات كل على حدة وبشكل مستقل دون التفكير في إمكانية التنسيق أو التكامل، ومن ثَمَّ بدا من خلال أهدافها المُسَطرة في قوانينها ما يشبه الإقليمية والانشغال بما يمكن أن يوصف بالانطواء على الذات، وما يفرضه ذلك من متابعة ما يتعلق ما يحدق باللغة العربية داخل البلد الواحد. ولذلك وجدنا معظم الأهداف التي اتخذتها هذه الجمعيات هدفًا لها لا تشير إلى ما يتعلق بالتعاون والتنسيق فيما بينها.

لِننظر إلى الأهداف التالية:

١. جمعية حماية اللغة العربية بالإمارات :

- غرس الاعتزاز باللغة العربية في نفوس أبنائها باعتبارها لغة القرآن الكريم.
- التوعية بأهمية اللغة العربية لكونها اللغة الروحية والرسمية وذلك على المستويين الرسمي والشعبي.
- حث الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على تعزيز استخدام اللغة العربية وجعلها هي الأساس في التعامل والتخاطب والإعلان.
- العمل على تيسير تعليمها للناشئة وتعليمها لغير الناطقين بها.

- تنظيم المحاضرات والندوات وحلقات البحث للنهوض باللغة العربية[١].

٢. الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية:

الغاية القصوى من أهداف الجمعية هي ترقية اللغة العربية في المجتمع الجزائري وجعلها أداة علمية فعالة قادرة على تجسيد متطلبات الحياة العصرية في مجال العلم والعمل والتعامل بجميع مظاهره، وتلك مهمة منصوص عليها في جميع المواثيق والدساتير الجزائرية باعتبارها اللغة الرسمية للجزائر[٢].

٣. جمعية حماة الضاد بلبنان :

تعزيز العلاقة بين المجتمع اللبنانيّ وثقافته العربيّة من فنونٍ وآداب وغير ذلك، وإحياء اللغة العربيّة: كتابةً وقراءةً ومحادثة. كذلك تدعو إلى تقريب اللغة العربيّة من الحياة اليوميّة ودمجها على كافة الصعد العلميّة والأدبيّة والاقتصاديّة والتجاريّة. وإعداد مجتمع مندمج مع محيطه العربيّ وحضارته[٣].

٤. جمعية حماية اللغة العربية بالمغرب :

تسعى الجمعية إلى تنمية دور العربية والعمل على استخدامها في كافة الإدارات والمرافق والقطاعات الإنتاجية والحكومية، والكشف عن قدراتها التعبيرية في شتى الميادين، إضافة إلى إبراز مكانتها في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها. كما تعمل الجمعية على إبراز مختلف التحديات التي تواجه العربية في والكشف عن المخاطر التي تهددها وحمايتها من التهميش[٤].

---

١) موقع جمعية حماية اللغة العربية بالإمارات http://arabicabjad.com/index.php/home/indexs
٢) عن موقع ويكيبديا: http://ar.wikipedia.org/wiki
٣) المرجع السابق.
٤) المرجع السابق .

وهكذا نرى أن أهداف هذه الجمعيات لم يرد فيها ما يشير إلى مسألة التنسيق والتكامل، فهي شبيهة إلى حد كبير بأهداف أقسام اللغة العربية في الجامعات، وخاصة من حيث الاهتمام بالمحاضرات والندوات وترقية الوعي الاجتماعي بأهمية استعمال اللغة العربية في البلاد، وما شابه ذلك، إلى حد أنه تتماهى مع ما وظائف المؤسسات التعليمية في مراحلها المختلفة.

ربما يكون ذلك بسبب تخلي هذه المؤسسات التعليمية عن دورها الريادي في نشر اللغة العربية السليمة في المجتمع، نتيجة ما أصاب الأداء التعليمي من قصور بسبب استعمال العامية، والركون إلى توظيف ألفاظ من اللغات الأجنبية، ولذلك بادرت هذه الجمعيات إلى القيام بهذه المهمة، بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية. مع العلم أن هذه الجمعيات هي الأنسب لتكون مجالًا للتنسيق، بحكم الهمّ المشترك لواقع اللغة العربية في مجتمعات هذه الجمعيات، وبحكم مرونة قوانينها الداخلية التي تسمح بتحيينها بما يتناسب وهذا التنسيق، خاصة بعد استشعار العاملين بهذه الجمعيات – وبعد سنوات من الاشتغال- ضرورة العمل المشترك فيما بينها من أجل العمل فعليًا على النهوض بما يخدم اللغة العربية. كما أن وجود هذه الجمعيات في أكثر من بلد عربي يدفع أكثر إلى التكامل تجنبًا للتجارب الفاشلة، ودفعًا نحو عمل منهجي رشيد. لكن لا يبدو ذلك واردًا وخاصة على المدى القريب لأسباب يبدو منها مايلي:

١. أن الانشغال المحلي بهموم اللغة العربية يقع حاجزًا بين هذه الجمعيات وبين التفكير في التنسيق مع جمعيات أخرى خارج البلد؛ إذ أن تتابع المحن والإحن على اللغة العربية في كل الأقطار العربية أمر يجعل يد هذه الجمعيات مكبلة ومحصورة في الداخل، لأن له الأولوية في كل الأحوال، فضلا عن أن العاملين في هذا المجال هم متطوعون وليسوا موظفين رسميين.

٢. أن دخل هذه الجمعيات محدود للغاية، إذ أنها تكاد تعيش على اشتركات أفرادها وعلى تبرعات بعض أهل الخير، ليست لها ميزانية خاصة من الدولة باستثناء بعض الإعانات التي يمكن أن ترد عليها من بعض المؤسسات الرسمية التي تسمح لها قوانينها بذلك كالبلديات ونحوها. وكل ذلك محدود لا يسمح بالتحرك الفعال، حتى ولو كان الأمر يتعلق داخل البلد الواحد، فكيف بخارجه الذي يتطلب ميزانيات ضخمة لتغطية نفقات الأنشطة والتنقل وما إلى ذلك.

٣. أن التنسيق مع جهة خارجية، وخاصة على المدى الطويل، يتطلب في أغلب الأحيان موافقة من الجهات الرسمية، وهو ما يقيد مجال التحرك، كما أن كوابح الضغط المعادي للعربية في عدد من البلدان العربية يقف حجر عثرة في سبيل ذلك.

وإذا تجاوزنا هذه الجمعيات المدنية وما ماثلها فإنه يمكن الوقوف عند مؤسسات أخرى نصت على ضرورة التنسيق والعمل المشترك، وإن كان البعض منه مدنيا أهليا في طبيعته، والآخر رسمي.

فمن الجمعيات المدنية يمكن ذكر المجلس الدولي للغة العربية الذي نصت أهدافه بشكل صريح على ضرورة التنسيق فيما بين الهيئات التي تعنى باللغة العربية، ولقد دلت عدد من أنشطته على هذا الإحساس بضرورة التعاون والتنسيق، ومن بين ما جاء في أهدافه:

١. التضامن والتعاون والتكامل والتواصل مع الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية الوطنية والدولية، والتنسيق معها في المجالات المختلفة التي تتعلق باللغة العربية وثقافتها.

٢. تشجيع ودعم الجهود الفردية والمؤسساتية التخصصية الحكومية والأهلية التي تعمل في مجال اللغة العربية في العالم من خلال البرامج

والمشاريع والفعاليات والهيئات والمكاتب والفروع والمؤسسات التخصصية التي يقوم المجلس بإنشائها.

٣. إعداد التقارير والمعايير والمقاييس والاختبارات التي تضمن الجودة والنوعية لبرامج ومؤسسات اللغة العربية ومنتجاتها المختلفة[١].

ومن المؤسسات الرسمية يمكن ذكر مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية الذي يضم في جنباته مكنز القرارات المعنية باللغة العربية، ومن مهامه تتبع القرارات ذات الصلة باللغة العربية التي تصدرها المؤسسات والمنظمات، بقصد توحيد الجهود وتنسيقها، والمساعدة على أن تكون توصيات قابلة للتنفيذ[٢] .

وبالتأكيد فإن إصدار التوصيات غير القابلة للتنفيذ تعتبر من أكبر العوائق، ليس فقط في سبيل تنفيذ هذه التوصيات، ولكن أيضًا في سبيل التنسيق في العمل، لأن ما قد يُظن أنه مناسب للاشتغال أو التطبيق في مكان معين قد لا يكون كذلك في مكان آخر، وما يكون أولوية هنا قد لا يكون كذلك في مكان آخر، وهكذا. ولذلك يمكن القول إن من أسباب عدم التنفيذ وعوائقه هو انعدام التنسيق المسبق في كل الأعمال المنجزة. ذلك أن هذه الأعمال رغم قيمتها العلمية الظاهرة، ورغم الجهود المبذولة في سبيل إنجازها من قبل مجلس أو هيئة ما، قد يُنظر إليها بعين الانتقاص لا لشيء، إلا بسبب انعدام التنسيق. بل ربما أمكن القول إن أكبر سبب في غياب التنسيق والتكامل هو الأنا المتضخمة الحاضرة في أكثر من مكان.

---

١) موقع المجلس:
http://www.uob.edu.bh/pages.aspx?module=pages&id=465&SID=113

٢) موقع المركز:
http://www.kaica.org.sa/ckfinder/userfiles/files/kaical_launch.pdf

خاتمة

يمكن القول إن المؤسسات التي تعنى باللغة العربية وقضاياها، رسمية كانت أم خاصة، متعددة وموجودة في معظم الدول العربية، لكنها تفتقر بشكل كبير إلى التنسيق والتكامل فيما بينها، وذلك بسبب معوقات قد تكون أساسية وقد تكون عملية.

فأما المعوقات الأساسية فتعود في غالبها إلى النصوص القانونية المنظمة لهذه المؤسسات التي لا تنصّ بشكل صريح على التنسيق فيما بينها، مما يجعل فكرة التنسيق غير متداولة بشكل عملي. وحتى حينما تنظم فعاليات لغوية أو علمية أو فكرية، من قِبل هذه المراكز والمؤسسات، أو غيرها، وتكون لها صلةٌ باللغة العربية وتدعو إلى التنسيق والتعاون تأتي عقبة التنفيذ، إذ أن التنفيذ في الغالب يتطلب جهدًا ماليًا أو قرارًا رسميًا، وهو ما لا يتأتى لمثل هذه المؤسسات. لكن مع ذلك لا يمكن إغفال الجهود الجبارة التي بذلتها هذه المؤسسات، سواء أكانت أقساما للغة العربية أم مجامع لغوية، حيث إنّ ما نتج عن هذه المؤسسات من إنتاج علمي تشاهد آثاره للعيان، وما ترتب عنها من تخريج أطر أكفاء لهم شهرتهم ومكانتهم كان لهم الدور الكبير في تغطية النقص الحاصل في مجال التنسيق والتكامل. كما أن المؤسسات غير الرسمية - على حداثة عهدها - برز عدد منها في مجال خدمة اللغة العربية مما أثار انتباه الرأي العام إلى ما تعانيه هذه اللغة في عقر دارها من أوضاع غير سارة.

وأما المعوقات العملية فتبدو أساسًا في طبيعة عمل معظم هذه المؤسسات، ذلك أن المؤسسات الرسمية وخاصة أقسام اللغة العربية في الجامعات منشغلة بالمهام الأساسية المنوطة بها، وهي التدريس والتكوين، ولا يعنيها أمر التنسيق بقدر ما يعنيها تنفيذ ما يتعلق بأهدافها الأساسية. وأما المؤسسات الخاصة التي تعنى بشؤون اللغة العربية فإنها هي الأخرى منشغلة بما كان دافعًا وسببًا

في ولادتها ووجودها، أقصد ما تعيشه اللغة العربية من واقع مترد على جميع الأصعدة، في ظل اعتماد اللغات الأجنبية في العديد من القطاعات، والدعوات المتزايدة إلى اعتمادها من جديد في التدريس والتعليم، فضلًا عن دعوات أخرى تنادي باستعمال العاميات بَدل العربية الفصحى. مع العلم أن هذا لا ينفي ظهور بوادر هنا أو هناك تدعو إلى التنسيق وتحاول العمل بما يقتضيه هذا التنسيق، وهذا ما يمكن أن يُلحظ من مشاريع وأهداف بعض المؤسسات منها: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، والمجلس الدولي للغة العربية.

قائمة مراجع الفصل الثالث

- اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. شاكر الفحام. نقلا عن موقع: الموسوعة العربية:

  http://www.arab-ency.com/index.php?module

- تكوينات الدراسات العليا بشعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ظهر المهراز» للدكتور عبد الرحيم الرحموني، ضمن أعمال المؤتمر الدولي لشعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب ظهر المهراز.
- توصيات مؤتمر اللغة العربية وآدابها في الجامعة : التراث والامتداد. ينظر موقع شبكة ضياء: http://diae.net/13652
- حوار مع رئيس المجمع العلمي العراقي. جريدة الشرق الأوسط. الخميس ٢٨ ربيع الثانى ١٤٢٢ هـ ١٩ يوليو ٢٠٠١ العدد ٨٢٦٩.
- القانون الأساسي للجمعية المغربية لحماية اللغة العربية.
- المجامع العلمية في العالم. عيسى إسكندر المعلوف مجلة المجمع العلمي العربي: – المجلد الأول مايو ١٩٢١.
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي العدد الأول.
- موقع «بيت الحكمة» التونسي:

  http://www.baitelhekma.nat.tn/ baitelhekma.nat.tn

- موقع جامعة أم القرى.

  https://uqu.edu.sa/harizq/ar/139804

- موقع جامعة البحرين.

  http://www.uob.edu.bh/pages.aspx?module=pages&id=478&SID=110

- موقع جمعية حماية اللغة العربية بالإمارات
http://arabicabjad.com/index.php/home/view/h-button/32
- موقع كلية الآداب ظهر المهراز:
http://www.fldm-usmba.ac.ma/_pages/depart_ar.htm
- موقع كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
- موقع الفركوفونية:
http://www.francophonie.org
- موقع المجلس الدولي للغة العربية:
http://www.uob.edu.bh/pages.aspx?module=pages&id=465&SID=113
- موقع مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية
http://www.kaica.org.sa/ckfinder/userfiles/files/kaical_launch.pdf
- موقع ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki

الفصل الرابع

وسائل ومشاريع للتكامل والتنسيق بين المؤسسات اللغوية

أ.د. محمّد صلاح الدين الشريف
• كلـيّة الآداب والفنون والإنسانيّات، جامعة منـوبة، تونس

مقدّمة

ليس هدفنا من هذا المقال أن نوفـّر للمؤسّسات اللغويّة العربيّة وسائل جاهزة ـ فهذا أمر غير ممكن لكون الوسائل من مهامّ التطبيق الفعليّ ـ بل خطوطًا عريضة لوسائل، إن نفـّذت كانت موصلة إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين هذه المؤسّسات، وأن نقترح معها بعض المشاريع الممكن إنجازها في هذا المجال حتّى يتيسّر لهذه المؤسّسات أن تعمل في صالح «اللسان العربيّ» على الوجه الأفضل، إن لم تعمل على الوجه الأمثل[١].

علينا بدء ذي بدء أن نحدّد ما المقصود بـ«**وسائل ومشاريع التكامل والتنسيق**»[٢]. ففي الظاهر أنّها تعني غير ما تعنيه العبارة «**تكامل وتنسيق**

١) نعتمد في ما يلي أساسا على تجربتنا المهنيّة في التسيير والتنسيق لا سيّما في اللجان الوطنيّة بوزارتي التربية والتعليم العاليّ بتونس. فعملنا هذا إذن أقرب إلى أن يكون تقريرا تخطيطيّا ناتجا عن التجربة الميدانيّة منه إلى الدراسة التوثيقيّة. فالدراسة التوثيقيّة تحتاج إلى مشاركة متخصّصين في التصرّف في المؤسّسات. وذلك أنّ تجربتنا المشار إليها قد احتكّت بنصوص تنظيميّة وتوجيهيّة شتّى صادرة عن منظّمات وهيئات دوليّة وحكوميّة، تجاوز مشاغلنا العلميّة اللغويّة الخالصة، ولسنا، بحكم اختصاصنا، مؤهّلين لاستعمالها.

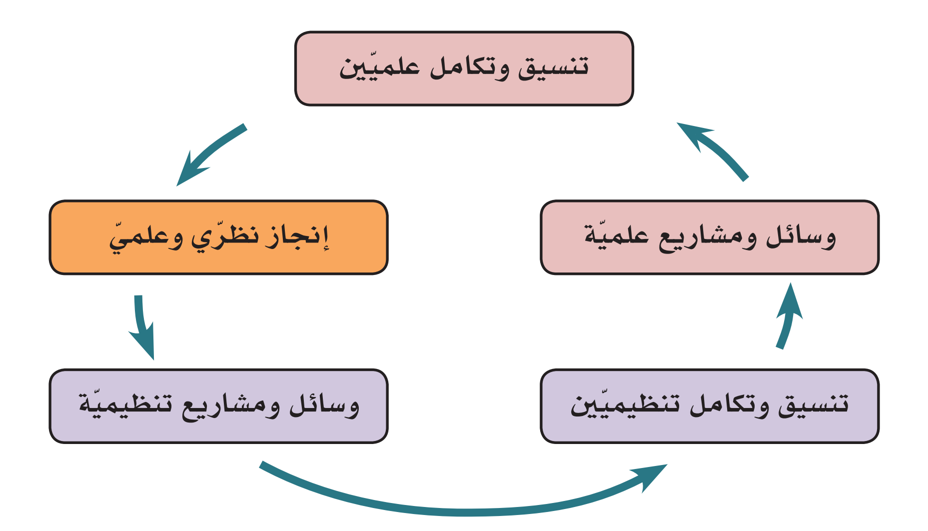
٢) يبدو هذا التركيب وما يليه على غير ما تقتضيه قواعد الإضافة في معايير العربيّة. فالأصل أنّ المضاف إليه يقع بموضع النون من المضاف، فيتمّ الاسم به تمامه بالنون؛ فلا سبيل بعد تمامه به أن يشاركه اسم آخر لكون النون لا تكون مشتركة بين اسمين. فلا بدّ من تمام الأوّل بالمضاف إليه وتمام الثاني

الوسائل والمشاريع». فالفرق الدلاليّ شاسع بين أن تكون العبارتان «**وسائل**» و «**مشاريع**» مضافتين، وأن تكونا مضافًا إليهما. ففي الحالة الأولى، وهي حالة العنوان الأصليّ لهذا العرض، يكون التكامل والتنسيق غاية لبلوغها تُوضع المشاريع ويُبحث عن الوسائل الموصلة إليها. أمّا الحالة الثانية ففيها الوسائل والمشاريع هي الغاية التي لأجلها يقع التنسيق والتكامل.

سنحاول في هذه الدراسة الالتزام بظاهر المعنى؛ وهو التأويل الأوّل المنصوص عليه بالعنوان والذي يجعل التنسيق والتكامل غاية الوسائل والمشاريع الموصلة إليه، ولكن على أساس أنّ المقصود إنّما هو التأويل الثاني الذي يجعل التنسيق والتكامل من وسائل تحقيق المشاريع. وذلك أنـّه لا معنى للتنسيق أو التكامل لذات التنسيق أو التكامل في خدمة العربيّة؛ فمثل هذا الهدف، إذا كان لمجرّد ذاته، صار خطيرًا معبّرا عن عقليّة اجتماعيّة رافضة لحكمة الاختلاف ساعية إلى تطابقيّة[1] مطلقة ومجمّدة للطاقات. فالتنسيق والتكامل إنّما يكونان في المشاريع والوسائل المستعملة في خدمة العربيّة. وهكذا لا يكتمل السعي إلى وضع وسائل ومشاريع تنظيميّة إداريّة للتنسيق والتكامل بين العاملين على خدمة العربيّة إلا بجعلهم يشتغلون في تنسيق وتكامل بوسائل منهاجيّة علميّة لإنجاز مشاريع في دراسة العربيّة ونشرها في مختلف المجالات والأنشطة. نوضّح ما نقصده بالرسم التالي:

بضميره، فيقال «وسائل التكامل والتنسيق ومشاريعهما». لكنّ العربيّة الحديثة جرت على تنازع الاسمين على المضاف إليه. ويقتضي التنازع - وهو ظاهرة جارية في مختلف الألسن ودوارجها، على خلاف ما يدّعي أهل التيسير - أنّ الاسم الأوّل محذوف النون على تقدير كونه مضافا إلى ضمير مقدّر مفسّره المضاف إليه الآتي ذكره في نهاية الاسم الثاني. هذا وصف للجاري به في العربيّة الحديثة، لا يلحّن ولا يصوّب، وإنّما يفسّر الأصول الكبرى للقواعد التي سمحت بخروج المتكلّمين حديثا عن قواعد الإضافة في الإضمار بعد المفسّر لسنّ معيار جار على الإضمار قبل المفسّر. ولكلّ بعد هذا الوصف اختياره. واختيارنا في العنوان إبدال الإضافة بالنعت القائم على لام النسبة في معنى المآل.

١) نقصد بالتطابقيّة الاتّجاه الاجتماعيّ إلى جعل السلوكات والتصوّرات الفرديّة والجماعيّة متماثلة وغير مختلفة. وهو اتّجاه سائد في المجتمعات المتخلّفة أو المنعزلة أو الواقعة تحت سيطرة عقائد متحجّرة.



نبيّن بهذا الرسم أنّ بين العمل العلميّ والتنظيم الإداريّ صلة متينة لا يجدر بنا التغافل عنها. فقد صارت المنجزات العلميّة في العالم منذ فترة طويلة مهيكلة كالمؤسّسات الصناعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. وهو ما يجعل التنظيم الإداريّ بنية تحتيّة يقام عليها النشاط العلميّ باعتباره بنية فوقيّة[١]. فالتنسيق والتكامل في العمل العلميّ يقتضيان التنسيق والتكامل في التنظيم الإداريّ. فنحن إذن في دارة مغلقة، ينبغي أن تبدأ، حسب نظرنا، بوسائل ومشاريع تنظيميّة لتفعيل التنسيق والتكامل التنظيميّ الذي تبنى عليه المشاريع العلميّة.

بناء على هذا التأويل المزدوج (إداريّ// علميّ)، سنركّز في هذا المقال التقريريّ على ما نراه خصائص ضروريّة للبنية التحتيّة.

نحدّد أوّلا المقصود من عمليّتي «**التنسيق والتكامل**» حتّى يكون الإجراء موضوعيًّا ومناسبًا لطبيعة المشاريع وتصوّر العاملين فيه. فلن يكون الغرض من تحديد العمليّتين مجرّد التعريف، بل تقديم تصوّر مرن لهما، يساعد على جمع

١) توضيحا للرسم (١) جعلنا البنية التحتيّة التنظيميّة باللون البنفسجيّ، والبنية العلميّة الفوقيّة بلون مخالف، والإنجاز بلون ثالث.

القوى العاملة مهما كانت وجوه الاختلاف والاتــّفاق بينها، فيقيها من خطر الإجهاض الذي يهدّد المشاريع العربيّة باستمرار. لهذا الغرض سيلاحظ القارئ أنّ تصنيف التناسق والتكامل قائم في ما يلي على مبادئ خلقيّة سلوكيّة علميّة ترسّخ ما ننعته بـ «**ثقافة التنسيق والتكامل**». ففي اعتقادنا أنّ «**الخُلُقيّات أمّ السلوك العلميّ**».

نحدّد «**مشاريع الوسائل الكبرى**»، أي صنفًا أعلى من الوسائل القابلة للتحقيق في صورة مشاريع كبرى، وهي:

- **خطّة استراتيجيّة** لسياسة لغويّة تعكس **العرفان اللغويّ الجماعيّ**[1]، وظيفتها أن تكون مرجعيّة مشتركة توجّه العاملين تلقائيًا نحو التناسق والتكامل، حتّى وإن لم تتوفّر هيئة تنسيقيّة؛
- **منظومة تقييميّة** وظيفتها أن تكون كلوحة التسيير تراقب الخطّة وتنفيذها، وترصد إيجابيّات التنسيق وسلبيّاته، وتمكّن المتشاركين من التعديل المستمرّ وفق نفس المعايير؛
- **منظومة تواصليّة** وظيفتها أن توفّر للمتشاركين معلومات تتضمّن في ما تتضمّن أعمال بعضهم البعض، كما توفّر لهم قنوات دائمة للتجادل، على صورة تجعل تفكيرهم سابحا في خضمّ من المعلومات المشتركة.

ننظر بعد تحديد ما اعتبرناه «**مشاريع الوسائل الكبرى**»، في تراتبيّة الهيكلة المؤسّساتيّة وما تقتضيه من مسارات تقوم على التراتب العموديّ الذي يبدو لنا، على الأمد الطويل، أنجع من المسارات الأفقيّة. لكنّ كلّ ما قدّمناه عن مسارات التنسيق والتكامل بين أنواع المؤسّسات ليس إلا تحسّسًا لبعض المنافذ. ففي النهاية، نشدّد على أنّ مستقبل العربيّة رهين تخطيط وتنظيم ينبع أساسًا

١) المقصود بالعرفان اللغويّ الجماعيّ كلّ ما يتعلّق بالمعالجة الذهنيّة اعتمادا على أسس تجاوز الوعي الجماعيّ. ينظر الهامش ١٩.

من مجموع الجامعيّين العاملين في **جمعيّات علميّة** تسهر على التوجيه والتواصل والتقييم، وتعمل في انسجام مع المؤسّسات الرسميّة.

أولًا : أنواع التنسيق والتكامل والوسائل المشاريع الكبرى

١. ما المقصود بالتنسيق والتكامل ؟

نكتفي في هذا الجزء من العرض بتحديد عامّ للمقصود بالتنسيق والتكامل على ما يوافق ويلائم الوسائل والمشاريع التي سنعرضها ابتداء من المبحث الموالي. وليس هذا التحديد سوى مقدّمة أوّليّة وإطار عامّ للمبادئ الخلقيّة لثقافة التنسيق والتكامل، كما ذكرنا. فسنرى أثناء العرض أنّ المؤسّسات مضطرّة إلى أن تنسّق في ما بينها وأن تتكامل بحسب ما تتطلّبه الوسائل المستعملة والمشاريع المختارة.

١.١ التنسيق

١.١.١ التنسيق التوافقيّ ومبدأ التنافس

نعني بالتنسيق أن تشتغل المؤسّسات المعنيّة به دون تناقض أو تضارب بناء على ما يستلزمه التعاون بينها لتحقيق الأهداف والمشاريع المشتركة بينها كليّا أو جزئيّا. ولا يقتضي التنسيق بالضرورة عدم التنافس في التجويد، بل بالعكس؛ فالتنافس ضروريّ، يستوجب حدّا أدنى من القواعد المنظّمة له، حتّى لا يؤدّي إلى نتائج معاكسة، ويقوم على السعي إلى **الأفضل** في اتـّجاه **الأمثل**.

ليست المؤسّسات عادة في نفس الدرجة من النضج العلميّ، ولا تقول بنفس التصوّرات المنهجيّة والنظريّة. فهي تختلف من بلد إلى آخر ومن مؤسّسة إلى أخرى في البلد الواحد. بل نجد في المؤسّسة الواحدة مستويات مختلفة. فليس من المجدي مطلقًا أن يتحوّل التنسيق إلى تغليب تصوّرات على تصوّرات قد

تـُبدي الأيّام فائدتها. فالنظريّات اللغويّة ككلّ النظريّات العلميّة في تطوّر مستمرّ لا يسير في خطّ مستقيم، لا تردّد فيه ولا تراجع[١]. وقد تكون النظريّة الواعدة مُخـتلفة، والنظريّة الضامرة ولودة.

إضافة إلى هذا الجانب الأصوليّ المنهجيّ العامّ، كثيرا ما تكون الاتّجاهات السائدة في بعض الأوساط أو المؤسّسات أو البلدان غير ملائمة لمقتضيات الصراع الحضاري والتحدّيات التي يواجهها اللسان العربيّ. فليس من فائدة في تنسيق مآله أن ندرس سيبويه أو الجرجاني بأدوات مفهوميّة لا تنتفع بمكاسب الإبستمولوجيا وفلسفة العلوم وتاريخها وفلسفة اللغة وتطوّر الأفكار اللغويّة في اللسانيّات الحديثة. وليس من فائدة في تنسيق مآله أن ندرّس اللسان العربيّ للنشء أو للأجانب بأدوات تقليديّة لا تنتفع بالمقاربات الوصفيّة أو التعليميّة الحديثة. فعلى خلاف ما يعتقده حفّاظ المتون[٢]، يمكن صياغة النحو على صورة حديثة أو تقاربها دون الإضرار بمفاهيمه الأساسيّة. فالصراع الحضاريّ العالميّ لا يسمح للتفكير الجامعيّ العربيّ بمراعاة نزعات معطلّة للبحث الجدّيّ. فللتنسيق شروطه التحديثيّة حتّى في دراسة الإرث الفكريّ العربيّ؛ بل قد يكون تراثنا الفكري أحوج من غيره إلى تنسيق يرفع عنه ظلم المحافظين عليه بالتحنيط، وظلم المستنزفين لهم بالتسيّب باسم التيسير. وفي جميع الحالات ينبغي الحذر حتّى لا ينقلب التنسيق كبحًا للطاقات، أو معطـّلًا للمشاريع اليقظة[٣].

---

١) اهتمّ أغلب فلاسفة العلوم بخصائص التطوّر والتنافس بين الأنساق النظريّة المتنافسة. لكنّنا نحيل القارئ إلى أهمّ الدراسات في هذا الشأن، وهو كتاب كوهن عن الثورات العلميّة:
T.S. KUHN , La structure des révolutions scientifiques , trad. Laure Meyer, Flammarion, Paris, 1983

٢) ينظر رأي ابن خلدون فيهم «في أنّ كثرة الاختصارات المؤلّفة في العلوم مخلّة بالمتعلّمين»، في المقدّمة، المكتبة التجاريّة،د.ت، الباب السادس، الفصل الثامن والعشرون ص ٥٣٢.

٣) لا يسعنا ضيق المجال لذكر تحظى بعض المؤسّسات اللغويّة عربيّة برعاية محترمة تسمح لها بأن تكون مراكز تنسيق، إلا أنـّها لا تتمتّع بالخصائص العلميّة والعمليّة اللازم توفّرها رغم كونها مسيّرة في

لتجنّب مثل هذه المزالق، يستحسن أن يكون التنسيق كما أشرنا أعلاه جاريًا بين المؤسّسات المتماثلة وبحسب المشاريع والمناهج والتصوّرات الفاعلة في مشاريعها. ننعت هذا الصنف من التنسيق بـ «**التنسيق التوافقيّ**».

يمكن إجراء التنسيق التوافقي في مشاريع علميّة كثيرة لا تعدّ. فلا مشكلة في تمثّل مشاريع كبرى في البحث النظريّ والتطبيقيّ؛ إنّما المشكلة في توفّر الإطار الإنسانيّ والماديّ الناجع. لكنّنا نشير هنا فقط إلى خطورة الثنائيّة التقابليّة التي تنخر البحث والتدريس في الجامعات العربيّة منذ عقود، والتي كثيرا ما اصطبغت بأبعاد أقلّ ما يقال عنها أنّها ليست موضوعيّة ولا علميّة؛ أعني الثنائيّة المعبّر عنها بالزوج التقابليّ (تراث/ لسانيّات). ندرج هذا الزوج التقابليّ ضمن ما يسمّى بـ «**العوائق التصوّريّة**». وهو عائق إبستمولوجيّ يعطّل العلم نظريّا وتطبيقيّا، ويمنع ضربًا من التكامل سنتناوله بعد حين. إلا أنّنا نشير بالاستباق إلى أنّ عدم التنسيق التكامليّ بين الزوجين معيق للعمل في المجالين، وللتنسيق الداخليّ في كليهما، أي عدم التنسيق بين العاملين في مجال الدراسات العربيّة القديمة بعضهم مع بعض، وإلى عدم التنسيق بين المشتغلين في مجال الدراسات الحديثة بعضهم مع بعض.

يبدو لنا أنّ السبب في اشتراك هذين الاتّجاهين في نفس «العلّة» إنّما هي منهجيّة تتمثّل في التصوّر السائد للتوثيق ولدوره في حركيّة التراكم المعرفيّ تقوم على التضمين لا على التكرار. وذلك أنّ بعض الدارسين يفهمون التوثيق والتراكم المعرفيّ على أنّه تكرار اللاحق لمحتوى السابق، لا بناء اللاحق على المتضمّن في السابق.

وفي العموم، يقتضي التنسيق التوافقيّ وضع تصنيفيّة ذات معايير دقيقة ومواصفات مدروسة تساعد المتشاركين على اختيار بعضهم لبعض وفق شروط

الغالب بأفراد جدّيّين وذوي نوايا حسنة جدّا. فهي تنشر ضربا من التناسق التلقائيّ يحسن بالمراكز والمؤسّسات الواعية أن تتصدّى له بأساليب التوعية والإقناع.

واضحة. وبهذه الطريقة، يُجمع ما يقبل التنسيق، وتُدرج المؤسّسات والمشاريع المتخالفة ضمن الأعمال المتكاملة.

لكنّ التكامل لا يعني بالضرورة عدم التنسيق.

٢.١.١ التنسيق التكامليّ ومبدأ الاختلاف

فالتنسيق يعني كذلك أن تشتغل المؤسّسات المعنيّة به بناء على ما يستلزمه التعاون بينها لتحقيق الأهداف والمشاريع المتكاملة على وجه من الوجوه. فالتكامل لا يتمّ بدون الوعي بكونه تكاملًا. وإلا تحوّل الاختلاف إلى السجال والنزاع، كما كانت الحال في بعض ما جرى من سجال بين دارسي القديم ودارسي الحديث. ولا يكون التكامل، بعد الوعي به، بدون تنسيق مسبق قائم على أسس منهجيّة حقيقيّة، أو على الأقلّ بدون تنسيق لاحق يعدّل المشاريع الجارية، ويقي المؤسّسات من الوقوع في التضارب غير النافع.

وكما لا يعني التنسيق بالضرورة عدم التنافس على التجويد، كما رأينا، لا يعني كذلك وجوب القضاء على كلّ وجوه الاختلاف، والسقوط في تطابقيّة مجمّدة للطاقات وقاتلة للإبداع. ففي بعض التصوّرات الثقافيّة السائدة ميل إلى التقنين المفرط في أنماط السلوك والتفكير، وإلى التشنيع بالمبادرات. وهو ما قد يهدّد بفهم للتنسيق يقوم على التطابق لا على التشارك المثري بين المختلفات. ذلك أنّ التناسق في الأفكار والمناهج، كالتناسق في الأشكال والألوان، يشترط قدرًا من الاختلاف بينها لا يصل إلى التضارب والتدافع، ولكنّه اختلاف قد يقبل أحيانا ذرّات من المتناقضات غير أساسيّة. ذلك أنّ الاختلاف ضروريّ يثري التجارب، ويعدّد الإمكانات، ويوفّر البدائل المحتملة في حالات التأزّم أو الخطأ[١].

---

١) كان الجاحظ من أوائل من دعا إلى الاعتبار بحكمة الله في بناء العالم على الاختلاف في كتاب الحيوان.

وكما كان التنسيق لا يعني انعدام الاختلاف ولا يقتضي التطابق، كان الاختلاف، متى استفحلت فيه المتناقضات والمتضاربات، مدعاة لتكامل هذه المختلفات في إجراء التنسيق.

٢.١ التكامل

يتضمّن ما مضى أنّ **التكامل** بين المؤسّسات يقع على وجوه مختلفة بحسب ما بين المشاريع من توافق أو تضارب. ومفاد هذا أنّ التكامل بين أعمال المؤسّسات لا يشترط أن تكون المناهج والمفاهيم متضاربة بينها أو متوافقة. فكما يكون التكامل بين المشاريع المتـّفقة ، يكون أيضا بين المشاريع المختلفة.

للتدقيق، نميّز بين «**التكامل التوافقيّ**» و «**التكامل التخالفيّ**».

١.٢.١ التكامل التوافقيّ ومبدأ التعاون والشراكة

المقصود **بالتكامل التوافقيّ** أن تشتغل المؤسّسات المعنيّة به بناء على ما يستلزمه التعاون بينها لتحقيق مشروع موحّد كبير، أو مشروعين فأكثر ينتسبان إلى نفس المجال. فمن المشاريع ما لا يمكن لمؤسّسة واحدة ولا لبلد واحد أن يقوم به بمفرده لأسباب ماديّة أو إنسانيّة أو موضوعيّة.

فدراسة الأصول العربيّة المشتركة للدارجات، مثلا، يستدعي مسحًا كاملًا داخل كلّ بلد للجهات المختلفة اللهجات[١]، وذلك في مستويات نحويّة مختلفة صرفيّة ومعجميّة وإعرابيّة[٢]. وهو أمر يستوجب تقسيم المشروع على مؤسّسات عدّة منتشرة في مختلف الدول.

---

١) هو مشروع ضروريّ لسياسة لغويّة تعمل في إطاري التعليم ووسائل الإعلام التقريب بين الدارجات العربيّة على الأساس المشترك بينهما. وهو أساس يرجع في الكثير من الأحيان إلى أسباب تاريخيّة منها تنقّل المجموعات لأسباب مختلفة.

٢) نحافظ في جميع كتاباتنا على المعنى العامّ والواسع للنحو، ويوافق في عمومه المعنى الأوّل له منذ نشأته إلى القرن السادس. نعبّر عنه اليوم بتصوّراتنا الحديثة بأنّه النظام (أو الجهاز) الذي بفضل مبادئه وأصوله نولّد الخطاب. وإذن فالأنظمة الصوتيّة والصرفيّة والمعجميّة والإعرابيّة والمقوليّة جميعها

كذلك تستدعي دراسة الفصحى الحديثة ومستويات استعمالها نفس التنظيم، إذ أنّ استقراء مختلف المنتوجات المكتوبة والشفويّة لمعرفة خصائص استعمال العربيّة في مختلف المقامات يستدعي تجنّد فرق موزّعة على كلّ البلدان لرصد وجوه الاتـّفاق والاختلاف بين الجهات وأنماط الخطاب وأجناسه وقنواته. ونحشر الدراستين ضمن الدراسات الاستراتيجيّة العربيّة الساعية إلى المحافظة المزدوجة بين الوحدة اللسانيّة العربيّة القائمة على الثنائيّة التقابليّة بين المعيار المشترك والأنماط الدارجة.

يمكن للمثالين السابقين أن يشكـّلا أيضا مشروعين مختلفين في مجال واحد من مجالات النحو، كالمعجم مثلًا أو الصيغ الصرفيّة أو بناء الجملة إعرابيًّا. وفي هذه الحالة، يتمثّل التكامل التوافقي بين المشروعين في هدف استراتيجيّ يسعى إلى وضع سياسة لغويّة تعمل على التقريب اللهجيّ الضامن للوحدة اللسانيّة في الاستعمالات غير القابلة للمراقبة الصارمة كالاستعمالات الجارية في مجالات الإشهار والإعلام السمعيّ البصريّ، وكبعض الاستعمالات الجارية أيضًا في بعض المؤسّسات التعليميّة المتسيّبة رغم خضوعها مبدئيًّا لمنوال لسانيّ واحد مقنّن. فمن مهامّ الدول والمؤسّسات والجمعيّات المدنيّة أن تفكـّر في سياسة لغويّة توجّه مختلف الأنشطة الثقافيّة والاقتصاديّة وغيرها إلى ما يدعم الوحدة اللسانيّة الوطنيّة والقوميّة، ضدّ الأطراف العالميّة الساعية أو الراغبة في العكس.

يستدعي التكامل التوافقيّ بصنفيه مجهودًا معتبرًا في التنسيق الإداري العلميّ، إذ لابدّ من هيئة تشرف على تقسيم العمل وتنظيم جريانه ونتائجه. وإذا وجدت هيئة مشرفة في المستوى الدوليّ، استلزم التنظيم الإداريّ وجود

مكوّنات نحويّة. ونستعمل عبارة الإعراب أيضا في استعمالها الأصليّ وهو التعبير عن المعاني بالألفاظ المركّبة. وبناء على وجهة نظرنا التأصيليّة نعتبر المقابلة بين النحو والصرف أو المقابلة بين المعجم والنحو أو استعمال الإعراب للدلالة على علامات الإعراب وحالاته جميعها تعابير مجازيّة من صنف التعبير عن الكلّ بالجزء وتصبح غالطة متى استعملت لغير المجاز كما هي الحال في أغلب استعمالاتنا الجارية.

هيئات عاملة في مستوى البلدان، ومتعاملة حسب مبدأ التشارك والتعاون المقتضي للتنسيق. وهو ما أشرنا إليه من أنّ التنسيق والتكامل لا يمثّلان صنفين منفصلين من العلاقات بين المؤسّسات.

جزء لا يتجزّأ من السياسات اللغويّة أن تعمل بعض الدول على عقد اتّفاقيّات شراكة في البحث العلميّ بين الأمم المتكلّمة بنفس اللسان أو بينها وبين الأمم التي تستعمل ألسنتها بصفة رسميّة. وتقتضي هذه الشراكة في الحالات العاديّة والجارية أن تتحقّق عمليًّا بين هياكل متماثلة في تنظيم البحث، تنكبّ على تحقيق مشروع مشترك نابع من إرادة الأفراد، أو مسطّر بناء على اتّفاق بين الحكومات وحسب مصلحة مشتركة مّا[1]. نلاحظ في هذا المجال أنّ الساحة الإعلاميّة العربيّة خالية من كلّ ما يدلّ على وجود اتّفاقات بين الدول تسمح بتكوين وحدات بحث أو عمل مشترك منظّم على غرار ما يوجد في الفضاء الأوربّيّ وبينه وبين البلدان المتعاملة معه.

١.٢.٢ التكامل التخالفيّ ومبدأ الأريحيّة

أمّا **التكامل التخالفيّ** فنعني به ما ينبغي أن يتوفّر بين المجموعات العاملة حسب تصوّرات منهجيّة أو نظريّة مختلفة أو حسب توجّهات تبدو في الظاهر متضاربة. فبعض هذه المجموعات معرّضة إلى المواقف المتناوئة، كما هي الحال بين بعض من يدرس أعمال القدماء ويقف عند تصوّراتهم رافضًا غيرها وبعض من يدرس أعمال المعاصرين ويُعرض عن تصوّرات غيرهم. وهو داء مستفحل

---

١) هذا ما يجري به العمل في التعاون الأوربّيّ وفي التعاون بين البلدان الناطقة لأو المساعلنة رسميّا للفرنسيّة أو الأنكليزيّة. وتتحقّق هذه الشراكة عمليّا بين هياكل متماثلة في تنظيم البحث تقوم غالبا على مفهوم الوحدات والمخابر والمراكز والمجمّعات.

ﻓﻲ الجامعات العربيّة منشؤه الجهل بأحد الجناحين والتصوّر الخاطئ للعلم وصلته بالطبيعة[١].

يستدعي الوعي بالتكامل التخالفيّ خُلُقيّات وآدابًا رفيعة تقوم على الأريحيّة واحترام الرأي الآخر وعدم التعصّب والتفتّح المتهيّئ لفهم الآخرين. لكنّه يستدعي أوّلًا وقبل كلّ شيء ثقافة علميّة ثابتة، ودراية بتاريخ العلوم، وتملّكًا للأصول المنهجيّة والنظريّة. فكلّ النظريّات العلميّة القديمة والحديثة تصيب وتخطئ، ويحتاج بعضها إلى بعض للاستنارة والاعتبار.

ﻓﻲ رأينا أنّ الوعي بالتكامل التخالفيّ من أهمّ ما ذكرناه ﻓﻲ أمر التنسيق والتكامل؛ إذ يتطلّب ذهنيًّا عند الآخذين به والعاملين على إقراره درجة محترمة من الذكاء، ويستوجب علميًّا معرفة لغويّة شاملة، ويقتضي ثقافيًّا اطّلاعًا واسعًا على التيّارات الفكريّة ﻓﻲ مختلف المجالات المعرفيّة الأخرى.

يضمن التكامل التخالفيّ، بقدر الاتّساع والتعدّد ﻓﻲ الاتّجاهات، أشياء مصيريّة كثيرة. وذلك من حيث أنّه بفضل الاختلاف يدفع البعض إلى طرق ما أغفل عن طرقه البعض الآخر. وبذلك يقي المجموعة من الالتزام الكلّيّ والشامل بمشاريع أو تصوّرات مأمولة يتبيّن كونها من الميؤوس منه. فحيث يخفق البعض المخالف يمكن أن ينجح البعض المخالف له.

لذلك نرى أنّه من الضروريّ رعاية التكامل التخالفيّ بتنسيق ذكيّ يقودها مثقّفون علماء ذوو إحساس استراتيجيّ، يجاوز قصر نظر الواثقين ﻓﻲ حسن اختياراتهم وسوء اختيارات الآخرين.

---

١) لا يميّز بعض الدارسين بين «النحو» باعتباره نظاما طبيعيًا مستقرًا ﻓﻲ الأذهان على صورة غير واعية و«علم النحو» باعتباره نظريّة علميّة قابلة للإبطال، كما لا يميّز البعض الآخر بين ثوابت العلم وتاريخيّته من جهة وبين متغيّراته وتطوّره من جهة أخرى. وهذا الخلط الذي لم يسقط فيه الخليل ولا سيبويه ولا من جاء بعده، والذي لم يسقط فيه علماء الطبيعة أيضا، خلط شائع بين دارسيّ العربيّة سببه ضعف التجهيز المنهجيّ وإعراض الدارسين المقنّن عن كتب الأصول العلميّة وتاريخ العلوم.

٢. الوسائل المشاريع الكبرى

يحتاج التنسيق والتكامل بأنواعهما المذكورة إلى روابط تكوّن بين المؤسّسات مسارات يمرّان منها. ولضمان النجاح، لا بدّ من وسائل ناجعة تضمن مرور المعلومات المستعملة لتحقيق هذين الهدفين. وبالنظر في سياسات التصرّف في مختلف المؤسّسات الاقتصاديّة والإداريّة والسياسيّة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالسياسة اللغويّة، لاحظنا أنّها أدوات ثقيلة تتطلّب في ذاتها صنفًا معيّنًا من المشاريع. لذلك سمّيناها بـ «**الوسائل المشاريع**» لأنـّها وسائل ومشاريع في الآن نفسه. فهي ككلّ المشاريع تقتضي التصوّر والتخطيط والتنظيم المحكم عند الإنجاز. وهي ككلّ الوسائل أدوات غير مقصودة لذاتها بل لغيرها. ونعتناها بالكبرى لسببين كالسبب الواحد. أوّلهما أنـّها «وسائل ومشاريع» في الآن نفسه، لا يكاد يخلو منها مجال أو قطاع، تجدها في السياسة والاقتصاد والصناعة والثقافة وغيرها، كما ذكرنا. وثانيهما أنّ المتتبّع لما يجري من تنسيق وتكامل بين المؤسّسات وبين الدول في الشأن اللغويّ، يجد أنّ كلّ الهيئات والتنظيمات والمنظّمات العاملة في السياسات اللغويّة عند الأمم الناجحة في نشر ألسنتها قائمة على حسن الاتـّكال على هذه الوسائل التي كانت في الأوّل مشاريع مدنيّة قبل أن ترتفع إلى درجة المنظّمات الأمميّة. وأحسن الأمثلة في هذا «المشروع الفرنكفوني»[١] و «المشروع الألسنيّ الأوربّيّ»[٢].

---

١) ينظر «ميثاق الفرنكوفونيّة» نشر المنظـّمة العالميّة للفرنكفونيّة في نسخه المتعدّدة:

a. Organisation Internationale de Francophonie, “Charte de la Francophonie”, septième Sommet, à Hanoi (Vietnam), le 15 novembre 1997 ;

b. Charte de la Francophonie « Conférence Ministérielle, Antananarivo, le 23 novembre 2005.

c. XIVe Conférence des chefs d’État et de gouvernement des pays ayant le français en partage, Kinshasa (RDC), les 13 et 14 octobre 2012

٢) أ. مجلس أوروبا. مجلس التعاون الثقافى، «الإطار المرجعى الأوروبى العام للغات:دراسة، تدريس، تقييم المستويات، ترجمه:د. علا عادل عبد الجواد، د. ضياء الدين زاهر، ماجدة مدكور، نهلة

١.٢ خطّة استراتيجيّة جغرافيّة سياسيّة

١.١.٢ الأساس اللاواعي للتنسيق الاستراتيجيّ الممكن

إنّ المعطيات اللغويّة ككلّ الوظائف العصبيّة العليا المكوّنة لما يسمّى بالذهن، في المعنى العلميّ المعاصر الكلمة «الذهن»، معطيات مجاوزة للوعي؛ فالمتكلّم العفويّ، مهما كان لسانه، لا يتوخّى قواعد النحو المسيّر للسانه على صورة واعية، لا سيّما إذا كان لا يعرفها، أو كان متكلـّمًا لم يحظ لسانه بالوصف العلميّ. هذا في مستوى الفرد، فما بالك بالسلوك الجماعيّ عبر الزمن.

الملاحظ في مستوى الاختيارات اللسانيّة الكبرى أنّ العرب، بقدر ما يحقـّقون انتسابهم الوطنيّ بلهجاتهم المتجمّعة في مجموعات إقليميّة، يحافظون على وحدتهم اللسانيّة بوسائل مختلفة مجاوزة للوعي الفرديّ والجماعيّ على حدّ سواء.

من الثابت أنّ الوسيلة الأقرب من غيرها إلى الوعي الجماعيّ هي الإجماع العامّ على المحافظة على معيار لسانيّ تاريخيّ ينعتونه بـ «**الفصيح**»، ولا يخضع، عند استعماله، للوعي الكامل. فهو، وإن كان مراقبًا بالتقاليد التعليميّة، متمرّد على المعايير، وخاضع لأحكام نحويّة دفينة تسمح بتطوّره وتجاوز وعي المنتصبين لحراسته، لا في استعمال الآخرين فقط، بل في استعمالهم هم أنفسهم[1]. نسمّي هذا الاستعمال المعياري، حسب ما تقتضيه الموضوعيّة العلميّة، بـ«الدارجة المعياريّة المشتركة الرسميّة» وقد نختصر هذه النعوت بالاكتفاء بأحدها.

توفيق، مراجعة د. علا عادل عبد الجواد، إصدار معهد جوته، ٢٠٠١ ، مونيخ.

ب. Conseil de l'Europe, « CADRE EUROPEEN COMMUN DE REFERENCE POUR LES LANGUES : APPRENDRE, ENSEIGNER, EVALUER » , Unité des Politiques linguistiques, Strasbourg www.coe.int/lang-CECR

١) كثيرا ما تكون الاستعمالات الحديثة التي يرفضها الصفويّون ويعتبرونها لاحنة صادرة عن قواعد نحويّة أساسيّة تجاوز وعي المستعملين بأنّها كذلك وهادفة إلى معنى غير المعنى المقصود بالعبارة الشائعة.

قد تصدم هذه التسمية بعض عاداتنا؛ إلا أنـّها تسمية وصفيّة لا تنويه فيها ولا تهجين، إنـّما تقرّ بحقيقة قد لا تعجب دعاة العاميّة ولا خصومهم المتزمّتين. وهي أنّ المسمّاة بالفصحى ليست سوى دارجة من الدارجات المنتشرة في حياتنا اليوميّة تستعمل شفويّا وكتابيّا في مقامات عديدة على صورة دائمة مستمرّة طوال اليوم، كالمدارس والمجالس التشريعيّة والمحاكم ووسائل الإعلام والمساجد.

كثيرا ما تقوم هذه الدارجة المعياريّة المشتركة في أذهان العرب، بصورة لا واعية، بوظيفة مرجعيّة في **تصفية اللهجات** من بعض خصوصيّاتها البعيدة عن **المشترك اللهجيّ العامّ** للدارجات العربيّة، لفائدة استعمال غير محدود الخصائص ينعته البعض بالثالث أو الوسيط بين الفصيح والدارج، ويتّخذ أشكالا متنوّعة بحسب المتكلّمين في الأغاني والتمثيليّات والخطابات العامّة الموجّهة إلى الجماهير مباشرة أو عن طريق الوسائل السمعيّة البصريّة، أو الخطابات الواقعة في الاجتماعات. وكثيرًا ما تختلط هذه الدارجة الوسطى غير المضبوطة مع الدارجة المعياريّة الرسميّة المضبوطة الأحكام. وهو اختلاط غير حديث، نقل لنا الجاحظ والأصفهانيّ أمثلة منه. فقد كان اللسان العربيّ منذ ما كان متعدّد اللهجات، ولم يكن كما يتصوّره المعاصرون على نحو واحد.

نحن، على خلاف كثير من الدارسين، لا نرى في هذه الحركيّة اللسانيّة الطبيعيّة تهديدًا «**للسان العربيّ المبين**»؛ بل نراها جزءًا من حركيّة تاريخيّة توحيديّة تستقطب استعمالاتنا نحو المركز المعياريّ. ففي رأينا أنّ هذا السلوك اللغويّ الجماعيّ لا يعبّر عن الشعور الحادّ بالانتساب الحضاريّ المشترك فقط، بل يعمل في اتّجاه التقليص من الفوارق اللهجيّة، ويقوم بوظيفة أساسيّة في تجسيد الذات العربيّة في مقابل الآخر[1]. إنـّه حقيقة نفسيّة جماعيّة لا واعية

١) ينظر: المبارك (مازن بن عبد القادر ــ) وآخرون عن اللغة والهويّة في «آفاق الريادة والتمييز»، نشر مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، وزارة التعليم العالي، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤٣٣/٢٠١٢.

أقوى من كلّ الشعارات والمشاريع السياسيّة، ويشكّل جوقة تنسيقيّة رائعة مستغنية عن كلّ قائد[١].

في رأينا أن هذا «**العرفان اللغويّ الجماعيّ**»[٢] صالح لكي يكون منطلقًا لكلّ خطّة استراتيجيّة ممكنة محدّدة لسياسة لغويّة عربيّة قائمة على أسس موضوعيّة صلبة. وهي استراتيجيّة ضروريّة في الوقوف ضدّ استراتيجيّات لغويّة أخرى مضادّة تحاول أن تستغلّ الفوارق اللهجيّة لتعميقها.

٢.١.٢ الجغرافيا السياسيّة والسجال الحضاريّ

يستوجب الوجه الأمثل بالضرورة حصافة سياسيّة تجسّد تحرّك اللاوعي الجماعيّ نحو التوحيد اللسانيّ، كما تجسّد وعي المثقّفين بأنّ السياسة اللغويّة لا تقلّ شأنًا عن السياسات الأخرى ولا سيّما الاقتصاديّة. ومن يقولُ بالسياسة

---

١) اللاوعي الجماعي ذو دور أساسيّ في حياتنا اللغويّة. وهو مفهوم أدخله في علم النفس يونغ. ينظر:
Jung C.G., « Psychologie de l'Inconscient », trad. R. Cahen, Le livre de Poche, ed d'origine Fayard, 1996 Paris
Brodeur C., « L'Inconscient collectif », L'Harmattan, 2007, Paris.

٢) العرفان، حسب ما يبدو من لسان العرب، هو المصدر الأوّل لـ «ع ر ف». وقد استعمل قديما مصطلحا للدلالة على ما يكون من المعرفة عن غير الحسّ والعقل. واخترناه منذ ربع قرن للدلالة على اتّجاه في الدراسات العلميّة يبحث في الوظائف الدماغيّة العليا كالذاكرة والإدراك والتفكير واللغة وغيرها من الكفاءات الذهنيّة ذات الأصول البيولوجيّة. والعرفان غير المعرفة وغير الإدراك. فالإدراك وظيفة من وظائف العرفان، أمّا المعرفة فهي الوجه الواعي الناتج عن اشتغال العرفان. ونظريّة المعرفة التي أسّسها افلاطون ورسّخها كانط نظريّة فلسفيّة في اكتساب المعلومات العلميّة، أمّا نظريّات العرفان فنشاط علميّ في الأسس البيولوجيّة ذات الأساس الفطريّ للمعلومات المميّزة للذكاء الطبيعيّ. ومن هذه الجهة، يمكن أن نتحدّث عن عرفان حيوانيّ، ولا يعسر القول بمعرفة حيوانيّة، إلا إذا أثبتنا أن للحيوان وعيا يسمح بمعرفة ثقافيّة. أمّا استعمال العرفان في غير العلم فهو من الاشتراك اللفظيّ مثل الزاوية والقطب والقطر والتابع والمستقيم. ولو حذفنا مثل هذا المشترك اللفظيّ من الرياضيات لما بقيت هندسة ولا حساب.
للنظر في العلاقة بين العرفان الاجتماعيّ واللغة نشير إلى:
Dasen P.R. & Mishra R.C., « Development of Geocentric Spatial Language and Cognition », Cambridge University Press, 2010

اللغويّة يقول حتمًا بخطّة استراتيجيّة عربيّة عامّة واعية بدور الألسنة في الصراع الحضاريّ بين الأمم، وما قد يستلزمه من حوار. فالتنسيق والتكامل لا معنى لهما إن لم تتوفـر خطـّة عامّة منظّمة طويلة المدى تسيّرهما وتوحّد الأهداف القريبة والمتوسّطة والغايات البعيدة العابرة للأجيال.

نعاين منذ قرن على الأقلّ أنّ العالم يتصدّى أكثر فأكثر لقضاياه بتطوير التكتّلات الجغراسيّة. وبقدر ما ينمو التكتّل منها، يسعى إلى تفكيك التكتّلات المنافسة له بالفعل أو بالقوّة. لذلك لم تنفكّ بعض القوى منذ مدّة طويلة عن العمل على منع سقوط الجنوب المتوسّط بين الشمال وإفريقيا وبينه وبين الصين والهند في يد تكتّل قويّ ينتسب إلى نفس الحضارة.

ليس «**صراع الحضارات**» مجرّد مفهوم تفلسفيّ نشأ عند مُغرض مّا لا يُعبأ به، ويكفي أن نستبدله بمفهوم سلميّ نعبّر عنه بـ «**حوار الحضارات**» حتّى نتخلّص منه. فليس هذا الحوار في أغلب الأحيان إلا الوجه المدنيّ والأقلّ وحشيّة من الصراع، وإن كان يقدّم على أنّه البديل منه[1].

تجرى عبارة «حوار الحضارات» في استعمالاتها العامّة في معنى التعامل السلميّ في شتّى المجالات ولا سيّما الثقافيّ منها، وكأنّ لفظة «الحوار» مجرّد مجاز استعاريّ لا يقتضي بالضرورة استعمال الألسنة. لكنّ الواقع الدوليّ غير ذلك. فالعبارة وإن كانت مجازيّة إلى حدّ، فهي أقرب ما يكون إلى ما يستعمل فيه الجزء المهمّ للدلالة على الكلّ. وذلك أنّ الحوار بمعنى التواصل اللغويّ هو النشاط الأساسيّ في هذا التعامل الذي يكاد يكون في أغلب حالاته إيقاعًا لغويًّا لما لا يكون فيه إيقاع فعليّ.

---

١) ينظر في هذا المعنى:
غارودي (روجي)، حوار الحضارات، ترجمة وتحقيق عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٧؛ سيّد صادق حقيقيت، حوار الحضارات وصدامها، ترجمة السيّد عليّ الموسوي، دار الهادي بيروت، لبنان، ٢٠٠١. إلخ.

ولكنّ الحوار الحضاريّ قد يكون أيضًا إيقاعًا لغويًّا مجوّزًا أو ممهّدًا أو مبرّرًا لتدابير سياسيّة واقتصاديّة ليست في حقيقتها سوى معارك باردة تقتل أو تجرح الكائنات الاقتصاديّة والسياسيّة المقابلة. وكثيرًا ما يكون الكائن المتضرّر وغير المحسوس كائنًا لسانيًّا يمثّل الحضارة المنافسة أو الغريمة أو المغزوّة لا غير.

وهذا ما بدأ يقع للعربيّة منذ ما بدأت القرون الحديثة. فالعربيّة لم تولد لسانًا خامسًا أو سادسًا منذ وجدت. فقد كانت لفترة طويلة من تاريخ الإنسانيّة اللسان الأوّل في الاستعمال العالميّ. ولا شيء يثبت أنّ الألسنة الاستعماريّة كانت في مرتبة ثقافيّة أو حضاريّة سابقة رغم الانحطاط الذي كانت عليه الشعوب والدول المستعملة للعربيّة. وإلاّ، فكيف نفسّر منطقيًّا مرتبتها اليوم رغم الزحف الاستعماريّ وازدياد الفارق الثقافيّ والاقتصاديّ بينها وبين هذه الألسن.

ينبغي ألا نهمل أنّ بعض القوى الاستعماريّة السابقة تدرك أهمّيّة العربيّة وتتّبع مسارًا واضحًا في نشر ألسنتها حسب استراتيجيّة واضحة المعالم، قلّما تصاحب بما يدلّ على المعاداة. وهو ما يؤكّد حاجتنا الملحّة إلى توجّهات استراتيجيّة واضحة، لا تصطبغ بصبغة عدائيّة مثيرة، ولا تتجاوز المبرّرات والأهداف الموضوعيّة المقبولة في السياسة العالميّة. وليس ذلك في المجال الثقافيّ فقط بل كذلك في المستويين السياسيّ والاقتصاديّ، وعلى صورة متجانسة مع هذين البعدين. ففي السياسة والاقتصاد العالميّين قوانين وأعراف تستعملها الدول للمحافظة على ألسنتها ونشرها[1].

---

١) عن السياسة اللغويّة، ينظر: طوايفصون ج. و.، السياسة اللغويّة حلفيّاتها ومقاصدها، ترجمة محمّد الخطابي، مؤسّسة الغنيّ، الرباط، ٢٠٠٧

٣.١.٢ الاختيارات الكبرى وتفعيل التكامل والتنسيق

قد يبدو للنظر المتسرّع أنّ هذا الجانب الاستراتيجيّ يجاوز مشروع التنسيق والتكامل بين المؤسّسات اللغويّة لكونه يقع في مستوى السياسات الخارجيّة للدول. لكنّ الوقائع تثبت أنّ الأمم التي تعاملت مع ألسنتها وفق خطّة استراتيجيّة داخليّة متناسقة ومتكاملة مع خطّة استراتيجيّة خارجيّة في نشر ألسنتها تحدث في نفوس العاملين في القطاع الشعور بالعمل في بناء واحد منظّم وواضح الغايات. هذا ما لاحظناه مثلًا عند الفرنسيّين والكنديّين والبلجيكيّين والروس.

لا يكون العمل في الإطار الاستراتيجيّ نافعًا مالم تكن التوجّهات مرنة قابلة للتنفيذ داخليًّا وخارجيًّا حسب تنظيم وترتيب مدروس، وقابلة للتعديل السريع. وهو ما يقتضي اشتمالها مسبّقًا على وحدات احتماليّة قابلة للتناوب والمعاوضة بحسب الظروف، بحيث إذا تبيّن قصور مسلك مّا عن تحقيق هدف معيّن جزئيًّا أو كلّيًّا لم ينتظر المنفّذون إجراء دراسة جديدة لاتـّخاذ قرار مناسب[١].

يستدعي هذا الجانب الاستراتيجيّ لخطورته دراسات علميّة عديدة، تتناول الأوضاع الداخليّة والخارجيّة على حدّ سواء، أي دراسات موضوعيّة موثـّقة وقائمة على مناهج العلم في التحقيق والوصف والتفسير. وهو ما يستوجب بالضرورة خلاص هذه الأبحاث من المواقف المسبقة غير المثبتة منهجيًّا والمتأتـّية من مواقف قد تكون ذات أبعاد استراتيجيّة منافسة، أو متأتـّية عن نوازع عقديّة دينيّة أو غير دينيّة. فالعمل العلميّ، حتّى وإن كانت

---

١) هذا ما لاحظناه في السياسة الفرنكوفونيّة بالشامّ والمغرب العربيّ والغرب الإفريقيّ. فقد عدّلت سياستها مرارا في هذه الأقاليم على صور مختلفة، بحسب ما اعترضتها من صعوبات ومقاومة. وهي وإن كانت تعمل ظاهريّا محافظة على غاياتها الكبرى، فهي واقعيّا تلوّن سياسيتها بالألوان المناسبة للمحيط.

دوافعه عقديّة، ينبغي منهجيًّا أن يبني نفسه بأدواته المنهجيّة والنظريّة بعيدًا عن هذه الدوافع.

يقتضي الوجه الأفضل الاعتبار بما عليه الوضع العربيّ العامّ وما ينجرّ عنه من صعوبات في وضع استراتيجيّة مشتركة عامّة. فليس بِخافٍ على أحد حدود المنظّمات العربيّة في أخذ القرارات وتطبيقها. فقد كان من الممكن أن يكون مشروع التنسيق والتكامل بين المؤسّسات الخادمة للعربيّة جاريًا منذ عقود بإشراف بعض المنظّمات المتفرّعة عن الجامعة العربيّة. نحن ها هنا نشير إلي صعوبات حوّلتها ذهنيّتنا الثقافيّة إلى عوائق.

منطقيًّا، ومهما كانت الأوضاع، لا موجب لعدم وضع خطوط عامّة لاختيارات كبرى تكون مرجعيّة للدول والمؤسّسات والأشخاص، يهتدون بها بفضل الالتزام الذاتيّ والانضباط في العمل بما يوافقها ولا يتعارض معها. وعلى هذا النحو يمكن لمن يهمّه شأن العربيّة أن يكوّن في ضوء هذه الخطوط الكبرى استراتيجيّته الخاصّة على صورة قابلة للتنسيق والتكامل.

من هذا المنظار، ليس المثقّفون العرب، ولا سيّما الباحثين منهم في اللسان العربيّ، في حاجة إلى انتظار قرارات رسميّة، إذ بإمكانهم أن يبادروا في إطار بعض المؤسّسات المؤهّلة لخدمة العربيّة أن يبادروا إلى وضع هذه الخطوط العامّة على هيئة قابلة للتحسين المستمرّ، وأن يعتمدوها في وضع استراتيجيّات صغرى تُتوخّى في كامل أعمالهم، ويمكن لغيرهم اعتمادها وتحسينها.

٢.٢ المنظومة التواصليّة

١.٢.٢ منظومة تواصل لا اتّصال

لا يكون ما اقترحناه وما سنقترحه مفيدًا ما لم تتوفّر منظومة تواصليّة ناجعة تتجاوز الوسائل العادية للنشر الجامعيّ والثقافيّ. فأغلب المؤسّسات

العربيّة تـُصدر كتبًا ودراسات ثقيلة الحجم غالية الثمن، تبقى فوق رفوف لا يسمع بوجودها أحد.

من اليسير على كلّ مُصدر أن يلقي المسؤوليّة على القارئ العربيّ؛ فهو حقًّا نادر كسول لا يبالي. لكنّ الموقف الرشيد، حسب رأينا، أن نكون على وعي بأنـّنا، بقدر براعتنا في نشر الإشاعات، لا نحسن التحكـّم في وسائل التواصل. فلسبب مّا، نصلح لنقل المعلومات على الصورة الأُحاديّة الاتـّجاه [س ← ص ← ع] أكثر ممّا نصلح لتناقلها على الصورة التعامليّة [س ↔ ص ↔ ع]. ولذا، أمامنا جهد لا بدّ من بذله لتنمية ثقافة التواصل والحوار بتوفير وسائله ومنظوماته.

لا يمكن التنسيق ولا التكامل بين المؤسّسات المعنيّة دون تبادل معمّم للمعلومات منظّم ومدروس. لكنّ التبادل وحده غير كاف، إذا كان متروكًا لإداريّين يقف جهدهم في أحسن الأحوال عند ضبط الواردات والصادرات وتسجيلها وملء رفوف المكتبات بها في انتظار سائل عنها، هو في الأغلب على غير علم بوجودها.

إذا تصوّرنا باحثًا مثاليًّا دؤوب السعي ليس له من همّ في حياته المهمومة سوى الكتب، وهو أمر نادر في أمّة أدرجتها الإحصائيّات ضمن الأمم الأقلّ إقبالًا على القراءة، فإنّ هذا الباحث المثاليّ لا يمكنه أن يحيط بأكثر من كتاب أو كتابين أو ثلاثة في الأسبوع. وليس من الثابت أنـّه سيقف على كلّ المعلومات التي تهمّه ولا تهمّه.

هذا ما يجعل الطرق التقليديّة محدودة التأثير، ولا تساعد على تحقيق الحركيّة الإعلاميّة اللازمة والكافية لتحقيق تنسيق وتكامل طبيعيّين. وفي غياب بنية تحتيّة، أو تربة خصبة قابلة للتعاون بين المؤسّسات، لا يمكن للتوصيات والقرارات إلا أن تكون كلاما ظرفيّا يذوب في الأثير مباشرة بعد الإدلاء به في الاجتماعات والندوات والمؤتمرات.

فليست قضيّتنا قضيّة طباعة ونشر وتوزيع وتبادل فقط، بل القضيّة أن تكون المعلومات جارية دائرة على صورة مستمرّة كالدم في العروق واصلة إلى كلّ الخلايا الفاعلة في هذه المؤسّسات. وينبغي، لكي تكون ناجعة، ألا تكون مجرّد شارة منبّهة ترنّ رنّة واحدة ثمّ تقف. فالتواصل لغويًّا وسيميائيًّا لا ينخزل إلى منبّه اتّصال كجرس الهاتف، ما إن ينبّه حتّى يسكت. شرط التواصل أن المتقبّل ما إن يتقبّل معلومة الباث حتى ينقلب باثا لمعلومة مناسبة. فليس المطلوب مجرّد اتّصال، بل المطلوب هو التواصل.

٢.٢.٢ التكثّف التواصليّ وانقداح التنسيق والتكامل(١)

هذا لا يعني أبدًا التخلّي عن الطرق التقليديّة في النشر والتوزيع والتبادل. فكما أشرنا أعلاه، تحتاج هذه الطرق إلى «**تعهّد**» و «**تقييم**» ينمّيها ويسهر على أدائها على وجه أفضل. إنّما يعني أنّها غير كافية وحدها. فلا بدّ من «منظومة تواصليّة» ذات «شبكة تواصليّة» عصريّة تخضع لمبادئ صارمة وقابلة للقيس. لا تترك المعلومة كنزًا لا يصل إليه إلا المجتهد في البحث عنه، بل تجعلها متوفّرة معترضة طريق المارّين ساعية إلى من لا يطلبها سعيها إلى المحتاج إليها.

في وسائل التواصل الاجتماعي «و.ت.ا.ج» الحديثة طرق كثيرة لتوصيل «**النبذات الإعلاميّة**» إلى من يطلبها ومن لا يطلبها على حدّ سواء. وذلك بأسلوب جذّاب، ويتّصف بالتكرار المرسّخ وغير المملّ للأساسيّ المحتاج إلى التنسيق أو التكامل. بطرق وأساليب من هذا الضرب، يصبح العاملون في هذه المؤسّسات سابحين في نفس الخضمّ من المعلومات رغم اختلاف المؤسّسات وتباعدها. فلا محالة أن تنقدح بين المتقاربين منهم شرارة تنسيق قد يجاوز

---

١) الدراسات في هذا الشأن كثيرة، تتطلّب تكوين مختصّين في هذا المجال يجاوز اختصاصنا. لكنّنا نشير إلى:

Liu, Clarke, Andersen & Stamper, Coordination and Communication Using Signs: Studies in Organisational Semiotics, Springer Publishing Company, 2012.

وعيهم به، وبين المتباعدين منهم شرارة التكامل دون قصد مسبق. وفي هذه الحالة فقط، يمكن للاجتماعات ومقرّراتها وتوصيّاتها أن تصبح ذات معنى بالنسبة إلى من إليهم توجّه.

إنّ الضعف التواصلي عائق أساسي يفرغ مسارات التنسيق والتكامل بين المؤسّسات والأفراد من كلّ معناها. فمهما عدّدنا المسارات ونظّمناها، فإنّها تبقى كجادّات معبّدة واسعة خالية من السيّارات، إن لم تنضو في «**منظومة تواصليّة**» عامّة قائمة على أساليب مبتكرة متعدّدة الأنواع ومتشابكة الاتّجاهات.

إنّ التواصل في ذاته، حتّى وإن لم يصدر عن قصد التنسيق والتكامل، كاف لتعديل المواقف والآراء وتوجيهها نحو تجمّعات نوعيّة تسعى بلا وعي ولا حساب إلى الانسجام والتناسق والتكامل[١]. هذه خاصيّة لسانيّة أساسيّة تتّصل مباشرة بالوظيفة الأساسيّة للغة البشريّة. فمآل التواصل المشترك والمتشابك بالخصوص أن يعدّل المواقف والآراء الابتدائيّة بفضل ما يوفّره للمتشاركين من معلومات تصبح بالتحاور رصيدا مشتركا حتى وإن تحوّل التواصل من الحوار إلى الجدال فالسجال.

هذا الأمر معروف في الأوساط الاقتصاديّة والسياسيّة.

فالإشهار قائم أساسًا على التعريف بالبضاعة بترداد وتكرار مملّ، ولكنّه يكوّن ردود الفعل الجماعيّة الموافقة لمصلحة المشهر. صحيح أنّنا لسنا في ميدان قابل لعمليّات من نمط شبيه بالإشهار. لكنّه مثال جيّد على أهمّيّة استعمال مكثّف للاتّصال الأحاديّ الطرف.

---

١) في هذا المجال كتب كثيرة تبيّن خصائص الوسائل النفسيّة للإقناع.
ينظر مثلا:
GIRANDOLA Fabien, « Psychologie de la persuasion et de l’engagement », Presses Universitaires ; Franche-Comté, 2003

نجد مثل هذا أيضًا في الدعاية السياسيّة ذات الأهداف الاستراتيجيّة. فالرشّ، أو بالأحرى الإمطار الإعلاميّ مفيد جدّا في تحريك الضمائر نحو المواقف الذهنيّة المتناسقة. وهو أسلوب ناجع استعملته الدعايات المباشرة وغير المباشرة.

استعمل التكثيف والإمطار الإعلامي وما زال يستعمل لتوجيه الجماهير نحو اكتساب حالات ذهنيّة قابلة لبعض التوجّهات ذات الأهداف الاقتصاديّة أو السياسيّة أو حتّى الثقافيّة. وكما يُستعمل الإعلام عند بعض الأطراف العالميّة بما لا يوفّر عقليّة التعاون بين العرب، يمكن للمؤسّسات اللغويّة بحركة مضادّة غير مباشرة وبدون مثيرات سجاليّة نشر **ثقافة التعاون والتنسيق والتكامل**؛ وذلك بالتعاون مع مؤسّسات أخرى ذات طاقات ماديّة أو إعلاميّة أقوى من طاقاتها. وهكذا يمكن على الصعيد العامّ العمل على وضع أرضيّة أو خلفيّة ثقافيّة مناسبة. فوسائل الإعلام العربيّة وممولاتها مقصّرة جدّا في هذا المجال، ولا ترى مثل هذا العمل ممكنًا إلاّ على صورة رسميّة وذات تلوّن إديُلوجيّ أو سياسيّ منفّر أو مريب.

أمّا في إطار المؤسّسات اللغويّة نفسها، فالملاحظ أنّ الإعلام فيها على أشدّ ما يكون من الضمور والخمول. فليس لها شبكات تواصليّة، ولا تتوخّى حتّى سياسة الاتّصال الدائم والمتنوّع مع الأطراف المماثلة أو القريبة منها. ولا نستبعد أنّ الهزال الكيفيّ والكمّي لا يشجّع أغلبها على التعريف بأنشطتها. وهذا خطأ. فمن مهامّ التواصل اللغويّ، كما أشرنا أعلاه، تعديل ما بين المتواصلين، بتوسعة المعطيات المشتركة بينهم. فالمتوقّع، تبعا لذا، أن يساعد التواصل بين المؤسّسات على تكوين مناخ لا يشجّع على التنسيق والتكامل فقط، بل ينمّي الإنتاج أيضًا.

يمكن لهذا المناخ، بمقتضى الكثرة الجاذبة نحو الأسفل، أن يؤدّي إلى معدّل عامّ منخفض لا يعمل في صالح أكثر المؤسّسات اهتمامًا بالكيف. لكنّ

هذه الحالة التي عاينّاها في ظروف عدّة، لا سيّما في مجال البحث الإشهاديّ، يمكن تلافيها بنظام ناجع في مراقبة المستوى.

هذا ما يقتضي سنّ منظومة تقييميّة مراقبة. ومعدّلة وموجّهة.

٣.٢ المنظومة التقييميّة

١.٣.٢ مبدأ تقييم المؤسّسات

يسعى ما ذكرناه إلى خدمة العربيّة على الوجه الأفضل، إن لم يتيسّر الوجه الأمثل. لكن، ليس من اليسير أن نميّز بين الوجهين الأفضل والأمثل. فالمؤسّسات الثقافيّة، على خلاف المؤسّسات الاقتصاديّة والصناعيّة، لا تحظى في العموم بمقاييس ومعايير واضحة تحدّد الأفضليّة بالخصوص، بما يمكّننا، إذا حكمنا على قطاع معيّن أو على جزء منه بالخلل الوظيفيّ، أن نجاوز تحديد موطن الخلل إلى تفسير أسبابه وملابساته، وعلاجه بما يزيل النقائص، ويجعل اشتغال المؤسّسة عاديًّا خاليًا من العطب أو الاضطراب. ثمّ، حتّى وإن توفّر مثل هذا، ليس من اليسير أن نميّز بين اشتغال عاديّ واشتغال حسن واشتغال أحسن في مؤسّسات تقوم على الكيف غير السهل التقييم. ذلك أنّ تقييم الكيف في حاجة إلى قرائن دقيقة قابلة لتكميم لا يؤول إلى طمس الخصائص الكيفيّة التي لا يمكن للقرائن أن تحيط بها، إذ يتطلّب الكيف إدراكا شموليّا للكلّ المجاوز لخصائص الأجزاء المكوّنة له.

رغم هذا العسر، يبقى من المهامّ الملحّة أن نمنح المؤسّسات الثقافيّة ذات الصلة بحالة العربيّة نظامًا تقييميًّا ناجعًا في مراقبة سيرها وتحسينه باستمرار، على غرار ما يقع في المؤسّسات الصناعيّة والاقتصاديّة. فـ «**منظومة التقييم المستمرّ**» من أهمّ الوسائل في ضبط الغايات البعيدة والأهداف المرحليّة لأعمال المؤسّسات، وفي تعيين المكوّنات والأدوات الكفيلة بتحقيقها، وفي تدقيق وظائفها وحاجاتها العمليّة.

ممّا يعين على تذليل الصعوبات في تحقيق هذه المنظومة التقييميّة، باعتبارها وسيلة «**مراقبة دائمة**» و«**تحسين متدرّج**»، أن نستفيد بالشبكات المستعملة في تقييم المؤسّسات عمومًا، والمؤسّسات القائمة على الشبكات التواصليّة بالخصوص. وهذا يستدعي تحديث المؤسّسات اللغويّة الراهنة، وتأسيس مؤسّسات جديدة تستفيد من نجاحات المؤسّسات الاقتصاديّة والصناعيّة.

ليست المسألة مسألة اقتباس أو استيحاء لمناويل تقييميّة أجنبيّة وبعيدة كلّ البعد عن النشاط العلميّ في ميدان اللغة لاستغلالها في هذا الميدان؛ ففي رأينا أنّه حان الوقت لمزاولة الأنشطة اللغويّة حسب زوايا نظر جديدة كالجغرافية السياسيّة، كما ذكرنا أعلاه، وكذلك باعتبار المجال اللغويّ مجال تطبيق تكنولوجيّ من جهة ومجالًا مسائلًا للأسس المنطقيّة الرياضيّة للتكنولوجيا من جهة أخرى، وباعتباره أيضًا مجالًا لما صار في العقدين الأخيرين ينعت باقتصاد المعرفة. ينبغي ألا نغفل إطلاقًا أنّ الشبكات التواصليّة الكبرى كقوقل وياهو وغيرها وما تستوجبه من محرّكات بحث، تشتغل أساسًا على معطيات لغويّة، وأنّ استقلالنا المعرفيّ وتفتّحنا المعرفيّ يتطلّبان مناهج ومفاهيم حديثة تخضع لمناويل تقييميّة خصوصيّة لا تقتصر فوائدها على تقييم المنجز بل يمكننا استيحاء بعض معاييرها للتفطّن إلى النقائص في مؤسّساتنا الحاليّة[١].

٢.٣.٢ تكوين المقيّمين والجودة المضمونيّة

في مرحلة أولى يمكننا الاستفادة بالشبكات المستعملة في تقييم الجودة في مؤسّسات التعليم والبحث، بعد مراجعتها حتّى تكون أكثر مناسبة لمجالنا. فهذه المنظومات تهتمّ في الأغلب بالمعطيات الشكليّة الماديّة القابلة للملاحظة المباشرة كالأبنية والتجهيزات والشكليّات المتّبعة في تسجيل الطلبة واختبارهم

١) أصبح فنّ التقييم اختصاصا قائما بذاته، والمراجع في هذا الصدد وفيرة.

وغير ذلك من الأشياء التي لا تحتاج إلى مجهود في التعمّق، ولا إلى خبرات علميّة تجاوز مجرّد المعرفة المتينة باللسان العربيّ، والتبحّر في المعارف التقليديّة. فقد لاحظنا في حالات عديدة أنّ المؤسّسات الناجحة في مثل هذا التقييم لا توفّر بالضرورة قيمة معرفيّة تجاوز ما تنتجه مؤسّسات أخرى فقيرة ولا تستجيب تنظيميًا لمعايير الجودة. ولذلك، يجدر بالمنظومة التقييميّة ألاّ تغترّ فتكتفي بالنجاح في توفير الحاجيات الشكليّة على حساب المعطيات المضمونيّة العسيرة ملاحظتها.

يتطلّب التقييم المضموني مقيّمين ذوي كفاءات متميّزة في الميدان. لكنّه ليس من السهل توفيرها باستعمال المقاييس الداخليّة، ودون الالتجاء إلى معايير عالميّة. فمن يُعتبر حسب زاوية نظر معيّنة كفاءة عالية قد يكون كذلك بالنسبة إلى المجموعة التي ينتسب إليها. ولكنّه بمقاييس أخرى خارجيّة، وحسب زوايا نظر مخالفة، يمكن ألا يكون ناجعًا في بعض الوظائف المهمّة التي تتطلّب تكوينًا علميًّا متينا يستجيب للمستوى الأدنى المقبول عالميًّا في علوم اللغة.

ليس من الثابت أنّ جميع الجامعات العربيّة توفّر مثل هذه الكفاءات. وذلك لأسباب تعود إلى محتويات البرامج والمناهج السائدة في المؤسّسات الجامعيّة العربيّة، وإلى عدم توفّر عقليّة علميّة مناسبة لحاجاتنا في الميادين اللغويّة. فمهما كانت عبقريّة القدماء، ومهما كانت كنوزنا التاريخيّة، فالتطوّر العلميّ الحديث مجاوز لكلّ ما أنجزته الحضارات السابقة في المناهج والنظريّات والتطبيقات. وليست العلوم اللغويّة بمنآى عن هذا الحكم العامّ. وكما أعاننا العلم الحديث على الانتباه إلى كنوزنا الماديّة المختلفة وثراء فضائنا الجغرافيّ، وعلى استغلالها على الوجه الناجع، فكذلك يعيننا على التفطّن والوعي بثراء فضائنا التاريخيّ المهترئ بالتعوّد، وعلى استغلال المهارات المنهجيّة والنظريّة الحديثة على الوجه المفيد.

يعني ما ذكرنا أنّ المنظومة التقييميّة، باعتبارها وسيلة ضروريّة لتحديد الوظائف وتعيين المكوّنات ومراقبة المسار وتطوير التنظيم والاشتغال، لا تحقّق جدواها بدون «**منظومة تكوينيّة**» توفّر الكفاءات القادرة على التقييم والتوجيه والتنفيذ، وتُخوّل للمقيّمين وضع الأغراض والمُستهدفات في تراتبيّة متدرّجة، تمكّنهم من رصد التقدّم وتشخيص أسباب الفشل. وهذا ما يستوجب إصلاحات كثيرة ومتدرّجة في مستويات التعليم والبحث بالجامعات العربيّة.

للمنظومة التقييميّة دور في التمييز بين مواطن التنسيق والتكامل بين المؤسّسات المتماثلة والمؤسّسات المختلفة. ذلك أنّ التنسيق، كما يكون بين المؤسّسات المتماثلة في النوع والوظيفة، يكون بين المؤسّسات المختلفة نوعا ووظيفة. وكذلك التكامل، كما يكون بين المؤسّسات المتكاملة يكون أيضا بين المؤسّسات المتماثلة.

ثانيًا : المؤسّسات ومسارات التواصل والتقييم

نهتمّ أوّلًا بتراتب المؤسّسات اعتبارًا للمسارات الرسميّة المراعية للأنظمة الحكوميّة والدوليّة، قبل أن نشير إلى ما ينتظر التنسيق الأدنى الخارج عن إرادة العاملين في خدمة العربيّة. فليس بيد المدرّس الباحث أن يخطّط بدون تكليف لما يجاوز شأنه الضعيف. فأقصى الشأو أن يلمّح إلى ما قد يكون يومًا سياسة في شأن العربيّة شبيهة بما نراه في سياسة ألسنة أخرى زاحفة[1].

لكنّ هدفنا الأساسيّ في الوضع الراهن، ألا يكون دور المدرّسين الباحثين والعاملين في شأن العربيّة دورًا سلبيًّا بل إيجابيًّا فعّالًا وشريكًا وقادحًا. ففي

---

١) في العموم، تمكّن اللسان العربيّ من استرجاع بعض ما خسره من فضائه الجغرافيّ والثقافيّ في بلدان الشامّ أوّلا ثمّ في المغرب العربيّ في العقود الأخيرة. لكنّه في تقهقر في الغرب الإفريقيّ أمام الفرنسيّة، وفي المحيط الهندي أمام الأنكليزيّة. ويلاقي تهديدات افتعلتها بعض القوى العالميّة في البلدان المتعدّدة الألسن كالمغرب والعراق أو بالاستيطان كفلسطين، وتهديدات أخرى مقنّعة بأقنعة اقتصاديّة في بعض بلدان الخليج.

رأينا أنّ ما ينشره المنتقدون عن تجمّد القرارات الرسميّة مبالغ فيه، وأن الأولى بالمثقّف أن يحاسب نفسه على تخلـّفه في القيام بواجباته على صورة رصينة مقبولة فيها الهيئات المدنيّة تقوم بدورها على غرار ما وقع ويقع عند الشعوب الأخرى ذات السياسات اللغويّة القويّة.

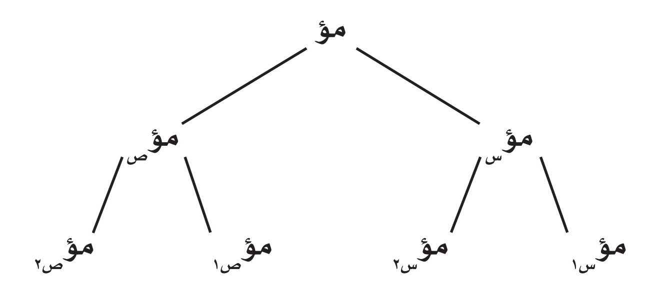
١. مسارات التواصل والتقييم بحسب تراتب المؤسّسات

١.١ التراتب التصنيفيّ والتكوينيّ لحركة الوسائل

تستلزم وسائل التنسيق والتكامل التي ذكرناها (الخطّة الاستراتيجيّة، والمنظومتان التواصليّة والتقييميّة) أن نحدّد تصنيفيّة نظريّة عامّة للمؤسّسات المعنيّة به، لتحديد المسارات الممكنة بينها. وذلك أنّ التنسيق أو التكامل رهين أصنافها وأصناف العلاقات الرابطة بينها وطول المسافات الفاصلة لبعضها عن بعض.

لن نهتمّ في هذه التصنيفيّة برصد المؤسّسات الموجودة فعلا. فليس الرصد من مشمولات هذا العرض. بل الغرض أن نحدّد الخصائص النظريّة العامّة وما تستلزمها من أصناف المسارات. وذلك لأسباب، أهمّها شكليًّا أنّ التصنيفيّة تـُعين على رسم المسارات والاقتصاد فيها، كما تعين على تحديد الأولويّات في التنسيق والتكامل.

سعيا إلى الوضوح الشكليّ للتصوّر، نستعين بالمشجّر التالي[1]:



يجسّم هذا المشجّر التصنيفيّ، ويمكن أن يُقرأ أيضًا قراءة تكوينيّة[2]، تنظيمًا معهودًا للمؤسّسات، قمّته مؤسّسة حاضنة أمّ «مؤ»، تتفرّع عنها بنتان أختان على الأقل، كلتاهما تنضوي تنظيميًّا تحتها، وتقبل التفريع على المنوال نفسه إلى مؤسّسات بنات لها وحفيدات للأمّ وأخوات في ما بينها، وهكذا بحسب أهمّيّة الأمّ.

مثال هذا في التعليم وزارة تحتها جامعات تحتها كلّيّات ومعاهد تحتها أقسام. لكنّ هذا المثال قد يوهم بأنـّنا إزاء مشجّر تكوينيّ لا تصنيفيّ. وليس الأمر كذلك. فالمشجّر من حيث التصنيف يعني في ما يعني أنّ كلّيّة الآداب في تونس، تقع تصنيفيًّا أختًا لكلّيّة الآداب بجامعة الملك سعود، وقس على البقيّة. لكنّه مشجّر من حيث التكوين يسطّر عدم انتساب الكلّيّتين إلى أمّ واحدة. وينبني على هذا كما سنرى طول وقصر في المسارات مؤثّر في **حركة وسائل التنسيق والتكامل** ويستدعي تطبيقًا مخصوصًا للوسائل المذكورة أعلاه (أي المنظومتين التواصليّة والتقييميّة).

---

١) حيث مؤ ترمز لمؤسّسة مّا، وحيث القرينة المصاحبة للرمز تدلّ بالتوالي عن النوع وأصنافه.

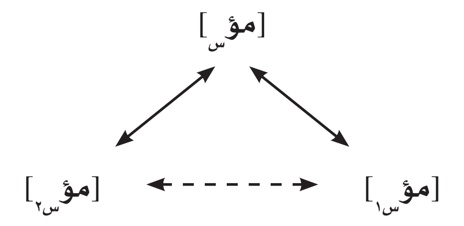
٢) يقول المشجّر التصنيفي «إن الجنس كذا يتكوّن من الأنواع كذا وكذا»، بينما يقول المشجّر التكويني «إنّ البنية كذا متركّبة من المكوّنات كذا وكذا».

إذن، يشير هذا التشجير التصنيفيّ إلى أنّ المؤسّسات تقع في أضرب وأنواع مختلفة ومتراتبة على وجه يجعل المسارات الرابطة بينها مسارات ليست بالضرورة مباشرة. وهو ما يستدعي تصرّفًا مخصوصًا في تنظيم التواصل والتقييم يراعي الترتيبات والقوانين وسيادة الدول.

٢.١ المسارات التواصليّة المباشرة وغير المباشرة

لا مانع مبدئيًّا من تعامل معهدين أو مجمعين تعاملًا مباشرًا. إلا أنّ المسارات المباشرة، وإن كانت ممكنة، وناجعة في الكثير من الأحيان، بين المؤسّسات الواقعة في نفس المستوى والمنتسبة إلى نفس النوع، كالمؤسّستين [مؤ$_{س١}$ ، مؤ$_{س٢}$] المنتسبتين إلى نوع واحد [مؤ$_{س}$]، فإنّ التعامل الأمتن هو التعامل المراعي للتماثل وللتراتب التصنيفيّ، والمحترم لخطوط الربط المشجّريّ. فالتواصل الأمتن بين الأختين هو التواصل عن طريق الأمّ المباشرة.

فالمسار الأفقيّ المباشر [مؤ$_{س١}$ ↔ مؤ$_{س٢}$]، وإن كان ممكنا في الحالات العاديّة، فإنّ المسار التراتبي [مؤ$_{س١}$ ↔ [مؤ$_{س}$] ↔ مؤ$_{س٢}$] أنجع منه في المهمّات الأساسيّة ذات الصلة بالتصرّف المالي أو باختيارات الدولة:



وهذا ما نلاحظه فعليًّا في قسمين تعليميّين منتسبين إلى نفس المؤسّسة مثلا: يمكنهما التعامل المباشر في بعض الشؤون التي لا تقتضي مفعولًا ماليًّا أو ترتيبًا إداريًّا، لكنّ التعامل الأساسيّ يقع عن طريق مجلس المؤسّسة والعميد أو المدير.

لكنّ **المسار الأفقيّ المباشر** غير ممكن في حالة كون المؤسّستين المتآخيتين لا تنتسبان إلى نفس المؤسّسة داخل البلد الواحد أو بين بلدين مختلفين.

يستبين بالمشجّر (١) أنّ مسار العلاقة بين [$مؤ_{س١}$ ، $مؤ_{س٢}$] أيسر وأقرب من مسار العلاقة بين [$مؤ_{س١}$ ، $مؤ_{ص٢}$]. فالمسار في هذه الحالة **مسار أفقيّ غير مباشر ومتوثّب** على القمم الإداريّة على وجه لا تتوفّر فيه دائمًا الشروط القانونيّة الضامنة لدوامه لا سيّما إذا كان بين بلدين مختلفين.

إن كان لا شيء يمنع التنسيق والتكامل المباشرين مثلًا بين أقسام تعليم وبحث ومجامع علميّة ومراكز ترجمة، فالرأي أنّ الحرص على تنظيم هذا التعامل بمراعاة التراتب والترتيبات يكون أجدى على الأمد الطويل وأشدّ متانة، لا سيّما إذا كانت هذه المؤسّسات لا ترجع في أعلى القمم الإداريّة إلى سلطة واحدة. وهذا المنهج القانونيّ هو المنهج المتّبع في **السياسات اللغويّة** بين **البلدان المتّحدة اللسان** كفرنسا وبلجيكا والكيباك الكنديّة.

يصطدم هذا التصوّر القائم على التراتب والترتيبات واقعيّا بثقل المسارات الإداريّة وعدم نجاعتها. وهو ما يبرّر أنّ المؤسّسات العربيّة كثيرا ما تعرض عن **المسارات التراتبيّة** وتلتجئ لضمان النجاعة بمجاوزة المؤسّسات الحاضنة للأفراد ولبعضها بعضًا على صور، كثيرًا ما تكون على هوامش القوانين إن لم تكن خارجها.

مبدئيًّا لا مانع من مواصلة هذا التعامل غير المنظّم وغير المراعي للمسارات الطبيعيّة. غير أنـّا نلاحظ في شأنه ملاحظات عدّة.

٣.١ نقائص المسارات الأفقيّة المتوثـّبة

لا تحقّق المسارات **الأفقيّة المتوثّبة** الصورة المثلى ولا الصورة الفضلى لتحقّق التكامل والتنسيق بين كلّ المؤسّسات في تراتباتها المختلفة؛ لكونها لا تختار الحلول البنيويّة الأقوى انتشارًا. فالمشجّر التصنيفيّ المذكور أعلاه، رغم

بساطته، وبفضل بساطته المنطقيّة، لا يمثّل فقط تراتب المؤسّسات، بل يتضمّن تراتبًا في اتّساع مجال بعضها بالنسبة إلى بعض. فلو لوّنّا المؤسّستين المتباعدتين بلون أحمر ولوّنّا باللون نفسه المسار الرابط بينهما، جسّدنا **فضاويّة** الجسر بينهما وقابليّته للانهيار. فهو مسار مؤقّت لا يصلح إلاّ **للتدخّلات العينيّة غير الاستراتيجيّة**. لكنّنا إذا لوّنا ترابط المؤسّستين المتباعدتين بحسب المسارات التراتبيّة، تجسّد لبصائرنا اصطباغ البنية كلّها.

يستبين من المشجّر أنّه كلّما ارتفعنا في درجات المؤسّسات الناظمة، كثرت المؤسّسات الضامنة للمشاريع واختصرت المسافات الرابطة. ولهذا التراتب أثره في قوّة القرار. فأن تكون المؤسّسة دولة أقوى للمشروع وأقصر للمسافات من وزارة، ولكنّها أضعف، مبدئيّا لمؤسّسة دُوليّة.

إنّ النجاعة العمليّة المستعملة عادة لتبرير التعامل غير المنظّم تعبّر عن ذهنيّة ثقافيّة في التعامل الاجتماعيّ أكثر ممّا تعبّر عن ذهنيّة عمليّة. فالذهنيّة العمليّة الحقيقيّة لا تغيّب الحلول المثلى، بل تستعملها نقطة مرجعيّة قصوى للمنظار المحدّد لحيّز الحلول الفضلى الممكنة، حتّى تكون الحلول المختارة قابلة للتطوّر في مسار استراتيجيّ واضح، يساعد كلّ الأطراف الفاعلة على المبادرة بما يساعد على تطويره في نفس الاتّجاه.

وفي العموم لا تكون المسارات الأفقيّة المتوثّبة ناجعة إلا لمؤسّسة واحدة مستفيدة قد تتحوّل إلى مؤسّسة مستنزفة للمؤسّسات الأخرى، لا متعاونة معها. والأحسن في هذه الحالة ألا نتحدّث عن التكامل والتنسيق بين المؤسّسات، بل عن استنزاف بعضها لبعض. وفي هذا الإطار يلعب الإغراء الماديّ دورا غير مأمون العواقب.

٤.١ أهمّيّة المنظومة التواصليّة

خلاصة القول في تصنيفيّة مسارات التنسيق والتكامل أنّه لا بدّ من العمل على تنظيمها بما يوافق تراتب المؤسّسات وانتظامها الإداريّ طبقًا لاستراتيجيّة واضحة في السياسة اللغويّة تخضع لمنظومة تقييميّة واضحة وتعتمد على منظومة تواصليّة مدروسة. بيد أنّه لا مفرّ من التواصل عبر المسارات الأفقيّة مع الانتباه إلى نقائصها.

أمام العوائق الإداريّة والعقليّات السالبة تظهر أهمّيّة **المنظومة التواصليّة** كما وصفناها. فإن كان المسار التراتبيّ في التواصل ضروريًّا في المراسلات الرسميّة، وفي كلّ ما فيه ضغوط إداريّة، فإنّ التواصل الإعلاميّ المكثّف الداعي والمشهّر يمكنه الاشتغال اجتماعيًّا والقيام بوظيفته التعديليّة في التنسيق والتكامل، ويمكنه أن يسرّح في أمد قصير أو متوسّط بعض المسارات المسدودة أو المترسّبة.

لا تتنوّع مسارات التواصل التنسيقيّ والتكامليّ بحسب تراتب المؤسّسات فقط؛ بل تتنوّع قبل كلّ شيء بحسب ما تشترك فيه من وظائف. مبدئيًّا، يقع التنسيق والتكامل التوافقيّ بحسب ما بين المؤسّسات من تجانس وظيفيّ (بين مؤسّستي بحث مثلا أو مجمعين)، في حين يقع التكامل التخالفيّ والتنسيق التكاملي بحسب ما بين المؤسّسات من تباين (مجمع ومركز بحث مثلا). هذا إضافة إلى أنّ المسارات، باعتبارها ممرّات للمعلومات كما بيّنّا، تنفتح بيسر أو بالضرورة بين المؤسّسات المشتركة في القيام بنفس الوظائف. فالتناسق مثلًا بين مؤسّسات تعليميّة في المقاربات التعليميّة النحويّة، يمكن أن يتحوّل إلى مجال للتكامل في المقاربات النحويّة بين مؤسّسة تعليميّة ومجمع لغويّ لا تهمّه مناهج التعليم.

لذا، نحاول في يلي أن نفصّل القول في تصنيف المؤسّسات اللغويّة إلى مؤسّسات جامعيّة ومؤسّسات شبه جامعيّة. وذلك تمهيدًا لما قد يكون بينها من تنسيق وتكامل في المشاريع، إذ المشاريع العمليّة هي التي تشرّع للتنسيق والتكامل.

٢. مسارات التواصل بين المؤسّسات الجامعيّة

يتمثّل **النوع الأوّل** من المؤسّسات في **المؤسّسات الجامعيّة**؛ وتكون حكوميّة وغير حكوميّة، وهي على ضربين:

- إمّا **تعليميّة** كالمعاهد والكليّات والأقسام، سواء أكان التعليم داعمًا للمتكلّمين بالعربيّة أم موجّهًا إلى المتكلّمين بغيرها؛
- وإمّا **بحثيّة** كالمراكز والمخابر والوحدات والمجمّعات.

وبين هذين الضربين تقاطع يتحقّق، على صورة متداخلة، **بالبحث الإشهاديّ** المنتج للرسائل والأطروحات، **والبحث التعليميّ** المنتج للنظريّات والمناهج التعليميّة. وهما صنفان من البحث متعاملان يصبّ كلاهما في الآخر.

١.٢ منظومة البحث والتعليم

من المفروض، تبعًا لهذا التداخل، أن ينتظم البحث والتعليم الجامعيّ في منظومة واحدة ذات وحدات متناسقة ومتكاملة، نسمّيها ها هنا بـ «**منظومة البحث والتعليم**» وتضمّ جزءًا ممّا سمّيناه في فقرة سابقة بـ «**المنظومة التكوينيّة**».

نعرض أوّلًا المسارات الممكنة للتواصل بين مكوّنات هذه المنظومة، باعتبار التواصل كما أسلفنا مشروعًا أوّليًّا ووسيلة أولى لإحداث الحركيّة الضروريّة لتنمية التنسيق والتكامل بين المؤسّسات.

١.١.٢ تكامل البحث والتعليم[١]

الوحدة الأولى هي وحدة البحث النظريّ الخالص. ووظيفتها أن تتابع المستجدّات العالميّة والعربيّة في كلّ ما له صلة مباشرة أو غير مباشرة باللسان العربيّ. لا نعني بالمباشرة ما يخصّ العربيّة دون غيرها من الألسنة، كما يبتدر إلى بعض الأذهان؛ فالتركيز على العربيّة من محصول الحاصل؛ بل المقصود تشغيل المنظومة التواصليّة أيضًا لجمع المعلومات العمليّة والنظريّة في كلّ النظريّات والتطبيقات اللغويّة للاستفادة منها في خدمة العربيّة مع كلّ ما يقتضيه ذلك من توثيق وتحليل وتأليف. وهو لعمري شأن عظيم. يقتضي تكوين فرق منظّمة في كل الجامعات والبلدان العربيّة تقوم بفضل المنظومة التواصليّة بالتنسيق والتكامل بين الفرق المتماثلة والمتخالفة، وبينها وبين فرق أخرى تقوم بالتعريب وغيره من الأعمال. وبهذا المعنى للبحث ذي الصلة المباشرة بالعربيّة، يكون البحث ذو الصلة غير المباشرة عملًا نظريًّا وتطبيقيًّا في العلوم المساعدة والقريبة كعلوم النفس والاجتماع والمنطق والفلسفة والرياضيات. وبدون وحدات كهذه متواصلة التنسيق والتكامل، لا يكون للبحث في العربيّة من معنى عند قوم يدركون خطورة السياسات الحغرافيّة السياسيّة ودور الألسنة فيها. نلاحظ للقارئ عرضًا أنـّـا ندرج التوثيق وما إليه في مفهوم واسع للمنظومة التواصليّة.

هذا، وينبغي أن تنفتح وحدة البحث كما وصفناها على وحدة التعليم الخالص عن طريق وحدة للبحث التعليميّ، وظيفتها مزدوجة، تقوم من جهة الشكل بالدراسات المنهاجيّة في تعليم الألسن واكتسابها، وتقوم من جهة المضمون بنقل المعرفة العالمة من وحدة البحث النظريّ إلى المتعلّمين على الصورة المناسبة للأهداف التربويّة. فوحدة البحث التعليميّ إذن وحدة

---

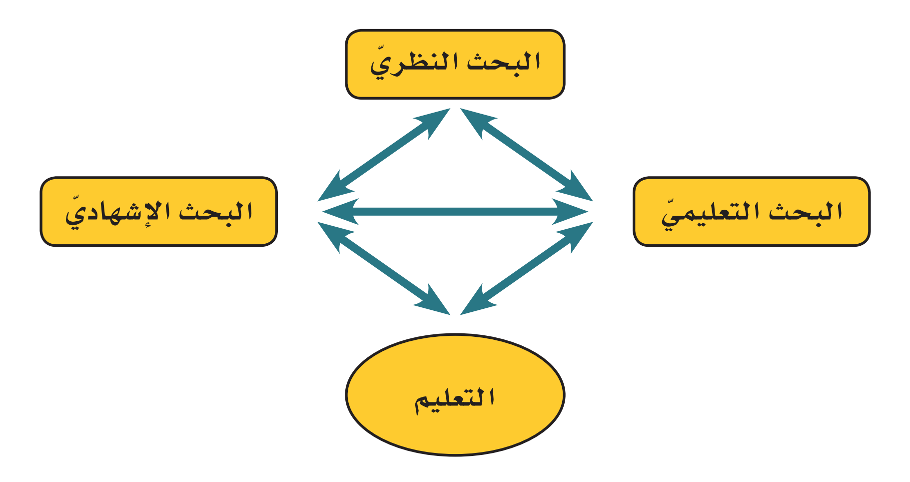
١) لا تتوفّر عندنا في هذا المجال مراجع مكتبيّة ذات أسس نظريّة علميّة. فقد تعاملنا في حياتنا المهنيّة أساسا مع نصوص ذات صبغة إداريّة وقانونيّة. لكنّ القارئ يجد على الخطّ وثائق عدّة في هذا المجال تتعلّق بدول مختلفة اهتمّت بهذا الموضوع.

ضروريّة للوساطة بين النظر العلميّ في البحث وما يتبعه من تطبيقات، والعمل الفعليّ في التعليم. وهو أمر لا يُتوصّل إليه إلا بتظافر الجهود بين وحدات البحث التعليميّ بفضل ما يجري بينها من تواصل ناقل للمعلومات بينها مفيد بتضافر الجهود بعضها مع بعض في المعالجة والاعتبار بالأخطاء في المقاربات.

لكنّ التعليم من حيث هو فعل ينفتح عادة على البحث النظريّ من جهة ما يسمّيه البعض بالبحث الإشهاديّ. ذلك أنّ التعليم في مستوى الدراسات العليا تعليم موجّه إلى تكوين الباحثين نظريًّا ومنهاجيًّا.

٢.١.٢ المعيّن المنظومي للبحث والتعليم

نمثّل لمنظومة البحث والتعليم بالرسم التالي (٤). والمقصود بهذا التمثيل الرمزيّ أن ننبّه إلى خمسة مسارات ترابطيّة تسمح للمنظومة التواصليّة بالتنسيق والتكامل داخل المؤسّسة الجامعيّة الواحدة. وذلك أنـّه لا معنى للتنسيق والتكامل بين المؤسّسات العربيّة، ما لم يجر التنسيق والتكامل في كلّ واحدة منها على نفس الصورة. فالتشاكل البنيوي شرط من شروط النجاح في التعامل الوظيفيّ. والمعيّن التالي شرط داخليّ ضروريّ لنجاح المؤسّسة الجامعيّة في خدمة العربيّة، وضامن لنجاحها في التعامل مع المؤسّسات الأخرى:



تتشكّل هذه المنظومة في صورة مثلّثين رأساهما العموديّان، وهما البحث النظريّ والتعليم، لا يترابطان ترابطًا مباشرًا؛ ويشترك المثلّثان في قاعدة مهمّة جدًّا في مستقبل اللسان العربيّ، بفضلها يكوّنان معيّنًا، قطره الأفقي، وهو القاعدة المشتركة، ترابط تشارطيّ بين البحث التعليميّ، باعتباره بحثًا تطبيقيًّا لغويًّا، والبحث الإشهاديّ باعتباره مجال تعليم للبحث يمكن أن يضمّ في ما يضمّ بحوثًا تعليميّة.

المستخلص من الوصف السريع الماضي والمبيّن بهذا الرسم الناظم أنّ وحدتي البحث التعليميّ والبحث الإشهاديّ وحدتان مشتركتان تكوّنان مع وحدة البحث **منظومة صغرى للبحث** في شكل **مثلّث بحثيّ**، وتكوّنان مع وحدة التعليم **منظومة صغرى تكوينيّة** في شكل **مثلّث تعليميّ**. فهما قاعدتان أساسيّتان لتعديل القمّتين والتنسيق والتكامل بينهما.

نؤكّد أنّ الأسهم المزدوجة في هذا الرسم الناظم تمثّل ترابط الوحدات ومسارات المعلومات المنهجيّة والنظريّة بينها وإمكانيّات التواصل المحتملة.

مبدئيًّا ينبغي التنسيق بين أطراف كلّ مثلّث على صورة تضمن التكامل بين البحث والتعليم في كلّ مؤسّسة قبل التفكير في التنسيق والتكامل بين المؤسّسات.

تقديرنا العامّ أنّ هذا المعيّن الترابطيّ غير محكم في أغلب المؤسّسات الجامعيّة العربيّة المختصّة في اللسان العربيّ. فمسارات التنسيق والتكامل بين المثلثين (العلويّ الخاصّ بالبحث والسفليّ الخاصّ بالتعليم) غير واردة في أذهان أغلب العاملين في الميدانين اللذين هما في التصوّرات الجامعيّة الأصليّة ميدان واحد.

وإذا نظرنا إلى هذا المعيّن عموديًّا فإنّنا نلاحظ وجهًا آخر من نفس الخلل.

ففي ما يخصّ المثلّث «**بحث نظري، بحث تعليمي، تعليم**»، نلاحظ أنّه غالبًا ما يجري تعليم العربيّة بدون نظريّة تعليميّة واضحة تستند إلى نظريّة

علميّة صريحة، إلا في بعض الاستثناءات القليلة، كما هي الحال في المؤسّسات التي تدرّس العربيّة للناطقين بغيرها والتي تتصرّف في الحقيقة تقليدًا للمؤسّسات الأجنبيّة في نفس الميدان.

أمّا المثلث الأيسر «**بحث نظري، بحث إشهادي، تعليم**» فالملاحظ في شأنه أنّ العلاقة بين البحث النظريّ والبحث الإشهاديّ أقوى من العلاقة بين البحث الإشهادي والتعليم. فأغلب المؤسّسات الجامعيّة العربيّة لا تهيّئ الطالب للبحث منذ المراحل الأولى من الإجازة. ولا نجد علاقة واضحة بين البحث عمومًا ومحتويات المناهج التعليميّة.

يطرح التنسيق والتكامل داخل المؤسّسة الجامعيّة الواحدة مشاكل داخليّة لسنا مؤهّلين للقول فيها. فهي تعود إلى المباشرين وهياكل التدريس وهيئاته العلميّة وإلى الأوساط الإداريّة المسيّرة، حسب تراتب يجعل المسؤوليّة، في مستوى معيّن من مستوياتها، مسؤوليّة دولة لها اختياراتها الخاصّة؛ وليس من شأن هذا المقال أن ينتدب نفسه لما ليس له. فحسبه أن يقدّم إلى من يهمّه الأمر تصوّره الخاصّ للتنسيق والتكامل بين البحث والتعليم على المنوال المرسوم أعلاه.

٢.٢ العوائق والحوافز

١.٢.٢ المنظومة التواصليّة والعائق الإبستمولوجيّ

يصطدم التنسيق داخل المؤسّسة الواحدة بصعوبات مختلفة، بعضها قابل للمراجعة؛ لكن يمكن لبعضها أن يصبح عائقًا إبستمولوجيًّا عسير المجاوزة، لكونه يرتبط بتصوّرات معرفيّة وتقاليد منهجيّة مشدودة إلى عقليّة اجتماعيّة مترسّخة في الأعماق. فما يعتبره البعض مناسبًا وناجعًا، بناء على تصوّرات ثقافيّة معيّنة، لا يحظى بالضرورة باستحسان آخرين لهم في المعرفة مرجعيّات مخالفة.

في مثل هذه الحالات، يصبح الالتزام بالتنسيق قيدًا يمنع المعرفة ومناهجها من التطوّر والتقدّم. وهو الجاري حاليًّا في كثير من المؤسّسات الجامعيّة التي يقوم التدريس فيها على مقرّرات جامدة لا تطلب أكثر من أذهان متقبّلة سلبيّة غير قادرة على التفكير النقديّ البنـّاء. إلا أن يتحوّل التنسيق إلى ضرب من التلفيق؛ وهو أشنع. فالأجدر الاتّكال في مثل هذه الحالات الخلافيّة على التكامل التخالفيّ القائم على التعايش بين التصوّرات المعرفيّة والمنهاجيّة المختلفة. وهو ما يستدعي، كما أشرنا أعلاه، إلى خُلُقيّات رفيعة في قبول الآخر، ليس من اليسير توفـّرها دائمًا في مجتمعات ذات ثقافات قائمة على التطابقيّة المنضبطة.

هنا، مرّة أخرى، تظهر أهمّيّة المنظومة التواصليّة. فبتواصل منظّم ونافذ إلى كلّ الزوايا التي تركن إليها العقليّات المتوجّسة، يمكن إزالة الحواجز النفسيّة والتصوّريّة، أو التوصّل على الأقلّ إلى مشترك معرفيّ يعمل تلقائيّا على التقارب.

أكّدنا كثيرًا على التنسيق والتكامل بين المنظومات التعليميّة ومنظومات البحث داخل المؤسّسة الواحدة لأهمّيّته أوّلًا في دوران عجلة التقدّم بتغذية المنظومتين كلتيهما للأخرى، وجعل تعليم العربيّة والبحث فيها مجال تظافر للجهود الرافعة للعربيّة والناشرة لها، ولأنّه ثانيًا لا يصطدم مبدئيًّا بالعراقيل الإداريّة والترتيبيّة والتراتبيّة ولا يطلب عمليّات تواصليّة مُتقَنة.

ومع ذلك، نقرّ بوجود هذه النزعة الاجتماعيّة اللاواعية التي تدفع أحيانًا بعض المتقاربين إلى التباعد وبعض المتباعدين إلى التقارب. فما لا يكون من تنسيق أو تكامل داخل المؤسّسة الواحدة يمكن حدوثه بين أفراد من مؤسّسات مختلفة. إلا أنّ المشاكل المطروحة لا تتغيّر. فبالإضافة إلى المُعطّلات الإداريّة المتمثّلة في المسارات التراتبيّة، لا معنى لتنسيق ولا لتكامل لا ينجرّ عنه تحسين كمّي في الأعمال وكيفيّ في قيمة الدراسات النظريّة والتطبيقيّة المنجزة في

مجال اللسان العربيّ. فلا معنى للتنسيق إذا كانت المقرّرات متخلّفة في المناهج والمحتويات، إلا إذا كان الهدف المضمون نشر الأحسن، والانتفاع به في تطوير المؤسّسات الأقلّ منه درجة.

يبقى جوهر التساؤل دائمًا في جدوى التصوّرات المعرفيّة والمنهاجيّة السائدة، ومدى ملاءمتها للعصر وللأهداف الاستراتيجيّة. ويبقى البتّ رهين منظومة تقييميّة مركّزة على المضامين المعرفيّة والمنهاجيّة. وفي جميع الحالات، لا مفرّ من دور المنظومة التواصليّة في نشر قيم المنظومة التقييميّة، وثقافة النقد والتنسيق والتكامل في كلّ أجزاء المعيّن الحاضن لمثلّثي المنظومتين البحثيّة والتعليميّة.

٢.٢.٢ التكامل بين الهياكل التراتبيّة والمبادرات الجماعيّة

مبدئيًّا، يعود التنسيق والتكامل بين مؤسّسات التعليم والبحث داخليًّا إلى الجامعات الراجعة بالنظر إلى الوزارات ذات السيادة الوطنيّة، ويعودان خارجيًّا إلى **اتّحاد الجامعات العربيّة** الراجع بالنظر إلى الجامعة العربيّة، وإلى هيئات دوليّة أشمل.

فمن أهداف هذا الاتّحاد، بالخصوص، العمل على استعمال العربيّة في التعليم، وتوحيد التعريف بالمصطلحات، والتشجيع على إنشاء مراكز البحث النظريّ والتطبيقيّ ودعمها، وتوثيق التعاون والتنسيق بين جهود الجامعات العربيّة[١].

هذه الأهداف، وإن كانت عامّة، فهي تهمّ العربيّة من جهتين: من جهة استعمالها التطبيقي في مختلف المجالات العلميّة الطبيعيّة والإنسانيّة، ومن جهة كونها ككلّ المجالات في حاجة إلى مؤسّسات بحث وتعليم متناسقة ومتكاملة.

---

١) أهداف اتّحاد الجامعات العربيّة ووثائقه متوفّرة على الشبكة، ولكنّها ضئيلة، على خلاف نظيره الفرنكفونيّ المشعّ.

أمام أهداف من هذه النوع، يبدو الحديث عن وسائل ومشاريع للتكامل والتنسيق بين المؤسّسات التعليميّة ومراكز البحث ضربًا من التكرار الوظيفيّ لأعمال هياكل مختصّة من الحجم الثقيل منها ما يمثّل الحكومات داخليًّا، وما يمثّل المنظّمات الدوليّة خارجيًّا. فلا بدّ إذن من العمل على صورة ملائمة للتوجّهات العامّة وفي حدود المجال المسموح به.

في رأينا أنّ الهيئات الرسميّة الداخليّة والخارجيّة ليست هي الوحيدة المسؤولة عن تنظيم قطاع التعليم والبحث وتوجيهه وتطويره والسهر على التنسيق والتكامل بين مكوّناته الداخليّة وبينه وبين شريكاته الخارجيّة. فليست التحديدات والتوجيهات الرسميّة سوى إطارات عامّة يعمل الأفراد في حدودها. ويمكنهم بناء على التجربة والخبرة والممارسة اقتراح تعديلات في شأنها بأساليب منظّمة ومقبولة ومدعومة بتبريرات معقولة.

تقتضي هذه الملاحظة أنّ التنسيق والتكامل والوسائل والمشاريع جميعها ينبغي أن تكون على سبيل المبادرات الفرديّة والجماعيّة للمشاركة في تحقيق ما تصبو إليه الاختيارات الوطنيّة. فهذه الاختيارات في عمومها ترسم الخطوط الكبرى، لا غير، ولا تمنع الاقتراح والإنجاز والتقييم والتواصل.

تتبيّن هنا مرّة أخرى أهمّيّة المنظومتين التقييميّة والتواصليّة في رصد أعمال المنظّمات والهيئات ونقدها نقدًا يبرز مزاياها وينشر فوائدها، كما يبرز النقائص ويحسّس المجموعة بفوائد المراجعة.

القضيّة كيف يمكن للأفراد والجماعات أن ينظّموا أنفسهم على صورة قانونيّة حتّى تعمل المنظومتان التقييميّة والتواصليّة على صورة ناجعة ومثمرة في اقتراح المشاريع وتنفيذها، والحال أنّ أهمّ الوسائل الماديّة في قوام الأعمال موكولة إلى السلط.

هذا ما يمكن النظر فيه بعد استعراض مسارات المؤسّسات الموازية للجامعيّة.

٣. مسارات التواصل بين المؤسّسات الموازية للجامعات

يتمثّل **النوع الثاني** من المؤسّسات العاملة في مجال اللسان العربيّ في مؤسّسات موازية للمؤسّسات الجامعيّة، تعتمد نسبيًّا على الإطار الجامعيّ، وتشاركها أو تتكامل معها في بعض الأعمال. هي مؤسّسات ثقافيّة لا تشترط مبدئيًّا مستوى جامعيًّا معيّنًا، لكنّها تطلب مستوى عاليًا، إن لم يكن جامعيًّا، فهو يضاهيه. وهي على ثلاثة أضرب: ضربان معتبران وهما **المجامع ومراكز الترجمة**، أمّا الضرب الثالث، فحيويّ فعّال؛ لكنّه منسيّ مهمل؛ وهو **الجمعيّات المدنيّة**. وعليه كانت العمدة وكان المنطلق في الكثير من السياسات اللغويّة العالميّة.

١.٣ المجامع

١.١.٣ التنسيق التراتبيّ الرسميّ

الضرب الأوّل من المؤسّسات شبه الجامعيّة تمثّله **المجامع**. وهي مؤسّسات، لثقلها، لا تكون عادة سوى حكوميّة. وهي، على خلاف المؤسّسات الجامعيّة، **مؤسّسات معياريّة** لا تكتفي بالوصف الموضوعيّ وتفسيره، بل تنطلق منه لتجاوزه. فهي **إقراريّة**، تتدخّل في سير النظام اللسانيّ، فتقرّ أحكاما نحويّة قاعديّة جرت العادة على أن تكون من صنف الوحدات المعجميّة الإحاليّة. لكنّها تقرّ أحيانًا أحكامًا بنيويّة صرفيّة، هي في الغالب اشتقاقيّة لا تصريفيّة، أي ذات صلة بنظام توليد الوحدات المعجميّة، وقد تصدر أحيانًا أحكاما بنيويّة إعرابيّة ذات صلة بتجويز بعض التراكيب والأساليب. وهذا ما يجعل المجامع في التصوّر العامّ أقرب ما تكون إلى مؤسّسات معجميّة المهمّات. لكنّ المجامع تهتمّ،

إضافة إلى ما ذكرنا، بمجالات أخرى عديدة يعسر حصرها كالتحقيق وعقد الندوات والمؤتمرات ذات الصلة باللغة العربيّة وآدابها.

كان من المفروض أن يكون للعربيّة مجمع وحيد يرجع بالنظر إلى الجامعة العربيّة عن طريق «**المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم**» المعروفة، بخزلتها الأنكليزيّة «ألكسو»، وكأنّ العربيّة عاجزة عن تخصيص مؤسّساتها بمختزلات خصوصيّة شبيهة بفواتح السور. لكنّ الواقع أنّ فكرة المجمع تصوّرًا وتطبيقًا سابقة لفكرة الجامعة العربيّة، وأنّ المؤسّسات المجمعيّة وشبه المجمعيّة صارت منتشرة في أغلب الدول، وكوّنت في فترات متباعدة في ظروف محلّيّة ولأغراض ظلّت وطنيّة، وإن كانت الأهداف في التعبير والنوايا مجاوزة للدول والبلدان.

تعمل هذه المؤسّسات على وجوه مختلفة لتلبية حاجيات محلّيّة وعربيّة؛ وأنجزت اعتمادًا على برامجها الفرديّة أعمالًا كثيرة في خدمة العربيّة تجاوز المجال الضيّق للمصطلحات. وفي جميع ما اهتمّت به، كان البحث مرحلة أساسيّة سابقة لكلّ القرارات. لكن البحث في المجامع يبقى رغم أهمّيته مجرّد أداة تبرّر بعض المواقف التي يراها المجمعيّون مفيدة للعربيّة.

لكنّ المجامع العربيّة والمؤسّسات الأخرى المشابهة لها لم تكن في مجال البحث والقرار متعادلة، ولم تكن تعمل وفق مخطّط مشترك واضح المراحل والأهداف. لذلك، كانت من أوائل المؤسّسات التي احتاجت إلى التنسيق.

لهذا الشأن أنشئ **المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط** منذ أكثر من نصف قرن للتنسيق العلميّ في تعريب الألفاظ المستعملة في مختلف العلوم. وقد كان له نشاط مرموق في وضع المشاريع وتحقيقها في مجال المصطلحات ووضع المعاجم.

وكذلك أنشئ بعده ببضع سنوات **اتّحاد المجامع اللغويّة العربيّة**. وذلك لتنظيم الاتّصال وتنسيق الجهود في الأمور المتّصلة باللغة العربيّة وبتراثها اللغويّ والعلميّ، وللعمل على توحيد المصطلحات ونشرها[1].

يبدو، من خلال هذه الإشارة السريعة إلى المجامع وأهمّ المؤسّسات الرسميّة المخوّل إليها التنسيق بينها، أنّه من غير المجدي إثقال المجال بمؤسّسات تنسيقيّة أخرى. فلا ضرورة، حسب رأينا، إلى تعويض هيئة تنسيق حاصلة أو موازاتها بمشروع آخر للقيام بنفس الوظيفة.

٢.١.٣ النقائص ومجال التنسيق والتكامل مع الجامعة

إن كانت العلاقات بين المجامع موكولة إلى هيئات تابعة للجامعة العربيّة تقوم بواجبها على وجه من الوجوه، فإنّ العلاقات بين المجامع والجامعات لم تحظ على ما نعلم باهتمام خاصّ رغم كونهما مجموعتين متوازيتين، ورغم كون المجامع تتزوّد بشريًّا وعلميًّا من المعين الجامعيّ. فالملاحظ عمومًا في هذه المؤسّسات المجمعيّة أنـّها، وإن كانت تقوم على أسس موضوعيّة في اختيار أعضائها الناشطين، فإنّ هذه الموضوعيّة محدودة بمعايير لا تجعلها تتوفّق دائما في التعامل المثمر مع الكفاءات الجامعيّة العالية. وذلك لعدم وجود مسارات تنسيق واضحة بين المجامع والجامعات.

تكاد تكون المجامع في التصوّرات العامّة متخصّصة في الميدان المعجميّ جمعًا وتحقيقًا وتوليدًا بالخصوص. فمفهوم «المجمع» غالبًا ما يرتبط في الأذهان بالكلمات والقواميس والمصطلحات، وإن كان كما أشرنا أعلاه منفتحًا على مواضيع نحويّة أخرى تجاوز «**القاعدة المعجميّة**» من النحو[2]. وفي هذا الميدان المعجميّ وفي غيره، كان بإمكان المجامع أن تحصر حاجيّاتها اللغويّة

١) ينظر. قانون الاتّحاد، القانون الأساسيّ ص١، وهو متوفّر على الشبكة.

٢) نؤكـّد مرّة أخرى أنّ مفهوم النحو منذ النشأة عند العرب، وأنّ مفهومه في أهمّ النظريّات الحديثة هو أنـّه مجموع الأحكام المسيّرة للوحدات والأبنية الصوتيّة والصرفيّة والمعجميّة والتركيبيّة الإعرابيّة

وتعرضها في صورة مشاريع للبحث يقوم بها الباحثون في مستويات عدّة، كالبحث الإشهاديّ في الماجستير والدكتورا، وبحوث التأهيل، وفي وحدات البحث ومراكزه الجامعيّة.

هذه المشاريع المشتركة في البحث بين المجامع والجامعات ممكنة ومفيدة للطرفين، تحدث بين هذين الصنفين من المؤسّسات تكاملًا وظيفيًّا. فبحكم الصفة العمليّة للمجامع، يمكن أن تكون هذه المشاريع نافذة لمشاركة الجامعة ببحوثها في تنمية بعض الصناعات اللغويّة، ونافذة للمجامع تنفتح على عالم البحث الحيّ المواكب لحاجيّات العصر.

لتحقيق مثل هذه الأهداف نعلّق أملًا كبيرًا على جدوى المنظومات التقييميّة والتواصليّة.

يبقى للمنظومة التواصليّة المقترحة أن تجد طريقة لإحاطة المهتمّين بشأن العربيّة علمًا بسير المؤسّسات المحدثة ومنجزاتها في أسرع وقت ممكن. وهو أمر غير عسير بالتقنيّات الحديثة. وذلك بالتعاون والتنسيق مع منظومة التقييم المقترحة. ويبقى لهذه المنظومة أن تقيّم الحاصل، بعد أن تقوم بجمع تأليفيّ لكلّ ما أصدر في شأن المجامع العربيّة.

٢.٣ مراكز الترجمة

الضرب الثاني من المؤسّسات الموازية للجامعيّة تمثّله **مراكز الترجمة**. وهي مؤسّسات إنجازيّة تهتمّ بالخطابات المنجزة ذات الشأن. وتكون حكوميّة وغير حكوميّة، تهتمّ بمجالات مختلفة، وتضمّ أطرافًا عديدة في مستويات شتّى، ليست كلّها في المستوى المقصود بالعبارة «موازية للجامعة». فما يهمّنا منها في هذا السياق هو ما يتعلّق باللسان العربيّ، وما يعود عليه بالفائدة.

والمعنويّة. ولم يفصل القدماء المعاجم عن كتب النحو إلا لأسباب عمليّة، إذ لا يجوز حشر كلّ الكلم في أقسامه كلّما وقع التعرّض إلى أحكامه الداخليّة في الصرف أو الخارجيّة في تركيب الإعراب.

١.٢.٣ حدود الترجمة اللسانيّة وآفاقها

إنّ المقصود بـ «**الترجمة اللسانيّة الجامعيّة الموازية**» ما تنشره بعض المؤسّسات المختصّة في ترجمة الأعمال اللغويّة الحامعيّة أو ما يناسبها من الأعمال العلميّة والفكريّة الرفيعة، وتكون في الاتّجاهين (عربيّ ⇔ أجنبيّ). فهي تخدم العربيّة بنقل آثارها إلى ألسنة أخرى، أو بتعريب الآثار القيّمة.

ليس من شأن هذا العمل أن يستعرض المراكز والأعمال؛ نخشى أن يكون تنويهنًا ببعضها ظلمًا لأعمال أخرى نقدّر صعوبات إنجازها في هذا الميدان الشائك في مفاهيمه واصطلاحاته. وقد يكون من المفيد أن نقف عند بعض النقائص لتلافيها وفتح آفاق في التنسيق بين البحث والترجمة.

ليس لنا، للأسف، من الدراسات الحديثة شيء كثير نفيد به الأمم الأخرى؛ فإبداعنا الكيفيّ في اللغويّات محدود جدًّا، ولا يليق بتاريخنا في هذا المجال. إلاّ أنّ لبعض بحوثنا الجامعيّة عمقا في فهم بعض الظواهر، قد يكون من المفيد أن نعرّف به بعد جمعه والتأليف بين مشاربه.

أمّا دراستنا للتراث اللغويّ العربيّ في شتّى المجالات، فعلى الرغم من دورانها عمومًا في حلقة مفرغة لا تضيف شيئًا يذكر إلى المعرفة الإنسانيّة، فإنـّها لا تخلو من بعض الآراء المفيدة في فهم دور التفكير العربيّ في تطوير العلوم اللغويّة. فالترجمة في هذا المجال لا تخلو من الأخطار؛ وذلك لكثرة الدراسات التي تمجّد تراثنا لفظًا، و«تقرّده» فعلًا بنشر أفكار سخيفة عنه وسطحيّة لا تقوم على معرفة متينة بالمفاهيم والمناهج.

إنّ العالم، في عصر العولمة، في حاجة إلى تقوية الجانب الحواري من صراع الحضارات على صورة ناجعة تقوم على معرفة تاريخيّة موضوعيّة وثابتة. لكنّنا لم نعرف كيف نركـّز في قراءتنا لنصوصنا اللغويّة القديمة منهجًا يقوم على مقاربة تاريخيّة علميّة تبرز دورنا في تطوّر التفكير اللغويّ. وباستثناء بعض

الدراسات الأجنبيّة، لا تتوفّر لنا دراسات تأليفيّة جيّدة لأحسن ما أنجز في هذا المجال. ولا يمكننا في الترجمة أن نطمئنّ كثيرًا لأطنان من الدراسات تقوم على تكرار أفكار تعبّر عن مواقف الدارسين أكثر ممّا تعبّر عن أصول التفكير اللسانيّ عند العرب وعلاقته بتطوّر العلوم اللغويّة.

مجهودنا في التعريف بتراثنا عن طريق الترجمة رهين تجديد البحث فيه والاستفادة من المناهج التي تعين على إدراجه في التاريخ العامّ للأفكار. لكنّ تجديد البحث رهين الترجمة والعمل على النقل المعرفيّ لتطوير «منظومة البحث والتعليم» الآنفة الذكر على صورة تبدأ بالمثلّث البحثيّ لتتسرّب إلى المثلّث التعليميّ.

هذا ما يستدعي فتح المسارب والمسارات بين «**منظومة الترجمة**» ومنظومتي التواصل والتقييم في إطار الخطّة الاستراتيجيّة لنشر ثقافة التنسيق والتكامل.

٣.٢.٢ مجال التنسيق في الترجمة

لذا، نحتاج إلى «**مؤسّسة تنسيق ترجمانيّة**» تنسّق بين مختلف الجامعات ومراكز الترجمة[١] لنقل بعض الأعمال الجيّدة إلى العربيّة. كما نحتاج إلى استغلالها، مع أعمال أخرى، في اختيار نصوص قديمة لترجمتها إلى الألسنة الأجنبيّة، لا باعتبارها طرائف حضاريّة لا تهمّ إلا المختصّين في الحضارة العربيّة الإسلاميّة كما تجري به العادة، بل في إطار نظرة تاريخيّة لتطوّر الأفكار العلميّة. وذلك على الصورة الجارية في تاريخ كلّ العلوم، والقائمة على تتبّع المفاهيم في تطوّرها عبر الحضارات.

---

١) للمترجمين العرب اتّحاد ناشط ومجلّة. لكنّ ما نحتاج إليه من تنسيق وتكامل جامعيّ يجاوز مهمّات هذا الاتّحاد.

فنحن لا نجد، مثلا في نظريّة العمل، أثرًا مكتوبًا بألسنة أجنبيّة ويشتمل على نصوص نظريّة عربيّة مرتبّة إثر نصوص إغريقيّة، وقبل نصوص غربيّة حديثة. وذلك على صورة تبيّن للسانيّ الحديث كيف تطوّرت النظريّة منذ القديم، وإلى أيّ حدّ كان التفكير اللسانيّ العربيّ القديم على وعي بأبعادها النظريّة. وما قلناه عن نظريّة العمل يصدق أيضًا على نظريّات أخرى صوتيّة وصرفيّة ومعجميّة وإعرابيّة وبلاغيّة وتداوليّة ودلاليّة. فنحن إلى الآن لا نكتسب تصوّرًا واضحًا عن دور الصوتيّات العربيّة في تبلور الصوتيّات عالميًا، وفي انتشار مبدأ أولويّة الشفوي على المكتوب في المناهج اللسانيّة الحديثة. وليس لنا تصوّر واضح عن دور المعجميّات العربيّة في تطوّر هذا الفرع اللسانيّ. وليست لنا أيّ فكرة واضحة في أثر التفكير الصرفيّ العربيّ في تطوّر بعض النظريّات اللسانيّة، ولا أيّ فكرة عن تطوّر التفكير النحوي البلاغيّ العربيّ في الاتّجاه التداوليّ الحديث.

لا يعني هذا الإطلاق عدم وجود الدراسات، بل يعني بالخصوص عدم استكمالها في مخطّط واضح، وعدم التأليف بينها، وعدم تخليصها من شطحات التمجيد والتحقير لبناء تصوّر موضوعيّ متكامل ذي صبغة تاريخيّة مفيدة.

يبقى المجال الأساسي للمجهود الترجميّ متعلـّقا بنقل المعرفة اللسانيّة الحديثة نظريًّا وتطبيقيًّا. فبدون الاستفادة بتجارب الأمم في دراسة الألسنة وتدريسها، لا يمكن للعربيّة أن تسترجع المكانة العالميّة التي كانت لها. وبدون الاطّلاع العميق على كلّ النظريّات اللسانيّة الحديثة، لا فائدة في مجاراة الآخرين في دراسة العربيّة وتدريسها. فغير مجد أن نحاكي بدون عمق معرفيّ.

لا يستدعي كلّ ما ذكرناه عن الترجمة مجرّد التنسيق فقط مع المؤسّسات الجامعيّة، بل يستدعي قبل كلّ شيء إعادة النظر في محتويات برامج التدريس ومناهجه على الصورة المذكورة أعلاه.

٣.٣ الدور المنتظر للجمعيّات اللغويّة

أمّا **الضرب الثالث**، وهو **الجمعيّات المدنيّة**، فحيويّ فعّال، لكنّه منسيّ مهمل. وذلك أنّ العمل الجمعيّاتيّ يتميّز بمرونة لا تتوفّر في الهياكل الرسميّة، وبوسعه أن يتكامل معها ويوفّر للوظائف المطلوبة أرضيّة اجتماعيّة تضمن نجاحها؛ فدوره أساسيّ في نشر ثقافة التواصل والتقييم، وفي التهيئة للتنسيق والتكامل في إطار اختيارات قوميّة كبرى يشارك بمرونته وقربه من الناس في تحديدها.

١.٣.٣ مرونة العمل الجمعيّاتيّ وشروطه الموضوعيّة

تمكّن الجمعيّات المختصّين، ولا سيّما الجامعيّين منهم، من التحرّك والنشاط الاجتماعي في مجال قد لا تسمح به الوظائف الرسميّة، أو الوظائف المؤسّسيّة المحدودة الهدف. فهي لا تخضع للتراتب الإداريّ، ولا تحتاج دائمًا إلى موافقة سلطات خارجة عن هيئاتها الإداريّة، ولا تطلب تمويلات عموميّة، ويمكنها أن تجد اكتفاءها الماديّ من المنخرطين فيها ومن تشجيعات الدولة والمؤسّسات الاقتصاديّة ومن هبات المناصرين للعمل العلميّ.

يكفيها أن تبنى نفسها على أسس قانونيّة واضحة ومقبولة، وأن تتوخّى نشاطًا تجد الأطراف المعنيّة بالعربيّة أنفسها فيه، ولا يثير الحساسيّات ولا الريب. فمبدئيًّا، لا وجود لجهة عربيّة مسؤولة ترفض خدمة العربيّة وتوحيد مجهودات الدارسين لها. ثمّ إنّ المسائل العلميّة عمومًا، ومنها المسائل اللغويّة، محايدة بطبعها، وتساعد النشطاء الاجتماعيّين على تكوين جمعيّات لغويّة مستقلّة تمامًا عن كلّ الاتّجاهات السياسيّة والدينيّة وغيرها من الاتّجاهات التي قد تثير السجال أو الصراع.

المطلوب من الجمعيّات اللغويّة أن تعمل في حدود الموضوعيّة العلميّة حسب رؤية علميّة معيّنة، ليست بالضرورة موحّدة. فللاختلاف، كما أشرنا أوّل

هذا المقال، فوائد أهمّها ألا نزجّ بالعربيّة في اتّجاه واحد نظنّه واسعًا فنلفيه مسدودًا. فقد بيّن تاريخ العلم وتطوّر الأفكار أنّ ما يظهر من اليقينيّات قد ينكشف ظنّيًّا. فليست العبرة بعدم الاختلاف، بل بالتنسيق والتكامل. ولقد رأينا أنّ التنسيق كما يكون عند الاتفاق، يكون عند الاختلاف باعتبار الاختلاف ضربًا من التكامل سمّيناه بالتكامل التخالفيّ.

لا يعني العمل في حدود الموضوعيّة العلميّة أنّ الباحث مطالب بإخلاء سريرته من كلّ اعتقاد. وإلا فما يدعوه إلى أن يجهد نفسه لأجل العربيّة؟ إنّما المطلوب هو المنهج. فمتى علم المجتهد أنّ العربيّة كنز أمّته، ومتى جنّد نفسه لخدمتها، فليكن ذلك حسب أصول العلم ومفاهيمه الكليّة وحسب مناهج البحث فيه. وذلك أنّ التاريخ بيّن أنّ العلم إنسانيّ لا حضارة له، تذهب الحضارة الحاضنة له، ويبقى كنزًا جماعيًا تتوارثه الحضارات المتعاقبة.

٢.٣.٣ تكامل العمل الجمعيّاتي والمؤسّسات الرسميّة

لا تتعارض مهمّة الجمعيّات مع نظام المؤسّسات الرسميّة ومقتضياته. فنحن، وإن ارتأينا أنّ احترام التراتب في المؤسّسات أنجع وأثبت، لا ننكر الثقل الإداريّ وانشغاله بالتصرّف في القضايا الجارية. لكنّ الشأن العامّ لا يقتصر ولا يقف عند المسؤولين عن سير المؤسّسات. فلا بدّ أن يعمل الجامعيّون من موقعهم على **المبادرة والمشاركة** في تحقيق الأهداف المرتبطة بالاختيارات الوطنيّة، في انسجام وتنسيق وتكامل مع الهياكل الإداريّة المسيّرة للمؤسّسات، بدون تجاوز ولا عفس على الأرجل.

تمكّن الجمعيّات بعض الفاعلين الناشطين المنتسبين إلى مؤسّسات مختلفة النوع والضرب من التلاقي لتحقيق أهداف مشتركة لا يمكنهم تحقيقها في إطارهم الأصليّ الضيّق على الوجه الأفضل. فكما أنّه لا يليق بالمؤسّسات الرسميّة أن تقفز على رؤوسها المسيّرة لها وعلى رؤوس نظيراتها للتواصل

الأفقيّ بغية التنسيق والتكامل، فكذلك لا يليق بالعاملين داخل المؤسّسات ألا يسعوا إلى التواصل والتنسيق والتكامل في كلّ ما يمكن إنجازه في إطار التراتيب والنصوص الرسميّة.

ما لاحظناه في نصوص المؤسّسات الرسميّة أكانت منظّمات دوليّة أم كانت جامعات أو مجامع أو وزارات، أنّها تسعى إلى تنسيق أو تكامل مّا لا يمكنها ولن يمكنها تحقيقه ما لم يصاحب مجهودها الفوقي باستجابة تحتيّة تسعى إلى تحقيق نفس الغرض. لذلك، نتوقّع أنّ الجمعيّات ستكون حاسمة في هذا الشأن. فكما وقع في تجارب أمميّة أخرى، لن تكون الجمعيّات المحرّك الأساسيّ لمجموع الناشطين الفاعلين فقط، بل ستكون الأرضيّة التي ستعتمدها المؤسّسات الرسميّة في تكوين المشاريع وفي تجويد الوسائل.

هذا التعامل المجدي بين السلطة والمجتمع المدنيّ قد نجح عالميًا في كثير من المجالات الاقتصاديّة والثقافيّة والصحّيّة والبيئيّة وغيرها، كما نجح في السياسات اللغويّة المتّبعة لدى بعض الشعوب والدول، ولا نرى سببًا معقولًا لغير نجاحه في ازدهار لسان كالعربيّة تمكّن بقوّة تاريخه من المحافظة على نفسه في الدرجة السادسة رغم تخاذل أصحابه في الرؤية والتخطيط والتنظيم.

فالجمعيّات كفيلة بتنظيم البنية التحتيّة التي تمثّل القاعدة التي تعتمدها المؤسّسات الرسميّة. والأهمّ من هذا أنّها كفيلة بتكوين المناخ الثقافيّ لكلّ عمل استراتيجيّ. فبدون تصوّرات اجتماعيّة معمّمة لا يمكن للجهات الرسميّة أن تخطّط لسياسة جغرافيّة لغويّة قادرة على التصدّي للسياسيّات اللغويّة المنافسة للعربيّة والتي استطاعت في ظرف قرن ونصف فقط من افتكاك أراض كثيرة كانت تابعة للهالة اللسانيّة العربيّة.

لتعميق النظر في دور الجمعيّات في تكوين المناخ الثقافيّ، نتناول بعض مقتضيات المنظومات التي اقترحناها في الفصل الأوّل باعتبارها الوسائل المشاريع الأوّليّة، أعني الخطّة الاستراتيجيّة ومنظومتي التقييم والتواصل.

٣.٣.٣ دور الجمعيّات في تركيز المشاريع الكبرى

إن كانت الخطّة الاستراتيجيّة مصيريّة بالمعنى المطلق والحرفيّ لهذا النعت، فإنّها غير ذات فائدة إذا لم تُقم على دراسة الأوضاع الداخليّة والخارجيّة وعلى تقييم لمختلف وجوهها. وللنجاح في هذا الأمر على مستوى الدول، لا بدّ من عمليّات وإجراءات معيّنة، ليس من شأن هذا المقال أن ينظر فيها. لكنّ هذا لا يمنع الجامعيّين المهتمّين بدراسة العربيّة وتعليمها، كما أشرنا أعلاه، من تحديد الاختيارات القوميّة في شأن العربيّة انطلاقًا من الاختيارات الوطنيّة المعلن عنها، ومن اقتراح خطوط كبرى رصينة وغير محرجة لأحد، يلتزمون بها في أعمالهم وأنشطتهم الاجتماعيّة.

لكن للوصول إلى هذا، لا بدّ من توفـّر منظومة تواصليّة تربط ما بين الباحثين في كلّ البلدان العربيّة، ولا تكون، كما هو الجاري في الكثير من الهيئات والمؤسّسات، مجرّد خيوط إخوانيّة تربط بين المتنافعين والمتمادحين والمتوافقين في الميول والاتـّجاهات، وتنتهي بأعمال وقرارات لا تجاوز في أغلب الحالات نطاقها الضيّق.

يبدو لنا بمجرّد النقر على الوسائل المتوفـّرة على الانترنيت أنّ وزارات التعليم العالي ووزارات الثقافة في المستويات الوطنيّة، واتـّحاد الجامعات العربيّة في المستوى الدوليّ، جميعها لم توفّر للجامعيّين العرب عمومًا وللمتخصّصين في العربيّة بالخصوص أيّ وسيلة لتواصل ناجع. فإذا استثنينا ما يكون بالمجهود الشخصي أو يكون بالاتّصالات الشخصيّة وشبه الشخصيّة، فمن منّا يمكنه، متى احتاج، أن يعرف من يفعل ماذا وأين ومتى؟ وهذا ما يجعلنا أحيانًا نفاجأ

بأنّ بعض الجهات الأجنبيّة تعرف عنّا ما لا نعرف، لا لكونها أكثر اجتهادًا، بل لكونها توفـّر لمؤسّساتها وسائل تواصليّة ناجعة.

يمكن لجمعيّات لغويّة عربيّة يقوم نشاطها كليًّا أو جزئيًّا على المنظومة التواصليّة أن تكون كافية لتكوين شبكة من المعلومات النافعة للأشخاص والجماعات والهيئات والمؤسّسات. فليس من العسير تكوين **بنك للمعلومات** موسوعي إحاليّ في الآن نفسه يُعرّف بالمدرّسين الباحثين القارّين وبأعمالهم على صورة موجزة قابلة للإحالة المباشرة؛ وليس من العسير تكوين شبكات تشجّع على التواصل بينهم، وتضمن نقل المعلومات والمعارف وتوفـّر لهم تبادل الأفكار والتجارب، وتمكـّنهم من وسائل الارتقاء المعرفيّ والمنهجيّ. وليس ذلك في المجال العلميّ اللغويّ البحت فقط، بل أيضًا في وسائل التصرّف في المعلومات ذات الصلة بالحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة وغيرها من المجالات الحيويّة.

ليس من الضروريّ أن يكون من مشمولات هذه الجمعيّات توجيه الدراسات والبحوث. فهذا من شأن الجامعات بالدرجة الأولى. إلاّ أنـّه من شأن الجمعيّات اللغويّة النشيطة أن تسعى إلى الارتقاء بالدراسات العربيّة إلى المستوى العالميّ المطلوب. لكنّ المنظومة التواصليّة ضروريّة في إحداث الوعي العامّ بالجودة، وفي إيجاد التربة الصالحة للتنسيق والتكامل.

وكما يمكن للجمعيّات اللغويّة أن تضمّ المنظومة التواصليّة جزئيًّا أو كليًّا، يمكنها أيضًا أن تضمّ المنظومة التقييميّة جزئيًّا أو كليًّا.

لكنّ المستحسن أن تنظّم الجمعيّات أنفسها على صورة تجعل المعلومات كائنة في مواقع مركزيّة متشابكة يحيل بعضها إلى بعض. وهو ما يستلزم نظامًا مرنًا في التوحيد يراعي القوانين الجارية ويوفـّر للمنظّمات الرسميّة الأرضيّة لتكوين هيئات أقوى وأنجع داخليًّا وخارجيًّا.

خاتمة

قدّمنا في هذه العمل مشروعين أوّليّين لوسائل التنسيق والتكامل بين المؤسّسات الخادمة للعربيّة نعتبر تركيزهما كفيلًا بترسيخ التكامل والتنسيق على صورة ثابتة ودائمة؛ ويتمثّلان في منظومتين تبيّن نجاحهما في ميادين عدّة اقتصاديّة وصناعيّة ولغويّة أيضًا؛ وهما **المنظومة التواصليّة والمنظومة التقييميّة**. ولا تقعان على نفس الترتيب المنطقي. فالتواصل، في نظرنا، شرط التقييم؛ إذ لا يستقيم التالي إلا بتوفّر المعلومات التي يضمنها المقدّم. إلا أنّ التقييم كما يحتاج إلى التواصل قبليًّا لتوفير المادة المقيّمة يحتاج إليه بعديًّا لنشر المحصول المعدّل للنشاط في خدمة العربيّة. وبفضل التواصل والتقييم تحقّق الخطوط الكبرى لاستراتيجيّة قوميّة حسب مقاربة جغراسيّة بصيرة، ترجع فيها المبادرة إلى الوعي الجماعي المجاوز للظرفيّات ومشاكلها. هذا **المشروع الاستراتيجيّ** أساسيّ، وإن كان من حيث الإجراء غير أوّليّ، إذ لا معنى لتخطيط في التمشّي غير مضمون بالنشر والتعديل.

إن كانت هذه الوسائل المشاريع الثلاث المتراتبة صريحة، فتحتها شرط ضمنيّ بدونه لا تكون. ذلك أنّه لا سبيل إلى تنسيق ولا إلى تكامل ما لم يتوفّر **العرف الخُلقيّ** السامح بهما والضامن لحسن التواصل والتقييم والتخطيط. فجميعها رهين القبول بمبادئ بسيطة في السلوك العمليّ: فبدون أريحيّة تجعل التخالف بيننا سبيلًا إلى التكامل، وبدون تعاون في حمل الأعباء، لا يكون بعضنا لبعض كاليدين تنعمان بحكمة الاختلاف الذي لولاه لكانتا كاليد الواحدة لا تقضي شؤوننا إلا بعسر، ومجرى حكمة الاختلاف هو التنافس في خدمة الحقّ والخير والجمال.

هذا، ولمّا كان التواصل روح اللغة والمبرّر لوجودها، والضامن لتبادل المعلومات ومعالجتها وأوّل الوسائل وأولى الأوائل لكونه في التعامل الاجتماعيّ

وفي والوعي الجماعيّ واللاوعي على حدّ سواء نظير الترابط العصبيّ في عمل الذهن الفرديّ، ونظير الطرقات المتشابكة أرضًا وبحرًا وجوًّا في الاقتصاد، كان ممّا ليس منه بدّ أن تكون مساراته واضحة لا انسداد فيها ولا تعطّل، فدماغ المجموعة كدماغ الأفراد لا تشتغل بعروق مسدودة. وهذا ما دعانا إلى الانتقال بعد عرض الوسائل إلى المسارات التي ستتّبعها المعلومات في دورانها وجريانها التنسيقيّ العفويّ والتلقائيّ.

بيّنّا برسم تصنيفيّ شكليّ عامّ أنّ المؤسّسات تخضع لتراتب إداريّ تشجيريّ يجعل التواصل التنسيقيّ التكميليّ هرميًّا طويل المسارات، لكنّه معمّم وثابت ولا يصلح للعلاقات المباشرة بين المؤسّسات إلا في حدود. وهو ما يجعل المنظومة التواصليّة مفيدة جدًّا في نشر المعلومات وتقييمها وخلق المناخ المناسب للتنسيق والتكامل بين المؤسّسات.

صنّفنا المؤسّسات إلى صنفين كبيرين مؤسّسات جامعيّة ومؤسّسات موازية. أدرجنا في الأولى منظومة البحث والتعليم في صورة معيّن يتكوّن من مثلثين بحثيّ وتعليميّ قاعدتهما الأساسيّة البحث الإشهاديّ والبحث التعليميّ، وتكوّن أضلاعه مسارات تواصليّة بين البحث والتعليم يخرج كليهما من الجمود ويرفع من مستوى خدمة العربيّة. وأدرجنا في المؤسّسات الموازية المجامع ومراكز البحث. وبيّنّا في الصنفين حدود هياكل التنسيق والتكامل الرسميّة.

كلّ ذلك لنبيّن في الأخير أن العاملين في خدمة العربيّة مطالبون بالمبادرة إلى تكوين المناخ أو التربة الصالحة للتنسيق والتكامل بتكوين جمعيّات نشيطة تستكمل أعمال المسارات الرسميّة بمسارات مرنة تقوم على منظومتي التقييم والتواصل. وذلك لوضع الأرضيّة الاجتماعيّة اللازمة لنجاح المؤسّسات الرسميّة في وضع استراتيجيّة عامّة تحظى بمؤسّسات مخصوصة بخدمة العربيّة داخليًا وخارجيًا.

قائمة مراجع الفصل الرابع

- ابن خلدون فيهم «في أنّ كثرة الاختصارات المؤلّفة في العلوم مخلّة بالمتعلّمين»، في المقدّمة، المكتبة التجاريّة،د.ت، الباب السادس، الفصل الثامن والعشرون ص ٥٣٢.
- سيّد صادق حقيقيت، حوار الحضارات وصدامها، ترجمة السيّد عليّ الموسوي، دار الهادي بيروت، لبنان، ٢٠٠١. إلخ.
- طوايفصون ج. و.، السياسة اللغويّة حلفيّاتها ومقاصدها، ترجمة محمّد الخطابي، مؤسّسة الغنيّ، الرباط، ٢٠٠٧.
- غارودي (روجي)، حوار الحضارات، ترجمة وتحقيق عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٧.
- المبارك (مازن بن عبد القادر ـــ) وآخرون عن اللغة والهويّة في «آفاق الريادة والتمييز»، نشر مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، وزارة التعليم العالي، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤٣٣/٢٠١٢.
- مجلس أوروبا. مجلس التعاون الثقافى، «الإطار المرجعى الأوروبى العام للغات:دراسة، تدريس، تقييم المستويات، ترجمه:د .علا عادل عبد الجواد، د .ضياء الدين زاهر، ماجدة مدكور، نهلة توفيق، مراجعة د. علا عادل عبد الجواد، إصدار معهد جوته، ٢٠٠١ ، مونيخ.

- Brodeur C., « L’Inconscient collectif », L’Harmattan, 2007-, Paris.
- Conférence des Chefs d’État **XIVe et de -gouvernement des pays ayant le français en partage,** Kinshasa (RDC), les 13 et 14 octobre 2012

- Conférence Ministérielle Charte de la Francophonie» , Antananarivo, le 23 novembre 2005.
- -Conseil de l'Europe, « CADRE EUROPEEN COMMUN DE REFERENCE POUR LES LANGUES : APPRENDRE, ENSEIGNER, EVALUER » , **Unité des Politiques linguistiques, Strasbourg** www.coe.int/lang-CECR
- -Dasen P.R. & Mishra R.C., « Development of Geocentric Spatial Language and Cognition », Cambridge University Press, 2010
- -GIRANDOLA Fabien, « Psychologie de la persuasion et de l'engagement », Presses Universitaires ; Franche-Comté, 2003
- -Jung C.G., « Psychologie de l'Inconscient », trad. R. Cahen, Le livre de Poche, ed d'origine Fayard, 1996 Paris
- -KUHN T.S., La structure des révolutions scientifiques , trad. Laure Meyer, Flammarion, Paris, 1983
- -Liu, Clarke, Andersen & Stamper, Coordination and Communication Using Signs: Studies in Organisational Semiotics, Springer Publishing Company, 2012.
- Organisation Internationale de Francophonie, "-Charte de la Francophonie", septième Sommet, à Hanoi (Vietnam), le 15 novembre 1997 ;

الفصل الخامس

ثنائية التكامل والتنسيق في المؤسسات اللغوية العربية بين الإبداع والاتِّباع

أ.د مختار لزعر
- أستاذ في فلسفة اللغة واللسانيات
- كلية الآداب والفنون - جامعة مستغانم الجزائر

توطئة

إنّه ما من ريب في زمن ازدحمت فيه المفاهيم وتشابكت، بل صارت سلاحًا ذا حدين، أنّ العلامة في غمد الخطاب إما تشهر لتنصر وإما لتحطم الآخر وتمحقه. وإنّما يتوقف ذلك على مقصدية من يصنع الخطاب وعلى مقدار فطنة الآخر أو بلادته. ولا مجال في هذه المعركة لخطاب محايد؛ فإمّا أن تكون صانع الخطاب أو تكون ضحيته، كما أنّه من خدعة هذه الحرب أن يتخذ المتربص بك طرقًا ملتوية من حيث لا تحتسب، فيكون بذلك الخطاب الأدبي والفني أأمن طريق وأنجعها إليك، فينطلي عليك طعم الجمالية الأدبية وهو مدسوس بالأيديولوجيا والخلفيات الحاقدة.

بيد أنّه لمواجهة الآخر لا بدّ من معرفته معرفة تستكشف مكامن قوته ومرابض ضعفه كيما تتمكن من ضرب ركائزه وقوائمه حتى إذا ما انهار كان إثر ذلك حتفه.

المثقفون والمفكرون طلائع المجتمع العربي ونخبته المستنيرة، لا يجدون في الواقع ما يرضي الذات، ولا يشبع الفكر والوجدان،ولكنّهم لا يجمعون على

شيء أو منهج... هكذا يتناثرون كالشظايا، لا يحكمهم بناء ثقافي غالب، أو يوحّدهم منطق تحدي التناقضات (الاستلال،التجزئة، الاستغلال)؛ فثمة ازدواجية مدمرة، بين قيم موروثة بالغة القداسة، وواقع يفرض وعيًا مغايرًا، ومن ثم تراهم يظهرون غير ما يبطنون، ويخفون غير ما يعلنون مع الذات والآخر، والنتيجة: شلل حتمي في الحركة، وعجز عن التغيير؛ فبدلًا من مواجهة الواقع والتعرض لمعضلاته، راح العقل العربي يحلّق وراء عالم المسافة والزمن، منغمرًا في رحاب الأخيلة والأوهام، أو يهرب إلى الماضي مسترخيًا على وسائده الفردوسية التي سيقت وفق زمن وجودي/كوني يتماشى مع طبيعة الأشياء والحقائق القابلة للتغيير والتجدد حسب ما تقتضيه طبيعة حركية الوجود المطلق.

لعل خير ما يبين حال العرب في مجال المعرفة أنّهم ضاقت بهم التآليف، واختلطت عليهم العلوم على اختلاف اتجاهاتها الفلسفية والفكرية وغيرها، وأصبحوا يتابعون ما وجدوه غير شاعرين: ألحُسن اتبعوه، أم لقبح نبذوه؟، وتبدلت العصور، وتقدمت العلوم والمعارف، وطارت الأمم، وهم قعيدو علومهم وكتبهم، كلما أحسّوا بنبأة التقدم والرقي والازدهار وتغيّر الأحوال راحوا يستمسكون بقديمهم، وصفّدوا أبوابهم، وعليه فإنّك لتنظر الرجل وهو ابن القرن الرابع عشر فتحسّه في معارفه وعلمه وتفكيره من أهل القرن التاسع أو العاشر، مما هو معلول لوقوف تقدم التآليف عند الحد الذي تركه الواقفون؛ فرُزئ الناس فائدة الانتفاع بأخلاقهم وعوائدهم ومكتشفاتهم، وسُلبوا شرف النفس باعتيادهم التقليد والاستكانة لكلام الغير، واعتقادهم أنّ ما أتى به الأقدمون هو قصارى ما تصل إليه قُدر البشر. فهم إذن عالة عليهم في العلم، والعبارة، والصورة، والاختيار أيضًا[1].

---

١) ينظر: ابن عاشور، أليس الصبح بقريب.الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس،١٩٨٨. ص:١٦١.

إنّ الحديث عن الحداثة هو حديث عن التراث، بحكم أنّ الحداثة هي امتداد للتراث. غير أنّ تحقيق ذلكم التقاطع المعرفي والمنهجي الحاصل بين التراث والحداثة، يستدعي وعيًا عميقًا بالمرجعية المعرفية والفلسفية والفكرية التي نشأ في رحابها واقع الحداثة؛ مفهومًا،ومنهجًا وموضوعًا.

إنّ المتتبع لحال المؤسسات اللغوية في الوطن العربي يجدها لم تستطع لحد الآن أن تسير وفق منهج سليم في التعامل مع ظاهرة اللغة، سواء من جهة التصور أو المقصد بله المنهج؛ مما أدى في ما بعد أن ظل البحث العلمي في المؤسسات اللغوية يدور في فلك لا يتعدى حدّ التبعية أو الاقتفاء بما هو قادم ووافد من الفكر الغربي.

ولعل ما زاد الطين بلّه، أنّنا نجد غالبية المشاريع الوافدة على المؤسسات اللغوية في مجال الترجمة والمصطلحاتية والفلسفة والنظريات اللسانية العالمية والمناهج النقدية وهلم جرا، كلها يحدوها نوع من الأحكام المسبقة التي نشأت في سياق ثقافي واجتماعي ولغوي يختلف عما هو موجود في الوطن العربي؛ الأمر الذي أدى بكثير من المؤسسات اللغوية على اختلاف أشكالها ومجالاتها تجسد معالم هذا النوع من المعرفة الغربية على الواقع العربي، مفهومًا ومنهجًا وإجراءً، دون إلقاء أدنى التفاتة إلى الشرط الأساسي والجوهري وهو مبدأ التقاطع المعرفي والمنهجي بين هذا التصور الغربي والتصور العربي الذي له الأحقية الكاملة في ما انفرد به من حقائق معرفية وفلسفية ولغوية وهو ما سنبينه في سياقه.

وعليه فإنّ أدنى التفاتة إلى هذا التصور الغربي في المؤسسات اللغوية العربية يهدي بالعاقل المتبصر أن يطرح عدة تساؤلات منهجية، لعل من أهمها أثرًا ما يأتي:

- ما هي المرجعية المعرفية والفلسفية والمنهجية لهذا التصور الغربي؟

- أين يكمن موطن التنسيق؟
- ما الذي يحتمله التنسيق؟
- أين يلتقي التنسيق مع مفهوم التخطيط؟
- هل هناك تقاطع معرفي ومنهجي بين التنسيق والتخطيط من منظور التصور اللغوي؟
- إذا كان التنسيق يسير وفق خطى التخطيط ؛فأين يكمن موطن التكامل؟
- هل نتعامل مع التكامل على نية التقارب أو التوافق أو الاستقلال؟
- أين يلتقي التنسيق مع التكامل؟ وأين ينمازان؟
- أين يتجسّد فعل الآفاق والمقترح العلمي تجاه التنسيق والتكامل؛ هل في مستوى التصور،أم في الواقع أم في الجمع بينهما؟

التنسيق؛ من بعده الإداري إلى واقعه البيداغوجي التعليمي

إنّ غالبية المراجع والمصادر التي حاولنا الرجوع إليها في شأن مفهوم التنسيق وجدناها تتعامل معه في سياق إداري محض، وهو الجانب الذي راح مفهوم التنسيق يرتكز عليه في جل السياقات التركيبية التي تقترب إلى حد بعيد مع ما هو كائن في عالم الإدارة والقانون وغير ذلك[1]؛الأمر الذي جعلنا نستشف شيئًا مهمًا وهو أنّ التنسيق يقوم أساسًا على وحدة جماعية مؤلفة من عدة أشخاص يربطهم هدف معين يختلف باختلاف الحاجات التي يسعى أفراد المجتمع إلى تحقيقها، وهو معنى نعتقد أنّه يساعدنا على تعيين التنسيق من منظور مؤسساتي تحكمه مجموعة من الضوابط العلمية والمنهجية.

---

١) ينظر بالتفصيل إلى هذا الإطار المتعلق بالتنسيق من جهة ما يمليه الفعل القانوني إلى يونس امين ، دراسات في الإدارة العامة ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص ٢٣٣-٢٣٦ .

غير أنّه ما يزيد تبيان مفهوم التنسيق على جهة الإجراء التطبيقي ضمن الوقائع والأحداث أنّنا نجد التنسيق تتجسّد معالمه على واقع الفعل التعليمي البيداغوجي في شكل محطات منهجية الغالب فيها ما كان يسير وفق مبدأ التعليم والتعلم معًا، وذلك من جهة مفهوم له وجود خاص في حقل التعليمية من بابها الواسع.إنّه التخطيط اللغوي الذي همّه الوحيد أن يسير وفق تنسيق محكم يختلف باختلاف مبدأ الاستعمال، وعليه يمكن طرح تساؤل وجيه في هذا السياق؛ فهل كل واحد منهما يحتوي على استقلالية في التصور والمقصد؟ أم أنّ أحدهما ملازم للآخر، ومن ثم لا وجود للتنسيق بمعزل عن التخطيط؟.

لا شك أنّ التخطيط من الوجهة التعليمية البيداغوجية يحوي في باطنه على تنسيق يختلف باختلاف السياقات والمقامات؛ الأمر الذي أدى بغالبية المشتغلين في حقل التعليمية يحددون أهم المواطن التي يندرج فيها فعل التنسيق حسب ما تقتضيه طبيعة التوجيه من جهة، وطبيعة الإجراء من جهة أخرى.

التخطيط: المفهوم، الوظيفة

جاء في لسان العرب ما يأتي «... خطّ القلمُ أي كتب. وخطّ الشيءَ يخطّه خطّت:كن له بقلم أو غيره...والتخطيط: التسطير، التهذيب: التخطيط كالتسطير، تقول: خُطّطت عليه ذنوبُه أي سُطّرت... والخطّ: الكتابة ونحوها مما يُخطّ. وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنّه قال في الطّرق: قال ابن عباس هو الخط الذي يخطّه الحازي، وهو علم قديم تركه الناس، وقال أبو حنيفة:أرض خط–بكسر الخاء–لم تُمطر وقد مُطر ما حولها، والخُطة بالضم:شبه القصّة والأمر، يقال:سُمته خُطّة خَسف وخُطّة سوء: قال تأبّط شرّا: هما خطّتا: إمّا إسار ومنّة، وإمّا دم. والقتل بالحرّ أجدر. أراد خطّتان فحذف النون استخفافاً. وفي حديث الحديبية: لا يسألوني خطّة يُعظّمون فيها حرمات الله إلا أعطَتهم

إيّاها، وفي حديثها أيضًا: إنّه قد عرض عليكم خُطّة رشد فاقبلوها أي: أمرًا واضحًا في الهدى والاستقامة. وفي رأسه خطّة أي أمرُ ما...»[١].

إنّه التخطيط القائم على شرط الكتابة التي تتوزع حسب الاستعمال اللغوي الذي يتنوع حسب القرائن، وهو ما حاول تبيانه ابن منظور في تعامله مع مفهوم التخطيط في أصل الاستعمال. ولما كان فعل الكتابة لا يستقر على حال ولا يسير وفق شاكلة واحدة، وذلك لتلازم عالم الأشياء مع عالم الفطرة الإنسانية، استوجب من التخطيط أن يلازم تصورًا شاملًا يتماشى مع عالم الحقيقة من بابها الواسع، وهو التصور الذي أهّل فعل التخطيط أن يُنظر إليه من عدة زوايا، لعل من أهمها أثرًا ما سار على سياق التنسيق والترابط والانسجام، وذلك حسب ما تقتضيه علاقة الإنسان بالواقع الوجودي.

على هذا الاعتبار امتاز التخطيط بكثير من الحقائق القائمة في المنهج، حيث جعلت الإنسان يقتفي آثاره وهو يعيش مع عالم المعرفة، وهو ما أدى بالفرد في علاقته بالآخرين يسير وفق التخطيط الذي يحقق تواصلًا بين أفراد المجتمع الواحد أو المتغيّر. ولما كان من سر الوجود الإنساني الذي يتوافر فيه شرط الاجتماع البشري، يسير وفق مبدأ التخطيط، راح الاستعمال اللغوي الذي يحقق شرط التواصل البشري داخل المجتمع ، يقتفي أثر التخطيط اللغوي حسب ما تستوجبه طبيعة الأشياء. من هذا المنطلق يصبح التخطيط اللغوي «... فرعًا من علوم اللغويات الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع، ومدى تأثر كلّ منهما بالآخر، ويعنى التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة، سواء أكانت مشكلات لغوية بحتة كتوليد المفردات وتحديثها، وبناء المصطلحات وتوحيدها، أم مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها»[٢].

---

١) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر،بيروت، ط١، ١٩٩٠م. مادة(خ ط ط).

٢) فواز عبد الحق الزبّون: دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها. أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني. مؤتمر اللغة العربية في المؤسسات الأردنية واقعها وسبل

لعل غير المصرّح به في النص السالف الذكر أنّ التخطيط اللغوي يتعامل مع كل ما من شأنه أن يكون عائقا في تقدم اللغة نحو الازدهار والاستقلالية والمشاركة في ما تستوجبه متطلبات الوجود الإنساني، بحكم أنّ اللغة ملازمة للإنسان في كل ما يحقق له بعدًا معرفيًا وفكريًا وحضاريًا واجتماعيًا وغيرها؛ الشيء الذي جعل أحد المفكرين الغرب وهو موشي ناهير (Moshe Nahir) يحدّد بالقدر المستطاع أهم مجالات التخطيط اللغوي من جهة الوظائفية، من أهمها[1]:

- النقاء اللغوي(Language purification)،وهو نقاء يتماشى مع طبيعة الوجود الإنساني الذي يحقق تواصلًا اجتماعيًا مع أفراد المجتمع.
- إحياء اللغات المهجورة(الميتة)(Language Revival):بحكم أنّ طبيعة الوجود الإنساني تأبى إلا أن تظل محافظة على ماضيها التاريخي والحضاري؛ على أساس أنّ إحياء اللغات الميتة أو المهجورة ضمن تخطيط لغوي ممنهج ومترابط يجعل الفرد يستعيد كثيرًا من الاستعمالات اللغوية الميتة، أو التي هجرت لأسباب تاريخية أو اجتماعية أو فلسفية أو عقائدية وغيرها. وإنّ مقدرة الفرد على استعادة أنظمة لغوية مهجورة وفق تخطيط لغوي سليم يعد بحق انتصارًا للتخطيط من جهة، وللذي جسّد معالم التخطيط وفق ما تقتضيه طبيعة الفعل التعليمي البيداغوجي من جهة أخرى.
- الإصلاح اللغوي(Languagereform): لا يستقيم حال الإصلاح في النظام اللغوي أو خارجه إلا وفق تخطيط يؤهّل النظام اللغوي أن يسير تبعًا لما يستلزمه شرط الإصلاح لا الصلاح؛ لأنّ الصلاح داخلي،

النهوض بها. منشورات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. الشركة الجديدة. للطباعة والتجليد، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.. ص: ٨٥.

١) ينظر: فواز عبد الحق. المرجع نفسه. ص ص:٨٧-٩٠.

والإصلاح خارجي؛ مما يجعل الإصلاح يحقق انسجامًا وترابطًا مع مبدأ الاستعمال اللغوي القائم على شرط التواصل الإبلاغي الذي يختلف باختلاف السياقات والمقامات.

- تحديث الاستعمالات وتطويرها (Lexical modernization): كل استعمال لغوي ملازم للإنسان إلا وهو قابل للولوج في عالم الحداثة أو التحديث الذي تتحكم فيه مجموعة من الضوابط والمقاييس، وهو ما يجعل تحديث المفردات اللغوية في استعداد متواصل لتحقيق بعد تطوري مع ما تقتضيه طبيعة الواقع أو العصر.

ولعل من أهم ما يرتكز عليه التخطيط في المؤسسات اللغوية هو ذلكم التنسيق الذي يحاول بالقدر المستطاع جمع كل ما من شأنه أن يجعل مبدأ التدبير يحقق نوعًا من الاتساق والترابط في المؤسسات اللغوية، وعليه اقتضت طبيعة التخطيط اللغوي أن تكون في تلازم مستمر مع مبدأ التنسيق،وذلك من عدة جهات لعل من أهمها أثرًا [1]:

- همّ التنسيق في رحاب شرط التخطيط القيام بتدبير كل ما له علاقة بالتحول اللغوي، سواء الذي له ارتباط منهجي بالمنظومة التربوية البيداغوجية، أو بواقع الخطاب اللغوي الذي له وجود متجدد ومتغير في المؤسسات اللغوية العربية.
- تشجيع المؤسسات اللغوية على ترقية وتطوير الأنظمة اللغوية، سواء لغة الأم–العربية– أو اللغات الأخرى، وهذا النوع من التشجيع لا يتحقق داخل المؤسسات إلا بوجود تنسيق بين الهيئات المختلفة التي تتحكم في مثل هذه المؤسسات.

---

١) ينظر: صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية. مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة. شركة دار الهدى، الجزائر،دط.. ٢٠٠٠م. ص:٢٧٦.

- الواجب بل المفروض ممن يدعو إلى مؤسسات لغوية متجددة ومتطورة أن يتوقف في رحاب التنسيق عند كل الأهداف والغايات التي ينبغي أن تجسّد داخل المؤسسات اللغوية؛ الشيء الذي يؤهّل التنسيق أن يقوم بدوره في تحديد كل الإجراءات والخطوات التي ينبغي أن تراعى في مثل هذه المؤسسات، وغيرها، وهو ما سنشير إليه قريبًا بسرد بعض من الأمثلة من الواقع اللغوي الذي يعيشه التصور العربي منذ زمن.
- من بين صور التنسيق القائمة على شرط التصور المفتوح لعالم الأشياء، أن تكون الوسائل المختارة في المؤسسات اللغوية تحقق الأهداف المرجوة من قبل صانعي القرارات والأحكام المتعلقة بالنظام اللغوي العربي الأصيل؛ إذ إنّ مثل هذا النوع من التصور المفتوح في شأن الوسائل من شأنه أن يجعل المؤسسات اللغوية تشارك بقسط وافر مع ما يجري في عالم الدراسات اللغوية واللسانية الغربية، سواء من جهة المفاهيم أو المصطلحات بله المناهج.
- مراعاة الميزانية والموارد البشرية الوافدة لذلك، وهو ما يسمح بسياق التنسيق أن يتعامل مع هذه الميزانية والموارد وفق ما يقتضيه ضابط التخطيط في المؤسسات اللغوية. ولعل هذا النوع من التعامل مع الميزانية في علاقتها بالمؤسسات يؤهّل القائمين عليها من تحقيق بعد تواصلي داخل المنظومة اللغوية من جهة، وواقع الخطاب اللغوي من جهة أخرى. وإنّ هذا التلازم بين المنظومة والخطاب اللغوي متى سار على تنسيق محكم ومضبوط استطاع في نهاية المطاف أن يحقق تكاملًا معرفيًا وفلسفيًا وواقعيًا في عالم المؤسسات اللغوية[1].

---

١) الحقيقة مثل هذا التصور الشامل والمستغرق لشرط التلازم الواقع بين المنظومة والخطاب اللغوي تفتقر إليه كثير من المؤسسات اللغوية العربية،سواء من جهة المنهج أو الفكر مما سبّب في كثير من السياقات عدم تحقيق مبدأ تكامل بين المنظومة والخطاب اللغوي داخل المؤسسات اللغوية وخارجها،وهذا ناتج إلى

- ينبغي بين الحين والآخر أن تكون متابعة تامة بالنسبة لتجسيد الخطة الملازمة لمبدأ التنسيق، والتي لا تتجاوز حدود الزمان والمكان. والعلة في ذلك أنّه في مجال الفعل التعليمي المؤسساتي القائم على واقع الأنظمة اللغوية، ينبغي للقائمين على ذلك أن يميزوا بين إطلاقين اثنين: أحدهما: التخطيط، والآخر: الخطة[1]. في سياق التخطيط نجد العملية التي تجري فيه هي عملية مستمرة ومتجددة حسب ما تقتضيه طبيعة المقامات والظواهر، في حين يتوقف سياق الخطة على وضع التخطيط في صورة برنامج موقوت بمراحل وخطوات الغالب فيها أنّها لا تتجاوز حدود الزمان والمكان. أضف إلى ذلك أنّ بعض المهتمين في مجال التعليم من رأى أنّ التخطيط يمكن أن يكون طويل المدى، أو قصير المدى، وقد يكون شاملًا لغالبية القطاعات، كما يمكن أن يقع على الصعيد القومي أو الإقليمي أو المحلي. مثل هذه التصورات في شأن الخطة والتخطيط لها القدرة في أن تجعل التنسيق يحقق معها نوعًا من الترابط في بناء مؤسسات لغوية قوية وشاملة لكل ما تستوجبه حاجات الوجود الإنساني في العالم.
- لا يمكن أن يقوم أي تنسيق دونما عملية تقييس، يتم التواضع عليها، إنّ على صعيد الموارد اللغوية أو على صعيد وسائل التخطيط؛ لأننا نعلم مدى الشتات الذي يعتورنا، بما لا يسمح أن نتفاهم، حتى ونحن ننطق بلسان واحد.

ولعل الدليل الذي ليس بعده دليل على ما ندعي من ذلكم التلازم بين التخطيط والتنسيق- على الرغم من أنّ الثاني ينتمي إلى الأول- أنّ من بذور فعل التنسيق في عالم المؤسسات اللغوية أنّك تجد التخطيط يقوم على وظيفة

عدم وجود تنسيق محكم في غالبية المؤسسات اللغوية. ونحن بإذن الله تعالى وعونه سنشير إلى بعض هذه العوائق التي تحيل بينها وبين مبدأ التكامل الاستغراقي في عالم المؤسسات اللغوية.

١) ينظر بالتفصيل: محمد منير مرسي، الغدارة التعليمية وتطبيقاتها، عالم الكتب القاهرة، د ط، ١٩٨٤م.. ص:٢٥٣.

تختلف باختلاف المعطى السياقي المعرفي، والذي حاول أهل الاختصاص أن يحددوا هذه الوظائف التي يأخذها التنسيق في رحاب التخطيط في ثلاث، وهي[1]:

- الوظيفة التوجيهية: هي الوظيفة التي تقوم أساسًا على كل المتطلبات الاجتماعية التي هي في تعالق مستمر مع الوضع اللغوي، بحكم أنّ المجتمع لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن اللغة.
- الوظيفة التنظيمية: هي الوظيفة التي غالبًا ما تتجسّد معالمها في تلكم الإجراءات المتخذة من قبل صانعي القرارات قصد تشجيع الاستعمالات اللغوية التي تحقق نوعًا من التصورات المعرفية والفكرية التي تخدم كل متطلبات المجتمع (المعاهد،الكليات،الجامعات،.....).
- الوظيفة الإنتاجية التطورية: هي الوظيفة التي ترتكز على كل ما يؤدي إلى تطوير اللغة ككيان وجودي يحيى ضمن الواقع الإنساني في علاقته بكل متطلبات العصر؛ وهو ما يجعل اللغة تقتحم كثيرًا من الحقول المعرفية، مما يكسب غالبية الاستعمالات اللغوية الموظفة من قبل الأفراد رؤية جديدة قابلة للتطور والتجديد.

على هذا التصور ظل مبدأ التنسيق مصاحبًا لحقيقة التخطيط، سواء على سبيل التجريد القائم في عالم التنسيق(الفكر+الاقتراح)، أو على سبيل الوظيفة (الواقع+الحركة والتجدد)؛ وهذا ما جعل غالبية المهتمين في مجال التخطيط اللغوي يتوقفون عند أهم المجالات والمقومات التي يجسّدها التنسيق في علاقته بواقع اللغة، سواء من منظور لغة الأم، أو ما تعلق بواقع اللغات؛ إذ كيف يعقل للغة القرآن الكريم أن تعيش بمنأى عن اللغات الأخرى. وعليه يمكن

---

١) ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية. ترجمة: يحياتن، دار الحكمة،الجزائر، ط٣، ٢٠٠٧م، ص:١٩١ .

أن نشير إلى أهم هذه المقومات والمجالات التي يتحرك فيها التنسيق في تلازمه مع عالم اللغة في النقاط الآتية[١]:

- ينبغي لمبدأ الاستعمال اللغوي العربي أن يكون معممًا وشاملًا لأرجاء الوطن، وفي غالبية سياقات التواصل بين أبناء الأمة العربية، وهذا ما يؤهّل هذا النوع من الاستعمال أن يتجسّد في رحابه معالم اللغة العربية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى وحدة الأمة العربية فكريًا وسياسيًا واجتماعيًا.
- محاولة نشر اللغة القومية عبر العالم، وهذا لن يتحقق في الواقع الوجودي إلا إذا كان التنسيق يحوي على رؤية شاملة وواسعة لعالم الحياة، مما يساعد اللغة القومية أن تسهم بقسط وافر في كثير من مناحي الحضارة العالمية التي يتغنى بها الفكر الغربي منذ زمن ولا يزال.
- إلزامية تعليم اللغات الأجنبية في مدارس الأمة، ومعاهدها وكلياتها، وجامعاتها، وهذا قصد تزويد النشء العربي بمعارف وتصورات تتماشى مع الواقع الذي يعيشه من جهة، ومع ما تكوّن في رحابه الفكر الغربي من جهة أخرى، مما يؤهّل هذا النشء تحقيق عملية ربطية بين التصور العربي-الموروث بكل ملابساته الداخلية والخارجية-والتصور الغربي-بخلفياته الفلسفية واللغوية والنقدية وغيرها-[٢].

---

١) ينظر بالتفصيل : علي القاسمي، تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحّد. مجلة دورية اللسان العربي. الرباط. د ت. العدد ٢٣، ص ص:٤٧-٤٨.

٢) غير أنّ التنسيق يلعب دورا هاما في تحقيق نوع من التقاطع بين التصورين:الغربي والعربي في رحاب واقع اللغات الأجنبية؛إذ يبدأ التنسيق بتأسيس الرؤية القائمة على الإطار المرجعي والفكري والفلسفي للغات الأجنبية،ثم بعدها محاول تحقيق تنسيق بيداغوجي في ثلاثة جوانب مهمة: التحاور-المشاركة-والتجاور. إنّ هذه الحقائق لا يستطيع النظام اللغوي في الوجود الإنساني الاستغناء عنها بحال،حلى أساس أنّ هذه الحقائق لها القدرة الكافية في جعل التنسيق يحقق نوعا من الانسجام بين معالم اللغة العربية وواقع تعليمية اللغات الأجنبية وهذا كله ما تحتاجه المؤسسات اللغوية العربية في كثير من البلدان العربية.

- تحقيق نوع من التنسيق المنهجي بين حقل الترجمة وواقع اللغة العربية أو القومية، وهذا على نية تمتين التبادل المعرفي والفلسفي بين الشعوب [(1)].

---

١) غير أنّ اللافت للانتباه في شأن هذا النوع من التلازم بين حقل الترجمة واللغة القومية أو العربية، يعكس في باطنه تنسيقا محكما قلّ من تنبه إليه ممن يشتغلون في حقل التعليمية أو حقل النقد. ولعل من أهم الحقائق المعرفية التي يعكسها حقل الترجمة في هذا التلازم الملحوظ ما يأتي:

- يرى فعل التنسيق أنّ التعامل مع حقل الترجمة يستدعي حقيقة منهجية مفادها أنّ هناك فرقتا شاسعا بين النقل والتحويل، ليس في الفعل الترجمي فحسب،بل في الفعل اللغوي الواحد القائم في النص الواحد أو اللغو الواحدة.
- يرى التنسيق أنّ التعامل مع التحويل في عالم النظام اللغوي يقتضي ضمنيا تغييرا؛ إذ يرتكز التحويل غالبا في سياقات ترجمة النصوص؛فهو يقوم-على حد تعبير طه عبد الرحمان- على تحريك للشيء اللغوي من لسان إلى آخر،وهو من ثمة لا يبتعد عن معنى التغيير ،وهو إطلاق أخص من التحريك،إذ يفيد معنى التبديل أي جعل الشيء على غير ما كان عليه،وهذا ما قد لا يفيده لفظ التحريك(ينظر طه عبد الرحمن:فقه الفلسفة-الفلسفة والترجمة- المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م.، ص:٣٦٥.) وعليه فإنّ التنسيق الذي همه الوحيد هو تحقيق نوع من الجمع والتآلف والربط بين عالم الأشياء لا يؤمن ألبتة بفكرة التحويل أو التحريك أو التغيير؛إذ كلها تقوم على معنى الإبعاد على حسب ما تقتضيه طبيعة السياقات. ولم يبق إلا جهة النقل التي يحاول فيها التنسيق جعل التصور اللغوي يسير وفق مبدأ التكامل والتقارب بين مبدأ الاستعمال وواقع الوظيفة.
- يقتضي مفهوم النقل من منظور الفعل الترجمي الملازم لفعل التنسيق أن يتوسط من جهة مبدأ الاستعمال على أربعة أسيقة وهي:الناقل وهو المترجم-بكسر الجيم-، والمنقول أي المترجَم،والمنقول منه أي المترجم منه،والمنقول إليه أي المترجم إليه. وعليه فإنّ النقل من هذا القبيل يصبح له معنى عاما يغلب عليه استعماله،وهو تحريك الشيء من موضع إلى موضع آخر،من غير أن يحمل مفهوم التحريك أية إشارة،لا إلى كيفيته ولا إلى أثره (ينظر المرجع نفسه. ص" ص:٣٦٤-٣٦٥). في هذا الإطار تتجسّد معالم التنسيق في تمتين تلكم الرؤيا المعرفية في التراث الإنساني عن طريق اللغة التي تعد بحق الحامل المادي له والمعبّر عن سر وجوده الكوني ،و لا يكون هذا إلا عن طريق تجسيد شرط النقل القائم على مبدأ التحريك الذي يحقق ميراثا مشتركا للإنسانية جمعاء، وتشابكا بين الحضارات، وتفاعلا فيما بينها، حتى ولو اختلف الوجود الإنساني في أصول المعارف وطرق تعلها بين الأمم والشعوب.
- يرى التنسيق أنّ اللغة في إطار الفعل الترجمي تعكس عقلا فلسفيا يحاول بالقدر المستطاع أن يحقق نوعا من التواصل بينه وبين الثقافات الأخرى، تماما ما نجده في عالم العقل البشري الذي يتلاقح بعقل غيره، ومن لا يضيره أن يفكر في ما فكّر فيه غيره. وعليه لا مندوحة من فعل التنسيق أن يعيش في هذا السياق الشمولي بين عالم اللغة وعالم العقل؛إذ لا مناص «... من احتكاك العقليات لتكوين الآثار التي يتاح لها أن تبقى على مرّ العصور؟ إنّ العقل الكبير نتاج طبيعي لتلاقي الثقافات

- تجسيد نوع من التنسيق على مستوى توحيد المصطلح التقني الموزّع، سواء من جهة المصطلحات العلمية التكنولوجيا، أو المصطلحات ذات الطابع الحضاري والاجتماعي[١].

هذا ما تعلق بالإطار العام للتخطيط العاكس في باطنه حقائق التنسيق التي تختلف باختلاف السياقات والمقامات؛ الأمر الذي يجعلنا نميز في سياق التخطيط على سبيل مبدأ الاستعمال الوظيفي أنّه يراعي من جهة الفعل التربوي عدة نقاط منهجية الغالب فيها أنّها تتماشى مع ما يمكن تسميته بالسياسة اللغوية التي ينبغي أن تنتهج من قبل صانعي القرار. لعل من أبرزها ما يأتي[٢]:

- تحديد الغايات والأهداف اعتمادًا على دراسة الواقع والوضعيات.
- محاولة ترتيب الأولويات حسب ما تيسّر من إمكانات مادية وبشرية.
- التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف التي ستعمل فيها الخطة حسب ما تقتضيه طبيعة الأشياء.
- البعد الشمولي/الاستغراقي إلى الاعتبارات المتعلقة بالإطار السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والخلقي للوجود الإنساني من جهة والواقع اللغوي من جهة أخرى.
- الإيمان بمبدأ التجدد والاستمرارية، سواء على سبيل التصور أو الحكم.

واختلاط الأجناس، وتفاعل الأذواق والأهواء» ينظر حمد كمال زكي: الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري. ص:١٠٧. نقلا عن عباس أرحيلة:: الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثاني الهجري. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٩م.. ص:٦٤.

١) ينظر: علي القاسمي، تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي مكانة المصطلح الموحّد.مجلة دورية اللسان العربي، الرباط، د ت، العدد ٢٣. ص :٤٧ وما بعدها.

٢) ينظر بالتفصيل : صالح بلعيد، التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة. أعمال الندوة الوطنية حول:التخطيط اللغوي في الجزائر اللغات ووظائفها. المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. ٢٠١١، ص:٢٥٠.

- الواقعية: التخطيط يراعي ما يمكن تحقيقه، وذلك حسب الإمكانات المتاحة.
- المرونة .
- المتابعة والتقويم .
- التغذية الراجعة .
- الإلزام .
- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.
- المشاركة .
- إمكانية التنفيذ والمتابعة .

على هذا الاعتبار أضحى التخطيط يُنظر إليه من لدن أصحاب التعليمية بعامة والمؤسسات اللغوية على وجه أخص على أنّه ركيزة قوية في توجيه مبدأ التنسيق إلى ما ينبغي القيام به داخل الفعل التعليمي التوجيهي وخارجه وفق ما تستدعيه سياقات التعليم والتعلم معًا.

مثل هذه الحقائق التي يغلب عليها الطابع المجرد في شأن شرعية التخطيط من جهة الفعل التعليمي التوجيهي الذي يستغرق المكان(المؤسسات) والهيأة (الموجه/المتعلم)، تجعلنا منطقيًا نترقب سياقًا معرفيًا ومنهجيًا يتنفس فيه فعل التخطيط مع فعل التنسيق، وهو المدعو من قبل أهل الاختصاص بالتخطيط اللغوي والتشريع اللغوي؛ إذ الأول يهتم بالنظام اللغوي في إطاره العام، على أن يكون الثاني منصبًّا على دراسة التشريع من داخل اللغة وخارجها، وهو الأمر الذي نحسب أنّه يخدم واقع المؤسسات اللغوية التي هي في أمس الحاجة إلى هذا النوع من التخطيط الذي يتوسط بين بعده اللغوي ولزومية التشريع القائمة على البعد السياسي الذي يتنفس في رحابه التخطيط اللغوي لأيّ مؤسسة لغوية من شأنها أن تعلي من واقع اللغة نظامًا ومنهجًا وحقيقة.

بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية

قد يظن ظان أنّ التخطيط اللغوي هو مرادف للسياسة اللغوية، وهو زعم نحسب أنّه لا يفي بالغرض المقصود، سواء من جهة التحديد أو جهة الوظيفة؛ ذلك أنّ التخطيط اللغوي عبارة عن عملية منظمة ومنسقة تؤمن بأحسن الحلول الممكنة، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق أهداف مسطرة تخدم الواقع اللغوي من جميع الجهات[١]، شريطة أن تكون النظرة في التعامل مع التخطيط شاملة ومستغرقة لجميع الأنظمة اللغوية، جهوية أو وطنية أو دولية.

بل نجد بعض المشتغلين في مجال التعليمية من يقيّد مفهوم التخطيط اللغوي في ذلكم القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها المجتمع[٢]، وذلك على قصد حماية اللغة القومية من كل ما يحاك من وراءها من مثل: حماية اللغة من المفردات الوافدة عليها، أو إصلاحها، أو إنعاشها، أو تحديثها وهلم جرا.

على أنّ السياسة اللغوية يربطها رابط منهجي من جهة التخطيط اللغوي وذلك في شكل تلازم علائقي؛ على أساس أنّ العلاقة بينهما هي «...علاقة تبعية؛ فبالنسبة لفيشمان(Fishman) إنّ التخطيط اللغوي هو تطبيق سياسة لغوية ما؛ حيث يأخذ مفهوم التخطيط اللغوي في السياقات الحكومية ما يعرف باسم سياسة اللغة، وعليه يصبح تحديد التخطيط من منظور التصور الأمريكي أكبر أهمية وأوسع دلالة من مفهوم السياسة، والسبب في ذلك أنّ الأمريكيين يعتقدون اعتقادًا جازمًا في كثير من السياقات أنّ التخطيط يمكن أن يرد بمعزل عن التخطيط القائم في عالم السياسة؛ حيث استطاع التخطيط

---

١) ينظر: محمد منير مرسي، الغدارة التعليمية وتطبيقاتها.عالم الكتب القاهرة، د ط، ١٩٨٤م.. ص:٢٥٣ وما بعدها .

٢) ينظر بالتفصيل : سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي؛دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية. مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٢.

اللغوي أن يغطي بشموليته الاستغراقية المستقلة، على مرّ من الزمان، مجالًا هو بشكل جلي وواضح من قبيل مسعيين متكاملين حقًّا، ولكن يجب التمييز بينهما بدقة؛ قرارات السلطة-السياسة- والانتقال إلى العمل-التخطيط-، في مقابل ذلك، يبدو أنّ الباحثين الأوربيين -الفرنسيين، والإسبانيين، والألمان- أكثر عناية واهتماما بمسألة السلطة»[١].

على هذا القصد يمكن اعتبار أنّ ورود لفظ السياسة اللغوية الملازم للتخطيط اللغوي إنّما هو ناتج عن «...إجابة لمشاكل البلدان التي استرجعت سيادتها والتي هي سائرة في طريق النمو أو الأقليات، وبعد ذلك بكثير، بينت المشاكل اللغوية بالكبيك، والولايات المتحدة الناجمة عن الهجرة الإسبانية، ثم في أوروبا نتيجة بناء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأنّ السياسة والتخطيط اللغويين ليسا مرتبطين بالتنمية فحسب، أو بأوضاع ما بعد الاستقلال...؛ حيث إنّ العلاقات بين اللغة - اللغات- والحياة الاجتماعية هي في ذات الوقت مشاكل هويات، وثقافة، واقتصاد، وتنمية، وهي مشاكل تطول جميع البلدان، وهكذا سيتم الوقوف على وجود سياسة لغوية للفرانكفونية والأنجلوفونية وهلم جرا»[٢].

لعل المسكوت عنه في مثل هذه التحديدات المتعلقة بالتخطيط في ارتباطه مع السياسة أنّ الذي يجسّد معًالم التخطيط ، أصحاب القرار، بحكم أنّهم في المحصّلة مستعملو النظام اللغوي-اللغة، وبأنّهم أيضًا الذين يجب حملهم على قبول الحال المختار[٣]؛ الشيء الذي يؤهّل الدولة القائمة بشؤون العباد أن تكون لها «... السلطة والإمكانات التي تيسر لها الانتقال إلى ملاحظة التخطيط، وتجسيد اختياراتها مثلًا الوظيفة الرسمية؛ حيث تختار وتطبق الحل الذي يبدو

١) ينظر: لويس جان كاليفي، السياسات اللغوية،تر:محمديحياتن،منشورات الاختلاف،الجزائر،ط١، ٢٠٠٩،ص ص: ١٠-١٢.

٢) المرجع نفسه. ص ص:١٢-١٤.

٣) المرجع نفسه. ص:١٨.

لها الأحسن لحل مشكل ما، ويوكل للمختصين مهمة ضبط هذه اللغة ثم يطبق اختيارها حين تستعمل اللغة على المستويات المختلفة لجهاز الدولة من مثل: التعليم وسائل الاتصال ....، ويصححه إن اقتضى الأمر ذلك إلخ»[١].

لا يمكن بالنسبة لمقامنا الحالي والراهن أن نترك التقدير والتشخيص بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية هكذا، كما هو جار على كثير من الألسنة والأقلام التي ظلت تتحدث عن هذه العلاقة من باب تحصيل الحاصل، بحكم أنّها واردة في المصنفات التعليمية من باب الإجماع الذي لا يرد، ولكن حريّ بنا أن نشير إلى ذلكم التكامل الجامع بين التخطيط والتنسيق، وذلك وفق ما يخدم المؤسسات اللغوية، سواء على سبيل التصور أو المنهج و الإجراء.

التكامل، والتنسيق؛ حقيقتان متلازمتان

الثابت الذي لا مرية فيه في سياق الوسط العلمي والإبستمولوجي أنّ الفصل بين ما هو منهجي وعلمي في عالم المعرفة هو من أكبر الأسرار التي قام عليها الوجود المطلق من جهة، والوجود الإنساني من جهة أخرى، وهذا ليس لصعوبة ذلك على الوجه الآلي والترتيبي حسب بعض العقول المحدودة، وإنما للترابط الوثيق والتمازج العضوي بينهما، بحيث يصبح المنهج لصيقًا بالنتائج وتبعًا للموضوع، لكن كل ذلك لا يمنعنا من الفصل بينهما، كلما وجدنا إمكانية حقيقية ومجدية في ترسيخ ذلك التكامل، وبما لا يشعرنا بعوده على العلوم الإسلامية بالضرر التي قامت في رحاب الواقع اللغوي بسياقاته الداخلية والخارجية.

إنّ التكامل في علاقته بمبدأ التنسيق لا يتم إلا عن طريق هيأة علمية قانونية تكون لها جميع الصلاحيات في اتخاذ القرارات اللازمة والإلزامية التي تجعل المؤسسات اللغوية تسير وفق رؤية شمولية وعميقة في البحث العلمي

١) المرجع نفسه. ص ص:١٥-٢٥

محققة ازدهارًا ونهوضًا لهذه الأمة، مما يؤهلها إيجاد حلول متعددة ومتنوعة للإشكاليات المطروحة في كل حقل علمي، والعلة في هذا النوع من التكامل ذلكم التداخل القائم بين العلوم التي نشأت في ظلّ التراث... حيث إن العلاقة التداخلية والتكاملية كانت هي السمة البارزة والغالبة على جميع العلوم التي نشأت، وتطورت في أحضان الثقافة العربية الإسلامية[1].

واللافت للانتباه أنّ التكامل بين المؤسسات اللغوية لن تقوم له قائمة ما لم يحقق انسجامًا وترابطًا مع التنسيق في جهات عدة، لعل من أهمها أثرًا ما يأتي:

١. **التصور العقلي؛تصور شمولي:**

لعل من أهم المميزات التي يأخذها التنسيق في علاقته بالتكامل هو التصور العقلي للقضايا الأساسية التي من شأنها أن تعطي للمؤسسات اللغوية هبتها داخليًا وخارجيًا، وهو الأمر الذي يؤهّل من صانعي القرار داخل المؤسسات أن يظلوا في تصور عقلي مستمر لكل ما يتعلق بالتطور العلمي والمنهجي بالنسبة للظواهر الشاملة التي تتناولها المؤسسات اللغوية، مما يجعل في الأخير أن تكون هذه المؤسسات لا تتعامل مع اللغة كوسيلة أو غاية من الغايات الأخرى، بل كسر وجودي كوني يساهم هو الآخر في جعل التصور اللغوي تحدوه الشمولية والاستغراق من كل جانب.

وبحكم أنّ طبيعة المؤسسات اللغوية تساير مقتضيات العالم والواقع الحضاري والثقافي بكل اتجاهاته؛ فإنّه لزامًا على المؤسسات اللغوية أن تسير وفق تنسيق تكاملي يضمن شرعيته في إطار ما هو سار في الواقع الوجودي المعرفي؛الشيء الذي يجعل من فعل التنسيق يحقق شرطًا تكامليًا داخل المؤسسات وخارجها.

---

١) ينظر: حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي:مقدمات في المنهجية الإسلامية.منشوران المعهد العالمي للفكر الإسلامي: «٢٠١٢ .

على مستوى الداخل يحاول التنسيق أن يحقق وسطية محكمة بين التصورات العقلية التي تسير وفق معطيات وحقائق تختلف باختلاف المقصد والاتجاه؛ وهي الوضعية التي يكون فيها التنسيق بمثابة الراجح والمسيّر والضابط لكل القضايا التي من شأنها أن تسهم هي الأخرى في تحقق مبدأ تكامل داخل المؤسسات اللغوية. أما على مستوى الخارج؛ فإنّ التنسيق يصل بين ما هو عليه داخل المؤسسات من اتفاق ومنهجة، وما هو سار في الواقع العلمي الخارجي، وبخاصة القضايا اللغوية التي أصبحت في السنوات الأخير في تطور وتجدد مستمر ومتغير، وهو راجع في أساسه الأول إلى ذلكم البعد الحضاري الثقافي الذي يعيشه التصور الغربي في علاقته بمبدأ التقدم والازدهار .

٢. **التصور اللغوي؛تصور فطري حاذق:**

لا جرم أنّ التلازم العلائقي القائم بين الوجود الإنساني والوجود المعرفي قد مكّن المعرفة من اكتساب أسرار اختلفت باختلاف وجهات النظر بين المختصين والعارفين؛ الشيء الذي أدى بظهور عدة اتجاهات علمية ومنهجية تجاه مبدأ التصور والمنهج.

غير أنّه من باب أولى أنّ التصور اللغوي ينطلق من فكر خصوصيته الأساسية هي تلكم الشمولية الاستغراقية التي تحاول مجاوزة الضابط التقعيدي المعياري والوصول إلى مبدأ الاستعمالات اللغوية التي تعطي الاهتمام البالغ إلى كل ما من شأنه أن يجعل النظام اللغوي يسير وفق الأحداث والأزمنة المتغيرة والمتجددة،مما ينتج عن هذا تجسيد معالم التصور الفطري الحاذق للواقع اللغوي، سواء على جهة الاستعمال أو الوظيفة التي تختلف باختلاف السياقات والأحوال. بعبارة أدق يقتضي التصور اللغوي الحاذق أن يتجاوز حدود المعنى اللغوي المعياري للوصول إلى ظاهرة التعدد في عالم الفعل اللغوي الكلامي.

وإذا كان التصور اللغوي في عالم الأشياء هو عين ماهيتها؛ على أساس أنّ «...الأشياء لها وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان ووجود في البيان؛وجود عيني وعلمي ولفظي ورسمي»[1]؛ فإنّ طبيعة الحد الملازم للمحدود في عالم الاستعمالات اللغوية، لا يتوقف البتة عند المحدود بصورة دائمة ومطلقة، بل لابدّ من مراعاة واقع المتلقي المستمع الذي تختلف درجة وجوده المعرفي والمنهجي من مقام إلى آخر؛ على أساس أنّه «... يحصل لبعض الناس ،وفي بعض الأوقات دون بعض»[2]، وهو تصور يؤهّل الاستعمال اللغوي حتى ولو سار مع ما هو موجود في الواقع إلا أنّ هذا النوع من التحديد تحدوه النسبية من كل جانب،بحكم أنّ الظهور والإضمار أو الخفاء اللذين هما مدار التحديد وأساسه، هما في الحقيقة «... من الأمور النسبية الإضافية، فقد يتضح لبعض الناس، أو للإنسان في بعض الأحوال ما لا يتضح لغيره أو له، في وقت آخر، فينتفع حينئذ بشيء من المحدود والأدلة، ما لا ينتفع بها في وقت آخر»[3].

إنّ المتكلم الحق هو من انتمى إلى هذا التصور اللغوي الحاذق اتصالًا واتصافًا،وانتسب إليه التصور اللغوي إليه تأليفًا وإنشاء؛ فهو يمارس اللغة نقلًا وإبداعًا، والكلام لا يوجد إلا من متكلم، واللغة تحمل في طياتها صفات المتكلم بها، هذه الصفات التي تجعله شخصًا متعينًا،والصفات التي تعين المتكلم لا تخرج أبدًا عن شيئين اثنين: العقل والإرادة. بعبارة أدق إنّ «النوع الإنساني يعبّر عمّا يتصور بلفظه»[4]؛ فيصبح الإنسان حينها لا يعبّر باللفظ عما يتصوره فحسب، بل عما يريده بإرادة تختلف باختلاف المقامات؛ على أساس أنّ الإرادة

١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: محمد رشاد سالم. الجزء الخامس،دار الكنوز الأدبية. سنة ١٩٧٩م. ص:١٠٢.

٢) حمو النقاري: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين ابن تيمية. الشركة المغربية للنشر ولادة، المغرب، ط١، ١٩٩١. ص ص١٠٨-١١٣.

٣) ابن تيمية. درء تعارض العقل والنقل. المرجع السابق. ٣/٣٢٠.

٤) ابن تيمية: الإيمان. دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٩٨٣م. ص:٤٦٣. وينظر كذلك فريدة زمرد: السياق عند ابن تيمية. قراءة جديدة. أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية للعلماء. تحت

لها وجه يرتبط أساسًا بالعقل من حيث هي اختيار وقصدية؛ إذ إنّ دلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية[١].

إنّ هذا النوع من البعد القائم بين التصور اللغوي الحاذق والواقع الاستعمالي قد غاب عن غالبية المشتغلين في مجال الدراسات اللغوية، على اعتبار أنّ بين التصور والنظام القواعدي ليست هناك تلازمات علائقية، وهو اعتقاد نحسب أنّه ينقصه شيء من لوازم التنسيق المحكم الذي له القدرة في جعل التصور اللغوي الحاذق يتماشى مع واقع الاستعمالات اللغوية حسب ما تقتضيه الحالات والمقامات، وهذا إذا سلمنا أنّ العالم اللغوي-على حد اعتقاد المنظر اللساني ريدوفكارنب [٢] (Rudolf Carnap) يمكنه أن يحدّد ما صدق محمول معين؛ فإنّ له القدرة في أن يتجاوز هذا معينًا كل ما من شأنه أن يحقق تنسيقًا من نوع خاص يسير وفق مبدأ التصورات التي تختلف باختلاف الحوادث والظواهر.

٣. **التنسيق اللغوي ؛تنسيق مجاورة ومشاركة:**

إنّ أدنى تأمل في ما هو موجود في الوجود الإنساني والوجود المطلق يجعل المرء يدرك إدراكا لا يشوبه شك ولا يرتابه ارتياب أنّ الخيط الرابط بين الوجودين: هو التنسيق عن طريق المرسلات اللغوية التي ما جعلها الرب تعالى وتقدّس إلا دليلًا على تحقيق نوع خاص بين الواقع اللغوي وشرط المجاورة والمشاركة؛ الشيء الذي يجعل الفعل اللغوي يسير وفق تنسيق محكم بين التصور العقلي غير المحدود والمقيّد وسياق المشاركة والمجاورة ؛ هذان السياقان كفيلان

عنوان أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلنه بسلامة العمل بالأحكام. الرباط. ط١، ٢٠٠٧م. ص:٢٣٤.

١) ينظر بالتفصيل: ابن تيمية، مجموعة فتاوي.-الحقيقة والمجاز- جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد بن القاسم وابنه.الجزء العشرون، مؤسسة قرطبة، ١٩٦٩م. ٤٥١.

٢) Cf Rudolf Carnap : Meaning and Necessity, a Study in Semantics and Modal Logic- Chicago University of Chicago Press, 1956, p:236.

لأن يجعلا التنسيق يحقق بعدًا شموليًا يستغرق غالبية الاستعمالات اللغوية، وذلك عبر مؤسسة تعطي لحرمة الاستعمال اللغوي حقّه، وللوظيفة، حقها، وللمنهج بعده الشمولي الذي يستغرق الزمان والمكان معًا.

ولقد جاء هذا النوع من التلازم بين مبدأ التنسيق وفعل التجاور والمشاركة في سياقات كلام القدامى على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والفلسفية والعقائدية، نذكر مثالًا واحدًا على سبيل المثال لا الحصر، وهو سياق ابن سينا حين كان يتحدث عن البعد العلائقي الكائن بين التصور اللغوي الفطري وشرط التجاور والمشاركة (الحوار)؛ على أساس أنّ التنسيق بين هذه الإطلاقات يمثل بحق السر الوجودي الكوني الذي لا مناص من اللغة والوجود الإنساني الابتعاد عنه بحال.

يقول ابن سينا(ت٤٢٧هـ)في هذا المقام:«ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة للمحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يُتوصل به إلى ذلك؛ فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق تعالى بآلات تقطيع الحروف وتركيبها ليدل بها على ما للنفس من أثر، ثم وقع اضطرار ثان وهو إعلام الغائبين من الموجودين والمستقبلين إعلامًا بتدوين ما عُلم؛ فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام فاخترعت أشكال الكتابة»[١].

لعل المسكوت عنه في ما لم يصرّح به ابن سينا أنّ التنسيق الذي نستشف معالمه من خلال ذلكم القاسم المشترك بين الواقع اللغوي وشرطي: المشاركة والمجاورة إنّما يتجسّد بوضوح من خلال الفعل الاستعمالي اللغوي الذي يجد ضالته عبر التصور الإنساني بحكم أنّه مطالب بتحقيق بعد تواصلي بين بني البشر. ولما كانت طبيعة البشر يحكمها ضابط وجودي معرفي اقتضت من

١) ابن سينا :العبارة من(الشفاء). الهيئة المصرية العامة.القاهرة .سنة ١٩٧٠م. ص:٢.

العلائق التلازمية الكائنة بين التصورات البشرية أن ترسم لنفسها تنسيقًا محكمًا يراعي جميع الحقائق المعرفية والمنهجية التي من شأنها أن تجعل التنسيق يقوم بواجبه بأحسن صورة وأبلغ مقصد.

غير أنّه من باب أولى أن ننبه إلى أنّ أهم أمر يرتكز عليه التنسيق في علاقته بمبدأي:المشاركة والمجاورة هو شرط التكامل، الذي له من المؤهلات التصورية والإجرائية ما يجعله يساهم هو الآخر في إعطاء بعض الحقائق لمبدأ التنسيق، سواء من جهة التصور أو الإجراء بله المنهج. على هذا الاعتبار يمكننا أن نطرح تساؤلًا وجيهًا وهو: أين يلتقي التكامل مع التنسيق في عالم المؤسسات اللغوية وذلك في رحاب شرطي:المجاورة والمشاركة؟.

إذا كانت اللغة منهجًا في عالم النطق ومركزًا للإرادة أو القدرة المعرفية؛ فإنّها-اللغة-تعد بحق مؤسّسة(بكسر السين الأولى)العلاقات التي تختلف باختلاف السياقات، مما يسفر عن هذا النوع من التعالق وجود تصورات بشرية تحاول بالقدر المستطاع تجسيد معالم الفعل النطقي والمكتوب ضمن مؤسسات لغوية يحكمها نظام سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي وعقائدي وهلم جرّا، والذي من دوره أيضا إما أن يلزم بقرارات هذه الأنظمة الأخيرة التي تسير وفق هيئات لها الحكم والقرار، وإما أن يقع بين هذا وذاك بعد المشرقين، وهو م لا يتماشى مع حرمة الأشياء...

نحن نريد الجهة الأولى والمتجسّدة في شخصية الهيئات التي لها القرار العلمي والإداري والقانوني في ما له علاقة بواقع المؤسسات اللغوية التي تحاول بالقدر المستطاع أن تكون وفية بما هو قائم في عالم من اتصفت فيه صفة الشرعية القانونية في اتخاذ القرارات التي تحافظ على هبة وحرمة المؤسسات اللغوية في المعاهد والكليات والأقسام والمجامع وهلم جرا.

غير أنّ ما يستدعي التريث أنّ المقصد الواضح البيّن الذي نريده ومن ثم نؤمن به، هو ما يجعل المؤسسات اللغوية على اختلاف تموقعاتها الداخلية والخارجية، تسير وفق تنسيق تكاملي محكم يعطي للتصور حقه والمنهج حقه وللرؤية المستقبلية ولو كانت من طرف ليست له علاقة من حيث الوجود والكينونة رابطة تربطه بالحرف العربي الأصيل.

كيف ذلك؟

من خلال تتبعنا لواقع المؤسسات اللغوية التي تسير وفق خطط وخطاطات وأنسقة وبرامج ومناهج وإجراءات وأطر بيداغوجية ألفينا أنّ هناك عدة تصورات من جهة المفاهيم والمصطلحات والمناهج تحتاج إلى إعادة النظر، سواء من منظور من يضع البرامج أو يقرر المصير العام للمؤسسات اللغوية؛ الأمر الذي أدى بنا في ما بعد أن نتوقف عند بعض الجهات القائمة بين التكامل والتنسيق والتي تعد في اعتقادنا حلًا وسطيًا لما يجري في واقع المؤسسات من إشكالات مفاهيمية ومنهجية وإجرائية كانت نتيجة غياب وعي عميق بالواقع اللغوي داخليًا -الوطن العربي- وخارجيًا- ما هو مبثوث في الثقافات الغربية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والفلسفية وغيرها-.

المؤسسات اللغوية بين المفهوم (نظرة للعالم)، والمصطلح (نظرة للذات)

إنّ اللغة التي أُلهمها الوجود الإنساني منذ الأزل هي مبدأ حركة الفكر الإنساني، الذي بمقتضاه جُعل الإنسان بطبعه وفطرته متعلمًا ومعلّمًا. هو شأن اللغة بمفهومها الشامل الواسع منظورًا إليها في رحاب ذلكم الاصطفاء الرباني للوجود الإنساني وجعله خليفة في الأرض له فيها سلطان وتصرف

في أحوالها[1]؛ تمامًا ما أدى باللغة في تلازمها مع الإنسان أن تسير وفق هذه الشمولية الاستغراقية التي لها القدرة الكافية في أن تستغرق غالبية القرائن الزمانية والمكانية معًا.

تلكم هي صورة مختزلة، ولكنّها معبّرة وموحية، لذلكم التصور اللغوي الساري مع طبيعة عالم الأشياء ما علمنا منها وما لم نعلم؛ إذ كان لزامًا من هذا التصور الشامل للواقع اللغوي أن يقيّد له من يجسّد معالمه في شكل فعل كلامي/لغوي يسير مع طبيعة الأشياء والقضايا. غير أنّ هذا السيران نريده في إطار سياق معين وهو منزلة المفهوم والمصطلح من واقع المؤسسات اللغوية؟.

لعل من أسباب الاختلال الذي أصاب المدونة العربية من جهة المفاهيم والمصطلحات هو سوء التمييز والتمايز بين المفهوم والمصطلح؛ إذ نجد الأول لا يؤمن بمبدأ التقييد أو المواضعة، في حين انجرّ الطرف الآخر إلى كل القيود والمواضعات والاتفاقات التي ما فتئت أن تنطلق في جلها وعمومها من نظرة ذاتوية شخصية تحاول بكل ما أوتيت أن تضيق الخناق على واقع المفهوم وتوسع النطاق على واقع المصطلح؛ فأصبح حينها المفهوم ذا تصور عالمي يتجاوز الحدود ليصل إلى ما وراء الحدود، وهي طبيعة مبدأ الوظيفة والوظائفية، ثم ظل المصطلح بعدها يتراوح بين الحين والآخر وفق محدودية الدال في علاقته بالمدلول تبعًا لمبدأ الاتفاق، قد يكون جهويًا أو قاريًا أو نحوه مما لا يتماشى مع طبيعة اللغة من حيث التصور والغاية.

إنّ طبيعة المفهوم ذو جهة موسوعية زئبقية لا يستقر على حال ولا يسير وفق شاكلة، بل هو سار مع ما هو مبثوث في العالم، وهي نظرة جعلت المفهوم يحقق نوعًا من التنسيق مع تلكم النظرة الشمولية التي يأخذها العالم بمستويين:

---

١) ينظر بالتفصيل: محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م. ص ص:٢٣٦-٢٣٩.

التصوري والمعرفي؛ هاتان الحقيقتان كفيلتان لجعل المفهوم يوصف بصفة العالمية، وهي الصفة التي لا نجدها مجسّدة بطابع شرعي معرفي ومنهجي في غالبية السياقات المعرفية التي تنتمي إليها المؤسسات اللغوية العربية، وهذا الأمر – في اعتقادنا – راجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها أثرًا ما يأتي:

لم يتخلص الفكر العربي من فكرة وقفية اللغة وقدسيتها.

قوالب الفكر العربي لا تزال متأثرة ببنية اللغة العربية التي تنتقل من المحسوس إلى المجرد، فراحت تؤول كل مجرد بما هو محسوس لديها، والدليل أن جل المصطلحات الغربية المترجمة لم تستطع الهجرة من حقولها المعرفية، إلا ما انتقل منها من المجرد إلى المحسوس.

الترجمة من لغات مختلفة أدت إلى الاصطدام بهذه الثنائية، بحيث صار كل عربي يرفض ترجمة أخيه ما لم تتوافق واستيعابه «الحسي» للمفهوم.

التعددية المعرفية، أو تقاطع المعارف (pluridisciplinarité) الذي يشهده العلم اليوم، لم يتحقق في الفكر العربي إلا داخل النسق، ولم يستطع التكامل مع الأنساق الخارجية الأخرى.

إذا كان الأمر كذلك – والحال هذه –؛فإنّ أهم تساؤل سياقي يتوقف عنده الحري الذي عرف قدر الأشياء؛ هو كيف تُوضع المفاهيم والمصطلحات لغالبية المؤسسات اللغوية بطريقة يصبح فيها متاحًا لذوي أهل الاختصاص الذين ينتمون إلى هذه المؤسسات تقديم مساهمة حقيقة في مجال العلوم الإنسانية قاطبة؟.

يبدو من الواضح أكثر فأكثر؛ أنّه لم تهتم غالبية المؤسسات اللغوية في الوطن العربي–إلا من رحم ربّك– بشكل كاف بالبعد الاجتماعي والثقافي والنفسي والتاريخي والفلسفي للنشاط اللغوي الإنساني؛ذلك أنّ قولنا بهذا النشاط ينبغي أن نتعامل معه وفق تعددية لسانية، والتي تعد بحق جوهرية على

حد تعبير الناقد الغربي باختين(Bakhtine)[١].غير أنّ هذه التعددية التي نريدها في هذا المقام بالذات هي تلكم التعددية التي لها القدرة الكافية في تحقيق ترابط منهجي بين التنسيق والتكامل وفق رؤية استشرافية في ما احتوته المؤسسات اللغوية من حقول معرفية ومنهجية، راح ينعكس وجودها عبر المعاهد والكليات والأقسام التي يسبح فيها الحرف العربي حسب ما تستدعيه طبيعة التصورات الفكرية والفلسفية والاجتماعية للواقع من جهة والوجود الإنساني من جهة أخرى.

وغني عن البيان أن ننبه في هذا السياق بالذات المتعلق بالرؤية الاستشرافية بين التنسيق والتكامل في واقع ما يجري في عالم المؤسسات، أن يكون القائم على هذه المؤسسات -على حد تعبير الطاهر ابن عاشور- «...عارفًا بحاجات الزمان، وغايات العلوم، نظّارًا إلى الروح لا إلى الجثمان، بعيدًا عن متابعة السفاسف، خبيرًا بما أصاب مزاج التعليم من العلل وبأنواع أدويتها»[٢]؛ وهو ما يؤهّل التصور العربي على سبيل ما يقتضيه مفهوم المخالفة-على حد المعتقد الأصولي- أن يعيش استقراره الثقافي والاجتماعي والنفسي ليتحقق في نهاية المطاف نمو العلم وازدهاره في كافة المؤسسات اللغوية.

ولقد مضى زمن متطاول في المراحل الأخيرة من هذا القرن تعطّل فيه إقراء التصور العلمي والمنهجي في ما يخص سياق العطاء وسياق الأخذ في آن واحد؛ إذ الناظر في ما هو سار في المؤسسات اللغوية تجاه الحقائق المعرفية الموزعة على عدة جهات من المعاهد والكليات والجامعات عبر الوطن العربي،

---

١) ينظر في هذا الصدد:

M.Bakhtine : Esthétique et théorie du roman, traduire,1965 Fr, Paris, Gallimard,1978, pp : 39-40

٢) الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب. المرجع السابق. ص:١١٦.

يدرك أنّ الواقع المعرفي العربي قد وقع في خلل فادح في تعامله مع المجالات المعرفية والفلسفية الوافدة من الفكر الغربي؛ مفهومًا، ومصطلحًا، ومنهجًا.

وأجلى مظاهر الخلل في هذه التبعية العمياء للفكر الغربي هي: صدمة، انبهار، عجز، فتقليد، مما أدى في نهاية المطاف إلى «...جهل المعلم أو المؤلف أو واضع نظام التعليم بمراتب الأفكار ومقدار قبولها، وبمراتب العلوم بالنسبة إلى قابلية الأفكار»[1]؛ إذ إنّ مثل هذا التصور أو الاعتقاد يمثل قاعدة كلية وشاملة يمكن أن تنطبق على أيّ مجتمع وأيّ حضارة .

على أنّ ما سنورده الآن لن يخلوَ - على حسب زعمنا - من إيماءات وإيحاءات وإرشادات، تغني الأريب وترشد من طلب المزيد، إلى تلكم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات اللغوية في تعاملها مع الحقائق المعرفية.

ولعل ما يلفت للانتباه في هذا السياق بالذات أنّ ثمة بعض الأسباب ذات صبغة تصورية ومنهجية وإجرائية، قعدت بالمؤسسات اللغوية مما تسبب في ذلك أن أصابها الجمود والانكفاء. ولعل من أهم ما يؤدي إلى النهوض بتأسيس رؤية استشرافية علمية حضارية لواقع المؤسسات، حتى تبتعد جملة وتفصيلًا عن مظاهر الخلل المشار إليها سابقًا (الصدمة،الانبهار،العجز،فالتقليد)، هو إعادة النظر في بعض الأسس المفاهيمية والمنهجية التي ظلت سائرة منذ زمن بعيد في واقع المؤسسات اللغوية دون إلقاء أدنى التفاتة إلى ما يجب تغييره أو تبديله أو لربّما الزيادة عنه وفق ما تقتضيه طبيعة العصر.

١. العودة إلى التصور العربي؛ تكون على قصد خدمة الفكر لا لاستعباد أفكاره:

ينبغي لأهل العلم والمعرفة والتخصص في المؤسسات اللغوية على الإطلاق، أن يعودوا إلى ما توقف عنده القدامى - على اختلاف نحلهم

١) المرجع نفسه. ص:١٦٨.

ومذاهبهم - لدراسة ذلك على نية خدمة الفكر العربي لا لاستعباد الأفكار؛ على أساس أنّ الواقع الوجودي والمعرفي الذي عاش في أحضانه القدامى غير الواقع الذي نعيشه نحن، وهذا النوع من التغير لدليل على سر وجودي كوني يؤهّل القائمين في المؤسسات اللغوية أن يأخذوا من الرصيد المعرفي العربي ما يحقق خدمة متميزة في ما هو جار في الحقول المعرفية من تجدد وتغير، وهذا حتى لا تقتصر المؤسسات اللغوية على ما توقف عنده الأوائل فحسب؛ إذ التصور العربي في الحقيقة قد غُلب بما فاته من علومهم ولو قليلًا. وعليه استوجب من القائمين في المؤسسات اللغوية أن يسيروا وفق خطة محكمة وهم يتعاملون مع الموروث اللغوي العربي وفق ما تقتضيه الأحوال وتستدعيه، في المنهج والصورة والمضمون جميعًا. هذه الحقائق التي هي نتاج سر كوني عالمي قام في رحاب الأصول التي انبنى عليها الوجود الإنساني في واقع الوحي القرآني المطلق «قرآنا محفوظا أو سنة صحيحة يديمها الوحي»[١]،وما ورد عن العرب شعرًا ونثرًا، أو ما تناقلته المصنفات التراثية من أخبار وحقائق فلسفية واجتماعية وثقافية ونفسية ولغوية وهلم جرا .

٢. **الموروث العربي؛ حقيقة نسبية في الأخذ، إلزامية في التحري والتقصي:**

لا مندوحة للمؤسسات اللغوية العودة إلى الموروث العربي بمجالاته الداخلية والخارجية، وذلك قصد الأخذ مما توقف عنده الأوائل. ولكن عملية الأخذ ينبغي أن تكون نسبية لا مطلقة مثلما هو عليه الحال في كثير من المؤسسات اللغوية التي ظنت ولا تزال أنّ ما توقف عنده الأوائل لا يمكن للذي جاء في ما بعد أن يزيد عنه أو يضيف عليه. وهذا زعم نعتقد أنّه لا يتماشى مع الصواب، ولعل أكبر دليل على ذلك ما صرّح به الأوائل أنفسهم، ويكفينا في هذا المقام شاهد واحد على سبيل المثال لا الحصر

---

١) حسن الترابي، قضايا التجديد، الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٠م، ص:١٧٣.

وهو ما بينّه ابن رشد قائلا «...وإذا كان الأمر هكذا ، وكان كل ما يحتاج إليه من النظر في أمر المقاييس العقلية قد فحص عنه القدماء أتم فحص فقد ينبغي أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم فننظر فيما قالوه من ذلك؛ فإن كان كله صوابًا قبلناه منهم وإن كان ما ليس بصواب نبّهنا عليه»[1].

مثل هذا التصور يعطي الشرعية التامة والمطلقة للقائمين في المؤسسات اللغوية أثناء تعاملهم مع الرصيد المعرفي لما خلّفه الأوائل أن يضربوا بأيديهم إلى كتبهم ومصنفاتهم؛ فينظروا فيما قالوه وصرّحوا به في كثير من المقامات؛ فإن كان كل ما توقفوا عنده صوابًا وقع الاتفاق، وإن كان ليس كذلك نبهوا عليه حسب ما تقتضيه طبيعة التنبيه. إنّ مثل هذا التعامل العلمي الموضوعي يؤهّل التصور العربي لعالم الحقائق أن تسير وفق أفق حضاري يتماشى وواقع العصر،مما يجعل من عالم المؤسسات اللغوية أن تظل محافظة على وجودها العلمي والمنهجي والإجرائي للقضايا التي تتناولها بالبحث والتنقيب، وهو ما يحقق في نهاية المطاف تحررًا استقلاليًا سواء على جهة التصور أو الأحكام؛ على أساس أنّ»... نمو العلوم واستمرارها ووفاؤها بحاجات أهلها إنّما الحق فيه أن يتلقى الخلف تراث السلف واجتهاداتهم بروح متحررة من الرهبة إزاءها، وبعقول منفتحة على حاجات زمانها وأوضاعه المتطورة، فلا يكون حينذاك التعاملُ مع نتائج عقول الأولين مجردَ انقياد وتسليم لمذاهبهم في النظر، وإنّما يكون اجتهادا قوامه التمحيص والنقد،فالإضافة والتجديد»[2].

٣. الوافد الغربي من جهة الترجمة في المؤسسات اللغوية؛ نقل ثم استقلالية لا تبعية:

---

١) ابن رشد، فصل المقال ما بين الحقيقة والشريعة من الاتصال.تحقيق:عبد الكريم المرّاق.تونس. المنشورات للإنتاج والتوزيع.ط١، ١٩٩١م. ص:٣١-٣٢.

٢) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي. دار النفائس، الأردن. ط٢، ٢٠٠١م. ص:٥٦.

لا جرم أنّ الأهلية الثقافية بأبعادها الوجودية والكونية والمعرفية هي وثيقة الصلة بالأهلية اللسانية/اللغوية؛ إذ لا يمكن الحديث عن أحدهما بمعزل عن الآخر. ولعل الإطلاق الذي نريده من الأهلية الثقافية في تلازمها مع الأهلية اللسانية هو ذلكم التصور اللغوي القائم في عالم الإنسان والذي بدوره يحقق نوعا من التواصل المتميز بينه وبين البشر على الإطلاق؛ ذلك أنّ التعامل مع أيّ نظام لغوي هو في الأصل تعامل مع البنية الفكرية والثقافية والاجتماعية التي تأسست في رحابه اللغة بنظامها الداخلي والخارجي.

غني عن البيان أن ننبه في مثل هذه الأهلية التي تتوسط بين الثقافي واللساني/اللغوي أنّ أخطر شيء يواجه النقل بين الأهليتين من منظور الفعل الترجمي، هو إدراك المعنى الذي يتجسد في لفظ يختلف باختلاف السياقات التركيبية؛ على أساس أنّ المعنى يعد ذلكم «... الهاجس الذي تضطلع به أيّة نظرية لسانية أو تكبته؛ فهو التحدي الذي يضعه اللسان أمام أولئك المختصين بتحليلها، والإحراج الدائم الذي يعترض الكتابات العلمية في الوقت الذي تفرض فيه التجربة البسيطة بقوة واقعيته المبتذلة»[1].

إنّه على مدى السنين، ظلت كثير من الحقائق المفاهيمية والمصطلحية الوافدة من الفكر الغربي تستقبلها المؤسسات اللغوية العربية، وهي تظن عن قصد أو غير قصد أنّ تعاملها عن طريق ما سمّي بالمكافئات الترجمية كفيل لها أن تنسب لنفسها استقلالية في الطرح والتقدير،وهو ظن نحسبه أنّه لا يفي بالغرض المقصود، بحكم أنّ التصور العربي القائم في المؤسسات لم ينتبه إلى قضية منهجية في تعامله مع المدونة المفاهيمية

١) كلود حجاج، إنسان الكلام مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية. ترجمة: رضوان ظاظا. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. ط١، ٢٠٠٣م. ص:٣٤٧.

الغربية التي لها واقع معرفي وفلسفي خاص بها، وعليه نرى أنّه لزامًا على الذين يجسدون معالم المؤسسات اللغوية من حيث التصور والمنهج أن يدركوا بعض الخطوات المنهجية التي ينبغي أن تراعى في عملية النقل من التصور الغربي إلى التصور العربي، لعل من أهمها أثرًا ما يأتي:

عجبا والله لما هو سار في المؤسسات اللغوية العربية عند تعاملها مع القضايا المعرفية عن طريق الترجمة؛ إذ ظلت المكافئات أو المقابلات الترجمية التي تجدها غالبية من ينتمون إلى المؤسسات اللغوية (المعاه د،الكليات،الأقسام،المجامع...) لا تتجاوز حدود المقابلات أو التقابلات الشكلية الخارجية، ثم بعدها يظل التصور العربي من خلال هذه المكافئات تابعا للخلفية المعرفية والمنهجية التي نشأ فيها المفهوم أو المصطلح الغربي؛ الشيء الذي أدى بهذه التبعية العمياء أن سارت غالبية المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات تدرس الحقول المعرفية والمقاييس المقررة تبعًا لهذه الخلفية التي ينتمي إليها التصور الغربي؛ في الوقت الذي نجد فيه أنّ صنّاع القرار والهيئات العلمية الرسمية التي تسيّر مثل هذه المؤسسات تسير وفق التصور المتفق عليه من لدن الهيئات العلمية وأصحاب التخصصات المعرفية - تجاوزًا -.

إنّ الذي ندعو إليه تبعًا لما يمليه مبدأ التنسيق في علاقته بمبدأ التكامل أن يكون التعامل مع المكافئات الترجمية، سواء على مستوى الحقول أو المفاهيم أن يقتفوا آثار بعض الخطوات التي نراها تحقق آفاقًا حضارية علمية ومنهجية في عالم المؤسسات اللغوية، وهي على النحو الآتي:

كل حقل معرفي له إطاره الفلسفي والمنهجي والعقائدي والاجتماعي الذي نشأ فيه، وعليه يستوجب الأمر على جهة مبدأ التعامل أن تراعي المؤسسات اللغوية على اختلاف مجالاتها هذا النوع من السياق المقامي

الذي ظهر في رحابه هذا الحقل المعرفي، وهي رؤية نحسب أنّها كفيلة لتحقق شرطًا أساسيًا في عملية التعامل مع التصور الغربي وهو: شرط الانتقاء والتمحيص مما يؤدي في نهاية المطاف إلى المحافظة على مبدأ التمايز الذي دعت إليه معظم المصنفات العربية قديمًا وحديثًا.

إنّ اختيار المكافئ الترجمي لما هو وارد في المدونة الغربية دليل على شرط الاستقلالية مع إعطاء ما يتماشى والفكر الغربي؛ وعليه نرى بأنّ الهيئات العلمية التي تنتمي إلى المؤسسة اللغوية ينبغي أن تكون على حذر في إيجاد المقابلات الترجمية، حيث يتعين عليها أن تفرض وجودها المعرفي والمنهجي عن طريق المكافئات بما يحقق استقلالية وشمولية المؤسسات اللغوية؛ فما دليل وجود المقابل أو المكافئ الترجمي في التصور العربي إلا دليل على احتواء الموروث العربي على كثير من الحقائق المعرفية والفلسفية واللغوية التي لها القدرة الكافية في جعل مسار المؤسسات اللغوية تؤتي أكلها عبر المعاهد والكليات والمجامع والأقسام في شأن تعاملها مع المجالات المعرفية التي يظن الفكر الغربي أنّه يحتل الصدارة والأسبقية، وبخاصّة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولعل أدنى التفاتة إلى هذا النوع من الزعم المحمود والمشروع في مقدرة الفكر العربي المجسّد في المؤسسات اللغوية العربية أن ينفرد هو الآخر بحقائق منهجية متطورة في مجال المكافئات الترجمية، ما نجده مبثوثًا في حرمة واقع الوحي القرآني والسنة النبوية وما ورد في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وذلك بالنسبة لكثير من السياقات التي جاءت مصاحبة لأحوال مفاهيمية ومصطلحية ضاهت ما جاءت به المدونة المفاهيمية الغربية، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر بعض المصطلحات أو المفاهيم التي استطاع التصور العربي أن يجد المكافئ الترجمي بطريقة استقلالية سواء من جهة التصور أو الوظيفة بله المنهج، من مثل: (Hermeneutics)

و(Pragmatics) و(Reception) و(Interpretation) و(Language) وهلم جرا[١].

نرى بأنّ غالبية المقررات اللغوية التي تدرّس في المعاهد والكليات والجامعات تحتاج إلى تنسيق تكاملي محكم على مستوى المفهوم والمنهج، وذلك بحكم أنّ الطابع المميّز في تدريس المقاييس اللغوية هو طابع تقليدي معياري تنقصه كثير من التصورات الفكرية والفلسفية والاجتماعية والذوقية التي تجعل المؤسسات التعليمية تحقق نوعا من التقاطع المعرفي والإجرائي بين الموروث اللساني العربي والاتجاهات النقدية الغربية.

العلوم الإنسانية نسق غربي متكامل، لا يمكن ولوجه إلا من باب منهج العلوم الإنسانية، وجامعاتنا تدرس العلوم مستقلة عن بعضها بعض وفي كليات متباعدة، حتى لَيظن طالب الأدب أن لا علاقة له بعلم الاجتماع، ويظن الباحث في علم النفس أن لا حاجة لدراسة اللسانيات، فيترجمون المفاهيم مجزوءة من نسقها وسياقها العام حتى تصير لا تدل على شيء (إلا بالنسبة لمترجمها)، لذلك يجب سن مقياس مشترك بين جميع العلوم الإنسانية هو منهج التفكير الغربي ليس غير .

---

١) كل هذه المصطلحات الغربية وغيرها كثر قد وجد فيها التصور العربي مكافئا ترجميا لها،ولكن للأسف لم يستطع الفعل التكافؤي الترجمي العربي أن يستقل في حد ذاته لينفرد هو الآخر بتصور آخر يجعله ينماز عما هو موجود في الواقع الغربي،مفهوما ومنهجا وموضوعا. وعليه إذا ما أراد التصور العربي المعرفي في رحاب المؤسسات اللغوية العربية أن يتعامل مع هذه المصطلحات على نية الاستقلالية لا التبعية؛ فإنّ خير معين له وخير سند يرتكز عليه هو واقع الوحي القرآني؛فيختار المكافئات على النحو التالي:، التأويلية،والتداولية،والتلقي،والتأويل،واللسان. هذه الإطلاقات لها واقع معرفي وفلسفي يحوي الشمولية الاستغراقية السارية مع أيّ لفيظ من حقه أن يجسّد معالم التمايز سواء في الذات أو الغاية،وهو ما نأمل أن يتنبه إليه أهل الاختصاص في المؤسسات اللغوية.لمن أراد المزيد في هذا المجال فليعد إلى كتابنا الموسوم بـ: مختار لزعر: اللسان،اللغة،والكلام؛ من التفريط السياقي إلى الإفراط النسقي. دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط١، ٢٠١٠.

٤. **التشريع اللغوي في المجامع؛ من مبدأ الاستعمال إلى شرعية القرار:**

لعل أهم ميزة يدعو إليها التنسيق التكاملي في سياق التشريع اللغوي هو تلازم الإطار الاستعمالي للغة من لدن الناطقين به على مختلف المستويات والهيئات مع الواقع المؤسساتي الاجتماعي؛ على أساس أنّ اللغة «... هي من المؤسسات الاجتماعية الأساسية تبنى عليها هوية الأمة؛ فلابدّ أن يقع فيها التشريع كما يقع ذلك في النظم العمومية،كاستفتاء الشعب في ما يعرض عليه من القوانين، وكإقرار البرلمان لها، وأحق المؤسسات المشرّعة في اللغة هي المجامع،كمجموعة متكاملة ،وأمثل ممثل لها هو اتحاد المجامع»[١].

إنّ التلازم القائم بين اللغة بوجودها الداخلي والخارجي مع عالم المؤسسات اللغوية هو تلازم مهم جدًّا يستوجب من القائمين عليه أن يراعوا كل الملابسات والسياقات والمجالات التي من شأنها أن تسهم هي الأخرى في المحافظة على هذا النوع من التلازم، معطين الأهمية الكاملة والكافية لشرعية الاستعمالات اللغوية أن تسير وفق رؤية شمولية تتماشى مع ما تقتضيه طبيعة التنسيق التكاملي؛ مفهومًا ومنهجًا وإجراء،وهذا ما يجب مراعاته في مجال تعليمية اللغة العربية لغير الناطقين بها وذلك عن طريق اتخاذ كل الإجراءات الفلسفية والمنطقية والفكرية التي تعطي الأهمية البالغة إلى الإطار الذوقي في عملية الاستيعاب ومن ثم الاكتساب[٢].

---

١) عبد الرحمان الحاج صالح. دور اتحاد المجامع في التهيئة اللغوية. أعمال الندوة الوطنية حول:أهمية التخطيط اللغوي –اللغات ووظائفها–.المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر.٢٠١١.، ص:٦٨.

٢) هناك خطر تفسيري خاص في المقاربة اللغوية الصرفة للتعامل مع المقاييس اللغوية في إطار الفعل التعليمي البيداغوجي الكائن في المعاهد والكليات والأقسام؛ذلك أنّ غالبية من يتعاملون مع النظام اللغوي العربي سواء للناطقين به أو غير الناطقين به، يسيرون وفق خطى الضابط التقعيدي المعياري الذي توقف عنده الأوائل والذين حاولوا أن يضعوا اللغة على جهة الاستعمال عن طريق ما يسير وفق

خاتمة

ما يمكن قوله:

من كل ما سبق، وغاية ما كنا نتوخاه من وراء طرحنا إشكالية التنسيق في تعالقها مع التكامل، نوصي ببعض الوصايا على سبيل المشاركة في تلكم الآفاق التي نطمح أن تتجسّد معالمها في واقع المؤسسات اللغوية العربية، والتي حاولنا أن نشير إلى بعضها؛ فنقول وبالله التوفيق ما يأتي:

التأكيد على ضرورة وإلزامية قراءة أهل الاختصاص والهيئات العلمية في المؤسسات اللغوية ذلكم المكتوب المجسّد في الموروث العربي مؤطرًا بزمكانية خاصة به وخالصة له، ودون ممارسة الإلغاء لتلك الفرادة عن طريق تلكم الإسقاطات المتعسفة التي تجهل السياق والمقام والواقع الذي نشأ فيه التصور الإنساني حكمًا ووظيفة وإجراءً.

تحقيق تنسيق تكاملي مستمر ومتواصل بين واقع الوحي القرآني وما يجري في عالم المعاهد والكليات والأقسام في تعليمية النظام اللغوي العربي؛ وذلك من جهة التصور، والمفهوم، والمنهج . ولعل السبب في مثل هذا الطرح هو إعادة بناء التصور اللغوي صاعدا إلى الذّروة وإعادة بناء التصور اللغوي منحدرًا

القاعدة أو المقياس؛الشيء الذي جعل كثيرا من المقبلين على تعلم اللغة العربية ينفرون منها. ولعل أهم حل نقدمه للمشتغلين في المؤسسات التعليمية في ما يخص تعليمية اللغة العربية آخذين على سبيل المثال لا الحصر أن تكون وظيفة المقاييس اللغوية داخل المؤسسات وظيفة توقعية تصاغ فيها قواعد تسمح بتوقع ما ينجزه الحديث أو الفعل الكلامي الساري بين أفراد المجتمع.

غير أنّه لحقيق وظيفة توقعية على مستوى تعليمية اللغة العربية لغير الناطقين بها ،يستوجب ذلك شرطين أساسين هما: شرط التوليف وشرط الاستدلال.

يجب أن يضع في الحسبان لمن يقدم المقاييس اللغوية مثلا للذي لا يعرف لسان حال اللغة أنّ الفعل التوليفي مثلما يسير على جهة الاستعمال مع ما هو مقبول يسير أيضا مع ما ليس مقبولا ؛ الأمر نفسه مع فعل الاستدلال الذي يعطي الأولوية للإطار العقلي والفكري في عملية التعامل مع الحقائق المعرفية مما يؤهّل المتلقي أن يأخذ الكثير من القضايا المعرفية والمنهجية المتعلقة بكل حقل معرفي.

من الذّروة، وبين التصورين بعد المشرقين لمن فقه وعلم شرعية الاستعمال اللغوي الساري مع طبيعة الأشياء التي بثّها الله تعالى في الواقع أو الوجود بكل مستوياته. في الإعادة الأولى نجدها تشير إلى العملية التي بها يتّخذ النظام اللغوي وضع سلطة شرعية في المؤسسات اللغوية، على أن تكون الإعادة الثانية مباينة ليست جزءًا من العملية التي بها يتّخذ النظام اللغوي وضع سلطة، وهو الأمر الذي نجده مجسّدًا في بعض المؤسسات العربية التي لا تزال تتجشّم عبء من سبقها دون الخروج عنه.

إذا كانت اللغات تتفاعل فيما بينها، وتنمو، وتتغير نتيجة لاختلاط الوجود الإنساني في حالات يستخدم فيها لغات مختلفة ومتباينة؛ فإنّ على القائمين على المؤسسات اللغوية أن يراعوا مثل هذا النوع من التفاعل والذي يمكّن من تحقيق عدة تقاطعات معرفية ومنهجية بين المعاهد والكليات والأقسام،سواء على مستوى المفاهيم أو المصطلحات أو المناهج.

ضرورة تحقيق تنسيق تكاملي في ما يخص أسبقية شرط الدراية (العقل وما صاحبه من أدلة منطقية) على شرط الرواية (الحفظ وما صاحبه من سماع) في المعاهد والكليات والأقسام، والذي من شأنه أن يجعل التصور العربي ينمو ويزدهر تبعا لما تقتضيه حاجات التقدم الحضاري.

تفعيل التكامل بين المعاهد والكليات والهيئات التعليمية بالمؤسسات اللغوية في مجال تطبيق السياسات والاستراتيجيات التعليمية التي تتبناها الوزارة وتدعو إليها في كثير من السياقات، مثلما هو عليه الحال في غالبية الوطن العربي.

تحقيق معالم البعد الحواري الشفاف بين المؤسسات اللغوية من مثل: إعداد الخطط الاستراتيجية للتعليم، وتحديد معايير الجودة التعليمية سواء على مستوى المفاهيم أو المناهج.....

الثابت الذي لا شك فيه أنّ التنسيق والتكامل بين المؤسسات اللغوية العربية واضح جداً على المستوى المحلي والعالمي،غير أن تبادل الخبرات بين الجامعات والمعاهد والكليات لا يزال ضئيلاً ويحتاج إلى مضاعفة الجهود.

ضرورة تحقيق تنسيق في مجال تطوير وتحديث كل ما يتعلق بالوسائل والبرامج التعليمية، سواء على مستوى المادة المعرفية أو الطريقة المتخذة في توصيل ذلك، مع مراعاة ما يحقق تناسبًا مع الاحتياجات المستقبلية لمختلف القطاعات الاستثمارية والإنتاجية الكائنة في الوطن العربي.

تنظيم تنسيق تكامل في تلكم اللقاءات والندوات والمؤتمرات الدولية المتخصصة في مجالات عدة والتي همّها الوحيد هو خدمة التعليم العالي والبحث العلمي، مما يؤهّل المؤسسات اللغوية أن ترقى إلى مستوى عال في التصور والمنهج.

قائمة مراجع الفصل الخامس

- ابن تيمية: الإيمان. دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل. تحقيق: محمد رشاد سالم. الجزء الخامس،دار الكنوز الأدبية. سنة ١٩٧٩م.
- ابن تيمية: مجموعة فتاوي.-الحقيقة والمجاز- جمع وترتيب: عبد الرحمن محمد بن القاسم وابنه.الجزء العشرون، مؤسسة قرطبة، ١٩٦٩م.
- ابن رشد. فصل المقال ما بين الحقيقة والشريعة من الاتصال.تحقيق:عبد الكريم المرّاق.تونس.المنشورات للإنتاج والتوزيع.ط١، ١٩٩١م.
- ابن سينا :العبارة من (الشفاء). الهيئة المصرية العامة.القاهرة .سنة ١٩٧٠م.
- ابن عاشور: أليس الصبح بقريب.الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس،١٩٨٨.
- ابن عاشور: مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي. دار النفائس، الأردن. ط٢، ٢٠٠١م.
- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر،بيروت، ط١، ١٩٩٠م. مادة(خ ط ط).
- حسن الترابي: قضايا التجديد، الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٩٩٠م.
- حسن ملكاوي: منهجية التكامل المعرفي:مقدمات في المنهجية الإسلامية. منشوران المعهد العالمي للفكر الإسلامي: «٢٠١٢
- حمو النقاري: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين ابن تيمية. الشركة المغربية للنشر ولادة، المغرب، ط١، ١٩٩١.

- خولة طالب الإبراهيمي: الجزائريون والمسألة اللغوية. ترجمة: يحياتن، دار الحكمة،الجزائر، ط٣، ٢٠٠٧م.
- سعد بن هادي القحطاني: التعريب ونظرية التخطيط اللغوي؛دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية. مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٢.
- صالح بلعيد: محاضرات في قضايا اللغة العربية. مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة. شركة دار الهدى، الجزائر،دط.. ٢٠٠٠م.
- صالح بلعيد:التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة. أعمال الندوة الوطنية حول:التخطيط اللغوي في الجزائر اللغات ووظائفها. المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر. ٢٠١١.
- طه عبد الرحمن:فقه الفلسفة-الفلسفة والترجمة- المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠م.
- عباس أرحيلة:: الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثاني الهجري. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٩م.
- عبد الرحمان الحاج صالح. دور اتحاد المجامع في التهيئة اللغوية. أعمال الندوة الوطنية حول:أهمية التخطيط اللغوي -اللغات ووظائفها-.المجلس الأعلى للغة العربية. الجزائر.٢٠١١،.
- علي القاسمي: تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي مكانة المصطلح الموحّد.مجلة دورية اللسان العربي، الرباط، د ت، العدد ٢٣.
- علي القاسمي: تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي ومكانة المصطلح الموحّد. مجلة دورية اللسان العربي. الرباط. د ت. العدد ٢٣.

- فريدة زمرد: السياق عند ابن تيمية. قراءة جديدة. أعمال الندوة العلمية الدولية للرابطة المحمدية للعلماء. تحت عنوان أهمية السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام. الرباط. ط١، ٢٠٠٧م.
- فواز عبد الحق الزبّون: دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها. أعمال الموسم الثقافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني. مؤتمر اللغة العربية في المؤسسات الأردنية واقعها وسبل النهوض بها. منشورات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. الشركة الجديدة. للطباعة والتجليد، عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- كلود حجاج: إنسان الكلام مساهمة لسانية في العلوم الإنسانية. ترجمة: رضوان ظاظا. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. ط١، ٢٠٠٣م.
- لويس جان كاليفي: السياسات اللغوية،تر:محمديحياتن،منشورات الاختلاف،الجزائر،ط١، ٢٠٠٩.
- محمد الطاهر ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير ، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.
- محمد منبر مرسي: الغدارة التعليمية وتطبيقاتها.عالم الكتب القاهرة، د ط، ١٩٨٤م.
- محمد منير مرسي: الغدارة التعليمية وتطبيقاتها،عالم الكتب القاهرة، د ط،١٩٨٤م.
- مختار لزعر: اللسان،اللغة،والكلام؛ من التفريط السياقي إلى الإفراط النسقي. دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط١، ٢٠١٠.
- يونس أمين، دراسات في الإدارة العامة ، الدار الجامعية، الإسكندرية.

باللغة الأجنبية:

- M.Bakhtine : Esthétique et théorie du roman, traduire,1965 Fr, Paris, Gallimard,1978.
- Rudolf Carnap : Meaning and Necessity, a Study in Semantics and Modal Logic- Chicago University of Chicago Press, 1956



الفهرس

الفصل الرابع ١٠٣
وسائل ومشاريع للتكامل والتنسيق بين المؤسسات اللغوية

أ.د. محمّد صلاح الدين الشريف

الفصل الخامس ١٦١

ثنائية التكامل والتنسيق في المؤسسات اللغوية العربية
بين الإبداع والاتّباع

أ.د مختار لزعر